الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

الـــعنـــــوان

تحرير التجارة الخارجية وأثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر

من إعداد الطلبة:

- زياني لحسن
- بليل سعيد

تحت إشراف الدكتور:

فيلالي عبد الرحمان

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور/.....خراز لخضر.....رئيساً ومناقشاً

الدكتور/.....فيلالي عبد الرحمان.....مشرفاً ومقرراً

الدكتور/.....بودالي بن سكران.....مناقشاً

السنة الجامعية:2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص الشكر إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور" فيلالي عبد الرحمان"، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، وتسخير جزء من وقتهم الثمين لقراءتها وتمحيصها.

وفي الأخير أزف عبارات الشكر والتقدير إلى كل من قدم يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد بإمداده للمعلومات والنصائح القيمة، أو حتى بالتشجيع لإتمام هذا العمل المتواضع.

الإهداء

الفضل والشكر كله لله، أحمده حمدا يليق بعظيم جاهه وسلطانه، فلولا توفيقه لما وصلت إلى ما أنا فيه.

أهدي ثمرة جهدي، وعصارة سنين الدراسة والكفاح إلى من قال فيهما جل شأنه:

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

إلى نبع الحنان، إلى من حملتني وهنا على وهن، إلى التي ربَّت وعلَّمت وكبَّرت وتتعب ولا تبالي، أعجز عن ذكر فضلها فقد غمرني حبها واحتواني عطفها، إلى غاليتي و حبيبتي إليك يا أمّاه.

وإلى مصدر قوتي وعزيمتي، إلى من ضحى بشبابه من أجلنا، إلى من أعطى دائما دون مقابل، وكان شمعة تذوب لتنير درب حياتي، ومهما قلت فيه فلن تُوفِيه كل كلمات العالم حقه إليك يا أبتاه، أدامكما الله وأطال عمريكما.

إلى إخوتي أسأل الله أن يحفظهم ويوفقهم ويرعاهم.

ولا أنسى ما حييت زملاء دربي الذين تقاسمت معهم عبئ إنجاز هذه المذكرة التي إحتلت قلبي وروحي، فنعم الزمالة ونعم الرفقة.

إلى جميع أصدقائي وأخص بالذكر أصدقاء الدراسة.

وإلى الأستاذ المشرف فيلالي عبد الرحمان الذي كان بمثابة السفينة التي أوصلتنا إلى شاطئ الأمان حفظه الله ورعاه.

إلى كل من نسيه قلمي وذكره قلبي.

سعيد

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا "سورة الإسراء الآية 24.

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما ،

إلى كل إخوتي ، إلى كل الأهل والأقارب ،

إلى جميع الأصدقاء،

إلى كل من عرفته من قريب أو بعيد،

إلى من رفعوا رايات العلم والتعليم

أساتذتي الأفاضل،

إلى كل من سقط سهوا من قلمي ولم يسقط من قلبي.

لحسن

الملخص:

حسب النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، فإن زيادة درجة الانفتاح في البلد من شأنها أن تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، كما أن هذه الزيادة في الانفتاح تعمل على الزيادة في كل من الصادرات والواردات الحقيقية، فالطلب المستمر على الصادرات ينعكس على معدل النمو الاقتصادي أما المساهمة عن طريق الواردات الحقيقية من خلال السلع الوسيطية والاستثمارية الموجهة نحو تحريك الآلة الإنتاجية، وبالتالي فإن تحرير التجارة الخارجية تحسن من تدفق الصادرات إلى الخارج ليؤدي ذلك إلى ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي بدأ من مرحلة الرقابة على التجارة إلى تحريرها، لذلك قد حاولنا في هذه الدراسة إلقاء الضوء على مسألة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي عن طريق الأدلة التجريبية والكمية، ونعتقد من خلال هذه الدراسة أن تكون إسهاما ايجابياً في طريق دراسة السياسات في البلدان النامية.

الكلمات المفتاحية :الصادرات، الواردات ، التجارة الخارجية، النمو الاقتصادي، الإنفتاح ، تحرير التجارة.

Résumé:

Selon les résultats de cette étude, l'augmentation du degré d'ouverture dans le pays affecterait les taux de croissance économique en Algérie, et cette augmentation de l'ouverture augmente à la fois dans les exportations et les importations réelles, la demande continue d'exportations reflète sur le taux de croissance économique, la contribution des importations réelles par le biais des produits de base moyens et l'investissement dirigé vers la circulation de la machine productive, et donc la libreur du commerce extérieur améliore le flux des exportations à l'étranger, conduisant à une hausse des taux de la hausse des taux de la machine productive, et donc la libre-échange améliore le flux des exportations à l'étranger, conduisant à une hausse des taux de la hausse des taux de la machine de production, et donc la libre-être du commerce extérieur améliore le flux des exportations à l'étranger, conduisant à une hausse des taux de hausse des taux de la machine de production, et donc la libreurté du commerce extérieur améliore le flux des exportations à l'étranger, conduisant à une hausse des taux de change des taux de change La croissance économique, depuis le stade du contrôle du commerce jusqu'à la libéralisation, nous avons donc essayé dans cette étude de faire la lumière sur la question de la libéralisation du commerce extérieur en Algérie sur la croissance économique par la manière de la preuve de l'expérimentation et de la quantité, et nous pensons à travers cette étude qu'il s'agit d'une contribution positive dans le cadre de l'étude des politiques dans les pays en développement.

Mots clés: exportations, importations, commerce extérieur, croissance économique, ouverture, libéralisation commerciale.

فهرس المحتويات

البسملة I

شكر وتقدير II

الإهداء III

الملخص V

مقدمة عامة ..... أ

الفصل الأول :جانب النظري حول التجارة الخارجية

تمهيد 1

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية 2

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية 2

الفرع الأول :تعريف التجارة الخارجية: 2

الفرع الثاني :المفهوم العام للتجارة الخارجية 3

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية والمزايا المترتبة على ذلك 3

الفرع الأول :أسباب قيام التجارة الخارجية 3

الفرع الثاني: المزايا المترتبة على قيام التجارة الخارجية 4

المطلب الثالث: عمليات التجارة الخارجية 5

الفرع الأول: إجراءات التصدير 5

الفرع ثاني: إجراءات الاستيراد 7

الفرع الثالث:إجراءات جمركة البضائع 9

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية 13

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية 13

الفرع الأول: نظريات النفقات المطلقة لآدم سميث 14

الفرع الثاني: نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو 16

الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل 18

الفرع الرابع: نظرية التوازن التلقائي لدافيد هيوم 19

المطلب الثاني: النظرية النيو كلاسيكية 21

الفرع الأول: نظرية هكشر– أولين 21

الفرع الثاني: لغز ليونتيف فاسيلي .....23.....
المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية .....24.....
الفرع الأول: نظرية ليندر للتجارة الدولية 1961 .....24.....
الفرع الثاني: نموذج الفجوة التكنولوجية .....27.....
الفرع الثالث: نموذج دورة حياة المنتوج .....29.....
الفرع الرابع: نظرية رأس المال البشري (فيندلي ، كيرزكوفسكي) .....33....
الفرع الخامس: وفورات الحجم .....33.....
الفرع السادس: نظرية التبادل اللامتكافيء " اريغي ايمانويل– سمير أمين .....34.
الفرع السابع: نظرية مهارة العمالة و التخصص (كيسينج) .....35.....
الفرع الثامن: نظرية تشجيع الصادرات .....35.....
الفرع التاسع: نظرية إحلال الواردات .....36.....
الفرع العاشر: معدل التبادل الدولي .....37.....
الفرع الحادي عشر: نظرية أسعار الصرف .....38.....
المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية ودورها في تنمية إقتصاديات الدول .....40.....
المطلب الأول: التعريفة الجمركية ومبادئ النظام التجاري متعدد الأطراف. .....40.....
الفرع الأول: مبدأ عدم التمييز في التجارة الدولية .....41.....
الفرع الثاني: مبدأ تحرير التجارة الدولية .....43.....
المطلب الثاني: مزايا وعيوب تحرير التجارة الخارجية .....45.....
الفرع الأول: مزايا تحرير التجارة الخارجية .....45.....
الفرع الثاني: عيوب تحرير التجارة الخارجية .....46.....
المطلب الثالث: أشكال تحرير التجارة .....47.....
خلاصة الفصل .....**48**.....

الفصل الثاني: أثر التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي

تمهيد .....**50**.....
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الإقتصادي .....51.....
المطلب الأول: ماهية النمو الإقتصادي .....51.....
المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي و العوامل المحددة لها .....54.....

الفرع الأول: قياس النمو الاقتصادي .....54.....
الفرع الثاني: عوامل النمو الاقتصادي .....55.....
المطلب الثالث: شروط تحقيق النمو الاقتصادي و خصائصه في المجتمعات المتقدمة .57.....
المبحث الثالث: استراتيجيات و نظريات و نماذج النمو الاقتصادي .....59.....
المطلب الأول:إستراتيجيات النمو الاقتصادي .....59.....
الفرع الأول: إستراتيجية النمو المتوازن. .....60.....
الفرع الثاني: إستراتيجية النمو غير المتوازن .....61.....
المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي و الانتقادات الموجهة لها. .61.....
الفرع الأول:النمو الاقتصادي عند الكلاسيك و ماركس. .....61.....
الفرع الثاني : النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك (النظرية الكلاسيكية المحدثة). .67.....
الفرع الثالث:النمو الاقتصادي لدى الكينزيين .....71.....
الفرع الرابع: نظرية النمو الجديدة(النمو الداخلي) Growth Endagenous .74.....
المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي و الانتقادات الموجهة لها. ..75.....
الفرع الأول: نموذج هارود – دومار. .....75.....
الفرع الثاني: نموذج سولو .....80.....
الفرع الثالث: نماذج النمو الداخلي (النظرية الجديدة) .....84.....
المبحث الثالث: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي .....88.....
المطلب الأول: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي .....88.....
الفرع الثاني: مساهمات التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي .....89.....
الفرع الثالث: الآثار السلبية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي .90.....
الفرع الرابع: نظريات التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي .....91.....
المطلب الثاني: الواردات والنمو الاقتصادي .....92.....
الفرع الأول: علاقة الواردات النمو الاقتصادي .....92.....
الفرع الثاني: استراتيجية إحلال الواردات .....92.....
المطلب الثالث: الصادرات والنمو الاقتصادي .....95.....
الفرع الأول: أهمية الصادرات في النمو الاقتصادي .....95.....
الفرع الثاني: استراتيجية تشجيع الصادرات .....95.....
الفرع الثالث: علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي .....97.....

خلاصة الفصل **99**

الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية أثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر

تمهيد **101**

المبحث الأول: تحرير التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر 102

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية 1963-2018 102

المطلب الثاني: مراحل نمو التجارة الخارجية من الرقابة إلى الإحتكار (1963-1989) 105

الفرع الأول: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية 1963-1971م 105

الفرع الثاني: مرحلة إحتكار التجارة الخارجية 1972-1989م 110

المطلب الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر ابتداءا من 1990م 114

الفرع الأول: مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية في الجزائر 1989 – 1993 114

الفرع الثاني: مرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية في الجزائر 1994 -2018 118

المطلب الرابع: نتائج الدراسة 123

خلاصة الفصل **124**

خاتمة عامة **126**

قائمة المراجع **130**

الملاحق **136**

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	احتياجات من رأس المال والعمل لكل 01 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، ومن السلع المنافسة للواردات (أسعار 1947)	24
02	جدول يلخص بعض الدراسات حول علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي	98
03	اختبار ديكيفولار ل y (1963-2018)	105
04	حجم الصادرات والواردات والناتج الداخلي الخام (1963–1971)	107
05	اختبار ديكيفولار ل y (1963-1971)	110
06	تطور التجارة الخارجية 1972-1989	111
07	اختبار ديكيفولار ل Y 1972–1989	114
08	تطور قيمة الصادرات والواردات والناتج الداخلي الخام 1990-1993م	116
09	إختبار ديكيفولار ل Y 1990–1993	118
10	تطور التجارة الخارجية والناتج الداخلي الخام 1994-2018م	119
11	إختبار ديكيفولار ل Y 1994–2018	123

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الإنتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة الإلكترونية	28
02	مسار دورة حياة المنتوج	30
03	تصورات آدم سميث حول النمو الإقتصادي	63
04	تصورات مالتوس حول النمو الاقتصادي	66
05	تطور التجارة الخارجية الجزائرية 1963-2018	104
06	منحنى سلسلة تطور التجارة الخارجية 1963-1971م	108
07	تطور حجم لصادرات والواردات والناتج الداخلي الخام 1972-1989	113
08	تطور حجم الصادرات والواردات والناتج الداخلي الخام 1990-1993	117
09	تطور حجم الصادرات والواردات والناتج الداخلي الخام 1994-2018	121

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم الركائز التي يتبني عليها إقتصاد دولة كونه يتيح لها المجال للحصول على العملة الصعبة من خلال عمليات التبادل مع العالم الخارجي ، فالتجارة الخارجية هي عبارة عن جسر للتعامل مع دول العالم بما فيها الدول النامية التي أدركت الدور الفعال الذي تلعبه التجارة الخارجية في تقويم الإقتصاد الوطني.

ففي الوقت الذي أثبت فيه تجربة الدول المنغلقة على العالم الخارجي فشلها من مواصلة مسيرتها التنموية لتعذرها الحصول على السلع والخدمات الناقصة نسبيا في إنتاجها من جهة وتدهور معدل تبادلها التجاري في أغلب الأحيان من جهة أخرى هذا ما جعلها تعيد النظر في سياستها الإقتصادية بالإنفتاح على العالم الخارجي وفتح أسواقها أمام السلع والخدمات الأجنبية لتتمكن من تدبير حاجياتها الناقصة وتصدير الفائض من ناتجها المحلي لنتمكن في الأخير من إيجاد موقع مناسب لها في ظل العولمة لجأت الدول على إختلاف نظمها الإقتصادية (إشتراكية رأسمالية إلى إتباع مجموعة من السياسات التجارية بهدف ترشيد تجارتها الخارجية إستيرادا أو تصديرا إما بتقييدها أو بإقرار نوع من الحرية إزاء نفق السلع والخدمات عبر حدودها بالشكل الذي يمكنها بلوغ أهدافها علما أن تنمية الإقتصاد الوطني إلى أقصى حد ممكن هو هدفها الرئيسي.

و يعد تحقيق النمو الاقتصادي من بين المسائل الهامة التي تسعى العديد من الدول لإدراكها، حيث يعد النمو الاقتصادي من أهم مؤشرات رفاهية المجتمعات وازدهارها، ويعكس إلى حد كبير باقي المؤشرات الاقتصادية، كهدف رئيسي تستهدفه أي سياسة اقتصادية قائمة، حيث أنه من خلال استهداف تحسين معدلات النمو الاقتصادي، فان ذلك يتضمن بالضرورة استهداف تحسين مستوى معيشة السكان، ويعتبر هذا الموشر من أهم المؤشرات التي تفرق بين الدول وتخلقها، والتجارة الخارجية بعمليانا (الاستيراد والتصدير) تحظى بأهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي، حيث اجمع الاقتصاديون على أهمية التصدير في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وأكثر من هذا اعتبروا أن الصادرات محرك النمو الاقتصادي وذلك من خلال ما تقدمه للاقتصاد من جلب للنقد الأجنبي، وتصريف الفائض من الإنتاج، مما يعني أن التجارة الخارجية بين البلدان تعتبر متغير تابع للسياسات التنموية لمختلف البلدان ومستوى نموها الاقتصادي

يوجد ارتباط قوي بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي الذي يعكس في الواقع قوة تأثير التجارة الخارجية على مستوى النشاط الاقتصادي وأيضا تحقيق هذا النمو ليس ذاتيا وإنما على عوامل خارجية وهو ما يجعل قدرة البلدان على تحقيق النمو الاقتصادي.

إن دراسة موضوع النمو الاقتصادي تستمد أهميتها من أن النمو يمثل عنصرا أساسيا من عناصر التنمية، فالاختلافات في مستويات المعيشة وفي مراحل التنمية فيما بين الدول ترجع في أصلها إلى الاختلافات الحادة بين الدول في معدلات النمو الاقتصادي. حيث الكثير من المدارس الاقتصادية على ظاهرة النمو الاقتصادي لتحسين المستوى المعيشي للمجتمع عن طريق رفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها.

والجزائر كغيرها من البلدان النامية للتجارة الخارجية دورا محوريا من خلال تعزيز السوق الداخلية حيث تطمح الجزائر إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي لكن هذا الطموح كان بالاعتماد على نشاط تصديري موحد، فصادرات النفط كانت تحقق أكبر نسبة دخل الدولة الذي كان يتحدد سعره وكميته إلى حد كبير بعوامل خارجية، من خلال ما سبق تتبلور لدينا مشكلة الدراسة والتي تظهر من خلال التساؤل التالي:

إلى أي مدى أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في الجزائر؟

1. **الأسئلة الفرعية:**

انطلاقا من إشكالية البحث يتم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل يوجد تأثير الدال إحصائيا للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ بداية تطور التجارة الخارجية وخلال مراحل تطورها؟

2. كيف تؤثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ؟

3. ما طبيعة علاقة بين التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي؟

4. ماهي ابرز العوامل المحددة للنمو القتصادي في الجزائر؟

الفرضيات:

لمعالجة الأسئلة السابقة و تسهيل الدراسة , قمنا بوضع مجموعة فرضيات :

- **الفرضية الأولى:** يوجد تأثير الدال إحصائيا ذو دلالة معنوية للتجارة الخارجية (الصادرات والواردات) على النمو الاقتصادي (الناتج الداخلي الخام) في الجزائر منذ بداية تطور التجارة الخارجية
- **الفرضية الثانية:** تؤثر التجارة الخارجية على النمو من خلال تأثير الصادرات والواردات على الناتج الداخلي الخام
- **الفرضية الثالثة:** علاقة طردية بحيث كلما ارتفعت نسبة الصادرات والواردات كلما ارتفعت نسبة النمو.
- **الفرضية الرابعة:** يعد قطاع المحروقات من أبرز العوامل المحددة للنمو الإقتصادي

أسباب اختيار الموضوع:

1. يدخل عنوان البحث في التخصص العلمي الذي أدرس فيه,
2. أهمية التجارة الخارجية ودورها الأساسي في زيادة معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تقديم إطار نظري حول مفهوم التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي، كما يهدف أيضا إلى تحليل أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي لمعرفة أهميتها للدولة لدعم نموها الإقتصادي وابرا ز أهم العوامل المؤثرة في معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى دراسة تطور التجارة الخارجية والمرحل التي مرت بها.

منهج البحث:

إعتمدنا في دراستنا لموضوع البحث على المنهج الوصفي لمعرفة كل المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية والنمو الإقتصادي، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي في ابراز أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي من خلال تحليل الجداول ومختلف الإحصائيات التجارية .

أما الأدوات المستخدمة فقد اعتمدنا في بحثنا على كتب وأطروحات جامعية ومواقع الإنترنت بالإضافة إلى الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وكذلك برنامج **Eviews 0.9**.

صعوبات البحث:

1. صعوبة الحصول على الاحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية الجزائرية.
2. وباء كورونا الذي تسبب في غلق الجامعات والمكتبات ومنه عدم توفر المراجع، وتوقف حركة السير مما صعب التواصل.
3. صعوبة تطبيق وفهم الموضوع خاصة عند إسقاطه على الاقتصاد الوطني بسبب أن المعاش يختلف عن الجانب النظري.
4. التضارب الكبير في مختلف الإحصائيات.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة طويل نيهال و دهماني سهام2017/2016، بعنوان: تحرير التجارة الخارجية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر1999-2014، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة 04 ماي 1945 قالمة.**

تهدف هذه الدراسة لمحاولة تقديم اطار نظري مناسب يوضح التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وكذلك دور التجارة الخارجية وما قادت اليه سياسات تحرير التجارة الخارجية خاصة في ظل الاصلاحات خلال تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي مع دراسة تطور التجارة الخارجية في الجزائر وأثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي الجزائري.

2. **دراسة بدرة الميلود 2019/2018، بعنوان أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي مقاربة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم.**

تتجلى أهداف هذا البحث إلى التعرف على أهم المفاهيم، النظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري، وكذا إبراز دور التحرير التجاري والتبادل الدولي في رفع أداء النمو الاقتصادي، والتعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي وعرض أهم الدراسات النظرية والتطبيقية السابقة حول العلاقة بين الانفتاح والنمو، ومحاولة بناء نموذج قياسي يحدد تأثير الانفتاح التجاري على النمو الإقتصادي.

3. **دراسة حميش فارس 2018/2017، بعنوان: أثر التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة: (2001-2016)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية ، جامعة أكلي محند أولحاج-بويرة- الجزائر.**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقدير أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي وذلك لمعرفة أهميتها للدولة ودعم نموها الاقتصادي وإبراز اهمية النمو الاقتصادي كمؤشر يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة، وإبراز أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر بالإضافة غلى تحديد أهم القطاعات التي ساهمت في تحقيق ذلك النمو، وتبيان أثر الصادرات والواردات المكون الأساسي للتجارة الخارجية في دفع معدلات النمو الاقتصادي وذلك مع بقية القطاعات الاخرى وخاصة الاستثمارية، وإبراز أهمية وسبل التنمية وتنويع الصادرات وأثر ذلك على النمو الاقتصادي وذلك باستخلاص دروس وعبر من تجارب الدول الاخرى التي نجحت في تحقيق ذلك.

4. **خوذيري عيسى 2917/2016، بعنوان أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في ظل انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم.**

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في ظل الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ،بحيث تم التطرق في الجانب النظري إلى التجارة الخارجية بين تحديات التحرير ومتطلبات التنمية الاقتصادية،كما تم أيضا تناول تطور التحرير التجاري في ظل المنظمة العالمية للتجارة ،وذلك من خلال رصد أهم التوجهات العالمية المعاصرة نحو تحرير التجارة العالمية، هذه الدراسة قامت بتحليل الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية ، حيث تناولت الآثار الايجابية و السلبية المتمخضة عن سياسة التحرر التجاري على أداء الاقتصاد الوطني ، ليخلص البحث إلى النتائج التي توضح أسباب تعارض المواقف إزاء ديناميكية تحرير التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة من جهة، وضعف المسار التنموي المرتكز على الريع الطاقوي (المرض الهولندي) من جهة أخرى.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

إن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة يمكن تلخيصه فيمايلي:

- **من حيث هدف الدراسة** : تنوعت الإتجاهات البحثية للدراسة السابقة، التي هدفت إلى بيان أهمية التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي ومساعي الجزائر للانظمام لمنظمة العالمية للتجارة ، في حين سعت الدراسة الحالية إلى التعرف على تطور التجارة الخارجية في الجزائر منذ الاستقلال وأثر تحريرها على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1963-2018.
- **من حيث متغيرات الدراسة** : تعددت المتغيرات التي تم قياسها في الدراسات السابقة ، أما في الدراسة الحالية فقد لجأ الباحث في إعتماد إحصائيات التجارة الخارجية والتي تمثلت في (الصادرات والواردات)، أما ما يرتبط بقياس النمو الاقتصادي فقمنا بدراسة استقرارية الناتج الداخلي الخام الذي يعتبر أهم مؤشر لقياس النمو الاقتصادي.
- **من حيث فترة الدراسة**: تنوعت الفترات التي تم دراستها في الدراسات السابقة ، أما في الدراسة الحالية قام الباحثين بدراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1963-2018.

محتويات البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: نتطرق فيه على الإطار النظري للتجارة الخارجيةمن خلال ثلاث مباحث ، فخصص المبحث الأول لماهية التجارة الخارجية وعملياتها وأسباب قيامها، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه لنظريات التجارة الخارجية بدءا بالنظرية الكلاسيكية ثم النيوكلاسيكية والنظرية الحديثة، أما في المبحث الثالث فسنتحدث عن تحرير التجارة الخارجية ودورها في تنمية اقتصاديات الدول الذي يحتوي على مبادئ النظام التجاري والتعريفة الجمركية وإجراءات تحرير التجارة الخارجية.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الإقتصادي الذي بدوره يحتوي على ثلاث مباحث،فقد خصص المبحث الأول لمفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي و قياسه والعوامل المحددة له وشروط تحقيقه وخصائصه في المجتمعات المتقدمة، أما المبحث الثاني فنتطرق فيه إلى استراتيجيات النمو الاقتصادي ونضرياته وأهم النماذج المفسرة له، وفي المبحث الثالث نتناول علاقة التجارة الخارجية بالنمو الإقصادي.

الفصل الثالث: جاء بعنوان تحرير التجارة الخارجية وأثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1963-2018 إذ سيتم دراسة مراحل تطور التجارة الخارجية وأثرها على النمو الإقتصادي من خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسية (الناتج الداخلي الخام، الصادرات والواردات) خلال الفترة المدروسة وذلك باستخدام برنامج**Eviews0.9** .

الفصل الأول :جانب النظري حول التجارة الخارجية

تمهيد :

بمرور الزمن تعاظمت أهمية العلاقات الإقتصادية الدولية، بسبب إرتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية من الناتج القومي الإجمالي لكثير من الدول المشتركة في التجارة' وإحتلت التجارة الخارجية بصفة خاصة المكان الحيوي والمؤثر في دائرة النشاط الإقتصادي، وذالك بظهور التكتلات الإقتصادية الدولية الرامية إلى تحرير التجارة الدولية' وإزالة العوائق التي تقف أمامها، وتحقيق المكاسب المرجوة منها' ولقد إهتم عدد كبير من المفكرين الإقتصاديين بموضوع التجارة الدولية والعلاقات الإقتصادية بين الدول، وأصبح الإقتصاد الدولي فرعا منها من النظرية الإقتصادية، ولم يخل مذهب أو مدرسة اقتصادية من تفسير العلاقات الإقتصادية الدولية' فظهرت النظريات المفسرة لقيام التجارة بين الدول، ورأى العديد من الإقتصاديين أن التجارة الهارجية هي المحرك الأساسي للنمو.

وتعتمد الدول في تطبيق سياستها في مجال توطيد علاقاتها الإقتصادية الدولية خاصة في مجال التجارة الخارجية على السياسات التجارية، والتي تتراح دوما بين أوضاع تتميز بدرجة أكبر من الحرية وآخرى بدرجة أكبر من الحماية، حسب طبيعة توجه الدول الإقتصادية، ومن هذا المنطلق فإنه يمكن تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول:** ماهية التجارة الخارجية.
- **المبحث الثاني:** النظريات للتجارة الخارجية.
- **المبحث الثالث:** تحرير التجارة الخارجية ودورها في تنمية إقتصاديات الدول.

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية

تستعمل كلمة "التجارة الخارجية" للاستيراد و التصدير، و يمكن تعريف الاستيراد (الواردات) بأنها مجموع السلع أو الخدمات التي يتم الحصول عليها من الدولة الأجنبية نظير مقابل نقدي لتحقيق أغراض معينة من بينها تغطية احتياجات المستهلكين في الدولة المستوردة نظرا لعدم إنتاج مثيل للسلع المستوردة[1]، وقد عرفت التجارة الخارجية موجة عامة و مشددة من الحماية و التقييد، فإنجلترا تبنت عام 1921 قانون حماية الصناعة ثم عممت الحماية كما عقدت في العام نفسه اتفاقيات أوتاوا مع دول الكومنولث بهدف خلق نوع من التفضيل العام لسلع بريطانيا العظمى، وافتتحت فرنسا في عام 1931 سياسات الحصص، و دعمت أمريكا في عامي 1922 و 1930 تعريفتها الجمركية، و اتجهت ألمانيا في تلك الحقبة نحو الاستقلال الذاتي[2] .

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

الفرع الأول :تعريف التجارة الخارجية

ترتبط التجارة الدولية ارتباطا وثيقا بظاهرة التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل3 ، ولهذا لا ينشأ مفهوم التجارة الخارجية إلا بالنظر إلى التطور التاريخي لنشأة الدولة القومية بحدودها السياسية، ولذا يعد مبدأ اختيار الحدود السياسية للدولة ركيزة لها أهمية قصوى لفهم طبيعة التجارة الدولية ، ذلك لأن التجارة الخارجية هي فرع من روع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصاد ية الجارية عبر الحدود الوطنية ، المستنبطة من التبادلات الدولية، فمثلا كانت الهند قبل عام 1945 ،تبادلات بين مناطقها وبالتالي كانت تجارة داخلية لكن بعد استقلال بنغلادش، وباكستان أصبحت تجارتها (الهند) معهما تجارة دولية بعدما كانت داخلية، وأصبحت تعاملاتها معهما في إطار دولي ، ونفس الأمر بالنسبة إلى الإتحاد السوفياتي سابقا، كانت تجارته داخلية مع جورجيا وكازاخستان وأذربيجان وغيرها من الجمهوريات السوفياتية السابقة ، لكن بعد تفكك هذا الاتحاد أصبحت التجارة بين روسيا والجمهوريات المستقلة تجارة دولية والتعامل بينهما في اطار دولي ، كما أن هناك حدث عكسي حيث تحولت حيث تحولت التجارة الدولية إلى تجارة داخلية مثلما حدث عندما تحققت الوحدة السياسية

---

[1] سامي عفيفي حاتم، محاضرات في إدارة التجارة الخارجية، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، 1986 ،ص 12.

[2] محمد الطنطاوي الباز، دراسات في الإقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر العربية، 1994 ،ص84

[3] محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية ،الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ص 16

والنقدية الأوروبية قبل سنوات قليلة، وعندها تحولت التجارة الدولية التي كانت تقوم بين دول الاتحاد الأوروبي إلى تجارة داخلية، وكذا ما حدث بين الصين وهونغ كونغ[1] ...

الفرع الثاني :المفهوم العام للتجارة الخارجية[2]

هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة، وتبادلها التجاري يتم بين الدولة والعالم الخارجي ، في صوره الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال ،فالتخصص الدولي والإنتاج وتقسيم العمل الدولي هم أصل التجارة الدولية الخارجية[3].

وفي هذا المجال، نجد أن ابن خلدون دعى إلى المنافسة الحرة الشريفة في مجال الاقتصاد والتجارة، وضرورة ابعاد السلطة السياسية عن المشاركة في أي نوع من أنواع النشاط الاقتصادي، أو مشاركة العاملين في نشاطهم وحركتهم ، تجنبا للركود على الحياة الاقتصادية، بما يخلقه من فرص غير متساوية في هذا الميدان، وما يتبع الدولة من تسلّط الدولة على أعمال الناس، وأموالهم بشتّى الطرق غير المشروعة كما أوجب على صاحب الدولة أيضا تأمين أموال الناس ومشروعاتهم الاقتصادية ، وعدم مصادرتها وتشجيعهم على الانتاج وعدم إرهاقهم بالضرائب، أو احتكار التجارة والزراعة.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية والمزايا المترتبة على ذلك

الفرع الأول :أسباب قيام التجارة الخارجية[4]

يرجع تفسير أساب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية. فمن الحقائق المسلم بها في عالم اليوم أنه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لاتستطيع إتباع سياسة الاكتفاء بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، وذلك لأن اتباعها يدفع الدولة أن تنتج كل احتياجاتها برغم أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تسمح لها بذلك. ومهما يكن ميل الدولة إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الآخرى، وإذ أن الدول كأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجها من السلع وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها، ثم تبادلها بمنتجات

[1] موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001 ،ص13

[2] رشاء العصار، وآخرون، التجارة الخارجية، طبعة 2000 ،ص ص، 12-14

[3] موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، مرجع سابق ، ص16

[4] رشيد عصار وآخرون، مرجع سابق، ص15_17.

دول اخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو تستطيع إنتاجها ولكن بكلفة ونفقة يصبح عند استرادها من الخارج مفضلا. ومن هنا تبدو أهمية التخصص وتقسييم العمل بين دول مختلفة ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التجارة الدولية.

وقد دأب الاقتصاديون من زمن طويل على البحث على هذه الظاهرة، وفقا وفقا لنظرية التخصيص التي نادى بها آدم سميث، وأبرز هو ومن تبعه من الاقتصاديين الكلاسيك مزايا الأخذ بها ، أن الفرد إذا تخصص في أداء عمل واحديتقنه فسترتفع درجة مهارته وتزيد بالتالي انتاجيته ومن ثم يصل إلى مستوى أعلى من الرفاهية .

ويؤي التخصص بالطبيعة إلى قيام التبادل بين الأفراد. فلكي يحصل كل فرد على حاجاته المتنوعة فإنه حتما سيقوم بمبادلة جزء من انتاجه بجزء من انتاج غيره من الأفراد الذين تخصصوا في انتاج سلع آخرى.

والتخصص الدولي يقوم على نفس المبدأ، فإذا كان الإنسان يستفيد من تخصصه في شكل ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية، فلماذا لا تتخصص الدول هي الاخرى في إنتاج أنواع السلع التي ترتفع فيها كفاءاتها الإنتاجية ثم تقوم بمبادلة ما يفيض عن حاجتها من إنتاجها بما تحتاجه من إنتاج غيرها من الدول؟ وإذا تخصص الأفراد وقف المزايا النسبية التي يتمتعون بها يؤدي إلى ارتفاع دخولهم الحقيقية عن طريق التجارة الخارجية التي يمارسونها فيما بينهم، فإن التخصص الدولي وما سيتبعه من قيام تجارة خارجية بين الدول سيؤدي أيضا إلى زيادة الدخل القومي للدول المشتركة في هذه التجارة وبالتالي زيادة دخول الأفراد ارتفاع مستوى رفاهيتهم الاقتصادية، وعلى ذلك فالمنطلق التي تقوم عليه لاتجارة الخارجية لا يختلف عن ذلك التي تقوم به التجارة الداخلية فكلاهما نتيجة طبيعة لقيام التخصص وتقسييم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى القيام التبادل.

الفرع الثاني: المزايا المترتبة على قيام التجارة الخارجية[1]

يترتب على قيام التجارة الخارجية تحقيق عدة مزايا بالنسبة لجميع دول العالم لعل من أهمها ما يلي:

- الاستفادة من موارد الدول الأخرى.
- الاستفادة من التخصص و تقسيم العمل على المستوى الدولي.
- منع الاحتكار.
- توفير فرص عمل للعمالة داخل كل دولة.

[1] السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية ،مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى الإسكندرية، مصر، 2008، ص12

- تحقيق موارد مالية عن طريق الرسوم الجمركية.
- تخفيض تكاليف و أسعار ال.سلع والخدمات

المطلب الثالث: عمليات التجارة الخارجية

لقد اتسع الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية الدولية وكلما صارت المنشآت المحلية أكثر اندماجا في الاقتصاد الدولي وأيضا كلما أصبح الاقتصاد العالمي يعتمد أكثر على بعضه البعض، مما يشجع هذا بدوره عمليات التبادل التجاري مابين مختلف الدول على أساس عمليات الاستيراد و التصدير بطرق منظمة وإجراءات محددة تقوم بها إدارة معينة وهي إدارة الجمارك . سنتطرق في هذا المبحث إلى إجراءات التصدير و الاستيراد والإجراءات الجمركية.

الفرع الأول: إجراءات التصدير

أ –**اتخاذ القرار:** يتم اتخاذ قرار التصدير بناء على ما سبق ذكره في الفصل الذي يتحدث عن أشكال الدخول للأسواق الأجنبية إلا أنه في هذه المرحلة يقوم المصدر و بعد تحديد الأسو اق المستهدفة و المحتمل التعامل معها في الدول الخارجية 1بمجموعة من الإجراءات أهمها[1] :

1. البدء في التخطيط بحملات ترويجية و إعلانية عن البضاعة في السوق المستهدف و ذلك لبناء إدراك عنها لدى المستهلك و خاصة إذا كانت هذه السلعة تطرح في هذه الأسواق لأول مرة.
2. إرسال عينات من السلع التصديرية إلى الأسواق الخارجية سواء عن طريق فروع الشركات المصدرة أو عن طريق المكاتب الخارجية أو عن طريق إرسال مندوبي البيع للاتصال مباشرة بالعملاء وعادة ما تكون هذه العينات مصحوبة بعروض كتابية مبينا بهاا مدة سريان هذه العروض والشروط المطلوبة و كذلك الأسعار التي سيتم الاتفاق عليها وعلى طريقة الدفع بها.
3. القيام بالاستفسار منذ البداية عن أية عوائق حكومية قد تفرض على البضاعة المصدرة كطريقة التغليف أو موصفات الإنتاج أو كمية الإنتاج أو أية تحفظات أخرى.
4. الحصول على رخصة للتصدير من قبل الجهات المعنية، ورخصة التصدير شخصية وتصدر باسم مقدم الطلب، ولا يجوز تعديلها باسم شخص آخر أو تحويلها للغير.

ب **الاستراتيجية :** تقوم الشركة ببناء إستراتيجية تتضمن دراسة العروض التي تم استلامها و الرد عليها من قبل المستوردين و ذلك لعمل قائمة بأسماء المستوردين و لشروط المطلوبة و التسهيلات الممكنة

[1] محمد جاسم، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ، 2006 ص ، 191.

بحيث يمكن أيضا إجراء مفاوضات بناء على هذه المعلومات مع المستوردين الممكن التعامل معهم بما يتناسب مع مصلحة الشركة و تحقيقها لأهدافها.

وفي هذه المرحلة يبدأ المصدر أيضا بإعداد و تجهيز البضاعة حسب شروط العروض التي تم استلامها ومن الممكن تنفيذها أي المبرمجة الفعلية لأهداف واستراتيجيات الشركة و الشروط التي تم التوصل إليها لغايات الاتفاق النهائي مع المستورد.

ت **العقد:** بناء على إمكانيات الشركة وأهدافها وبعد الانتهاء من المفاوضات (الشراء والبيع) يتم تثبيت بنود الاتفاق التي تم التوصل إليها في صورة عقد تجاري يلزم الطرفين في تنفيذ بنوده.

ث **إعداد المستندات المبدئية لإتمام التصدير** : ويمكن إجمال هذه المستندات فيما يلي :

1. **إصدار الفاتورة الأولية:** بعد استلام أمر الشراء يقوم المصدر بإعداد الفاتورة المبدئية للبضاعة المطلوبة وفق الشروط المتفق عليها و تحتوي عادة هذه الفاتورة على اسم العميل المرسل إليه البضاعة، البلد المصدر إليها الكمية الصنف، السعر، القيمة الإجمالية، نوع العملة، طريقة الشحن، طريقة الدفع، ثم ترسل هذه الفاتورة وصورا عن شهادة المنشأ وقوائم التعبئة إلى المستورد طالبا منه متابعة الإجراءات الرسمية و الائتمانية المتفق عليها.
2. **قائمة التعبئة:** وهي عبارة عن كشف تفصيلي عن أرقام الطرود وصفتها و كميات البضائع المعبأة في كل طرد من الطرود والأوزان القائمة و المصداقية.
3. **شهادة صحية:** وتصدر عن الحجر الصحي بعد التحقق من أ نها مطابقة لشروط التصدير في دولة المصدر .
4. **إذن الشحن:** ويصدر عن التوكيل الملاحي، ويعتبر بمثابة أمر من التوكيل الملاحي لقبطان الباخرة باستلام البضائع المطلو ب شحنها على الباخرة.

ج **إعداد المستندات النهائية:** وهذه المستندات يتم إعدادها فور الانتهاء من إتمام عملية الشحن و التي يجب على المصدر تقديمها للبنك فاتح الاعتماد إذا كانت طريقة الدفع عن طريق الاعتمادات المستندية و أهم هذه المستندات ما يلي:

1. **بوليصة الشحن:** وتعتبر بمثابة إيصال من قبطان الباخرة أو الوكيل الملاحي بصفته وكيل عن ملاك الباخرة يفيد استلامه للبضاعة و تعهده بتسليمها في ميناء التفريغ بنفس الحالة التي تم استلامها بها.

2. **الفاتورة التجارية:** يقوم المصدر بإصدار الفاتورة التجارية وقائمة التعبئة و التي تقدم نسخة عنها إلى الشاحن لإصدار بوليصة الشحن استنادا إلى المعلومات الواردة فيها، أما النسخة الأصلية فتقدم إلى الهيئات القنصلية مرفقة مع شهادات المنشأ و التي يتم المصادقة عليها أصوليا لغايات قبولها في بلد المستورد.
3. مستندات ووثائق أخرى أهمها قائمة التعبئة، شهادة المنشأ، وشهادة معاينة و أية مستندات أخرى يطالبها المستورد من المصدر لإجراء التلخيص.

ح **-المتابعة و الاتصال:** إن مسؤولية المصدر قد تنهي في إيصال البضاعة إلى بلد المستورد و ربما إلى مخازنه وفي هذه المرحلة يقوم المصدر بمتابعة سير الرحلة و يبقى على اتصال مع وكلاء الشحن ومع المستورد باعتباره طرفا آخر في تنفيذ العقد حتى استلامه للبضاعة وفي مكان التسليم المتفق عليه.

خ **-الخطابات الختامية:** بعد استلام المستورد لبضاعته ووفقا للشروط المطلوبة يتبادل الخطابات الختامية مع المستورد اذانا بابتداء مرحلة عمل جديدة.

الفرع ثاني: إجراءات الاستيراد

أ –**اتخاذ القرار:** قرار الاستيراد يتم اتخاذه بناء على مجموعة من المعلومات التي تفرضها طبيعة المشروع (تجاري أو صناعي) كذلك طبيعة السلعة و المواد التي يتم التعامل بها و المسموح التعامل بها وفقا لقوانين الدولة، فمثلا هل الاستيراد من أجل عملية التصنيع أو الاستيراد لعادة التصدير أو من أجل التوزيع و البيع في السوق المحلي؟

لذا لابد من دراسة الطلب واحتمالات توقعه " التنبؤ به و " تحديد الطلب أيضا يختلف باختلاف طبيعة المشروع، فمثلا إذا كان مشروعا صناعيا يقوم بأعمال التصنيع فإ ن الطلب يمكن تقديره حسب الطرق التالية [1]:

1. دراسة السوق المحلي و حاجته لهذه السلعة في الوقت الحالي و المستقبل عن طريق القيام ببحوث السوق.
2. طلبات الزبائن الذين يزورون المصنع أو معارضه.
3. جداول الإنتاج و معدل دوران المخزون.

[1] جاسم محمد، مرجع سبق ذكره، ص193.

4. من خلال العطاءات التي تطرحها بعض المنشآت العامة أو الخاصة يمكن التعرف على المواد المطلوبة و مواصفتها .

ب **دراسة أسواق التصدير:** وفي هذه المرحلة يتم البحث عن مصادر التوريد المناسبة في الأسواق الخارجية، و أهم مصادر الحصول على أسماء الموردين و معلومات عنهم: الملحقون التجاريون لسفرات بعض الدول، (القوائم) التي تصدرها الشركات العالمية، أو عن طريق وزارة الصناعة والتجارة، و الغرف التجارية و تجرى دراسة مفصلة لأسواق الموردين من اختيار الموردين المناسبين و المؤهلين للتوريد، وكذلك يجري الاتصال مع الموردين الذين تم اختيارهم وطلب عروضهم وبيان شروط البيع و التسليم و الدفع، وربما يطلب منهم أحيانا عينات من السلع التي ينتجونها.

ت **الإستراتيجية:** بعد استلام العروض المطلوبة من الموردين تبدأ الشركة بوضع إستراتيجية الاستيراد معتمدة في ذلك على بعدين الأول طبيعة السوق المحلية وقدرته الاستيعابية وحاجته لهذه السلع، و الآخر إمكانات و موارد الشركة ومدى قدرتها على التفاوض و قبول شروط الموردين سواء الإمكانات المالية أو التسويقية أو أية عناصر أخرى.

فالتفاوض مسألة هامة وضرورية في التجارة الخارجية، فالمستورد القوي و القادر على التفاوض يجب أن تكون لديه القدرة و نقاط القو ة التي يستطيع فيها كسب الصفقة و تحويلها إلى صالحه، وعند دراسة العروض يجب التنبيه إلى ما تفرضه حكومات الدول المصدرة أو المستوردة، على هذا النوع من البضاعة أو الشركات المنتجة لها، فقبل المباشرة بالاستيراد يجب التأكد من عدم وجود عوائق حكومية أو جمركية أو سياسية أو أية تحفظات أخرى.

ث **البرامج:** و في هذه المرحلة تترجم السياسات و الأهداف إلى نواحي عملية حيث تضع الشركة خطة دقيقة تعكس هذه السياسات و الاستراتيجيات بمعنى آخر تقوم الشركة بتوزيع المعلومات و البيانات الكاملة عن المورد وفقا لنموذج معين يوضع به أسماء وعناوين الموردين، وطرق الشراء وشروط البيع والدفع و التسليم ...الخ، وبعد ذلك يجري ترتيب الموردين حسب نقاط معينة تضعها الشركة وفقا لأهدافها و سياستها.

ج **العقد:** وفي هذه المرحلة تقوم الشركة بالاتصال و التفاوض مع الموردين الذين تم اختيارهم من أجل تحديد شروط الدفع والتسليم والبيع و أية شروط أخرى، وفي حالة الاتفاق يجرى تنظيم العقد حسب الشروط المتفق عليها و توقيعه.

ح -**التراخيص:** لا يسمح بإنجاز معاملة جمركية لأية بضاعة يتعلق استير ادها أو تصديرها على إجازة أو رخصة أو شهادة أو أية مستند آخر قبل الحصول على المستند.

خ -**التمويل و الائتمان:** تختلف شروط الدفع والتسليم و التمويل، حسب شروط الاتفاق مابين المستورد و المصدر وحسب وحدة النقد الصرف، و أهم الطرق المستخدمة بالدفع في التجارة الخارجية المبادلة (المقايضة)، الدفع المقدم، الدفع لأجل، الكمبيالات المستندية و الاعتمادات المستندية.

و أهم هذه الطرق الشائعة الاعتمادات المستندية حيث تقوم الشركة بطلب فتح اعتماد مستندي لدى أحد البنوك المحلية بناء على طلب المستورد وبقيمة البضاعة وشروط التسليم وبعد ذلك يقوم البنك المحلي بالاتصال مع البنك المبلغ ويتقدم بكافة الوثائق و المستندات التي يطلبها المستورد، وإذا فعل ذلك المستورد أي الاتصال وقدم الأوراق التي تثبت أن البضاعة تم 1شحنها، يستطيع أن يحصل على ثمن البضاعة خلال هذه الفترة [1].

د -**بوالص الشحن:** ويختلف نوع البوليصة حسب الجهة التي تصدرها واختلاف وسيلة النقل و البوليصة عبارة عن وثيقة يصدرها الشاحن أو وكيله ويثبت استلامه للبضائع التي سيقوم بنقلها، وهي تمثل مسؤولية الحيازة للبضاعة المنقولة ويقوم المصدر بتسليم البوليصة والفاتورة التجارية المصدقة و شهادة المنشأ وأية وثائق أخرى مطلوبة إلى البنك لغايات التحصيل.

ذ -**ميناء الوصول:** عند وصول البضاعة إلى ميناء الاستيراد يتم تفريغ الشحن طبقا لشروط البوليصة ولا تسلم البضائع إلا لمن يحمل البوليصة الأصلية أو من جيرت باسمه أو بواسطة وكيل يقدمها إلى وكلاء الشحن للحصول على إذن استلام يبين حالة البضائع عند وصولها موجهة لدائرة الجمارك للتخليص على البضاعة.

ر -**التخليص:** عندما يتسلم المستورد إذن التسليم الصادر من وكيل الشحن يقوم بتعبئة نموذج من قبل دائرة الجمار ك يرفق مع مجموعة من المستندات و الوثائق الجمركية.

الفرع الثالث:إجراءات جمركة البضائع

أ -الإجراءات الأولية للجمركة

[1] جاسم محمد، مرجع سبق ذكره، ص198.

1. **إحضار البضائع لدى الجمارك:** في حالة أي اجتياز للبضائع للإقليم الجمركي فإن أول التزام يقوم به ناقل البضاعة هو إحضار البضائع لدى مصالح الجمارك و فقا للشروط المحددة في التشريع و التنظيم الجمركي المعمول بهما.

سنتطرق إلى تعريف عملية الإحضار ثم الهدف من فرضها على الناقلين

1 1 -**تعريف العملية:** يتلخص مفهوم الإحضار لدى الجمارك حسب المادة 51 من قانون الجمارك في سلوك الطريق القانوني الشرعي الأقصر المباشر المحدد لكل البضائع المستوردة أو الموجهة للتصدير قصد الوصول إلى أقرب مكتب جمركي من مكان الدخول عند الحدود الجمر كية لإخضاعها للرقابة الجمركية وهذا مهما كانت طبيعتها حتى وإن كانت معفاة من دفع الحقوق و الرسوم الجمركية، ولا يمكن اجتياز مكتب جمركي دون ترخيص من قبل مصالح الجمارك.

1 2 -**الهدف من العملية:** تهدف عملية الإحضار لدى الجمارك إلى[1]:

- إخضاع كل البضائع إلى عمليات التفتيش والمراقبة الجمركية و إثبات شرعية حركتها.
- مراقبة تدفق البضائع من وإلى الإقليم الجمركي و بالتالي مراقبة تدفقات التجارة الخارجية.
- مواجهة عمليات التهريب و دخول البضائع وخروجها بطريقة غير شرعية عن طريق توجيهها عبر الطريق الشرعي حيث يصعب فرض رقابة على كامل الإقليم الجمركي وحدوده الممتدة إذ تتجلى محدودية الإمكانيات البشرية والمادية لدى الجمارك حتى عند أقوى الدول ماليا و تكنولوجيا.

2. **طرق إحضار البضائع لدى الجمارك:** لقد تناول المشرع الجزائري في قانون الجمارك مختلف طرق الإحضار و التي تتوافق مع طرق النقل وهي:
   - الإحضار عن طريق البحر.
   - الإحضار عن طريق البر.
   - الإحضار عن طريق الجو.

[1] خريرب عباس، تقرير تربص السنة الثالثة المتعلق بإجراءات جمركة البضائع، المدرسة الوطنية للإدارة، تخصص اقتصاد ومالية، فرع إدارة الجمارك، الدفعة الأربعون،2006،ص08

3. **وضع البضائع لدى الجمارك:** بعد إحضار البضائع لدى الجمارك يترتب على ناقل البضاعة وضع البضائع تحت تصرف إدارة الجمارك إلى غاية إتمام إجراءات التخليص الجمركي و توجيهها إلى نظام جمركي معين ولذلك سنتناول المبادئ العامة للعملية و الأماكن المخصصة لوضعها.

3-1- تعريف: يستشف من خلال المادة 66 من قانون الجمارك الجزائري بأن عملية الوضع لدى الجمارك يقصد بها وضع البضائع في نطاق أو مساحة تحت حراسة إدارة الجمارك في حالة انتظار إلى غاية إيداع التصريح المفصل، وتتجسد هذه العملية منذ إيداع التصريح الموجز و تسجيله.

3-2- الهدف من العملية: يهدف هذا الإجراء إلى إ نهاء مسؤولية الناقل اتجاه البضائع، وانتقالها إلى مستغلي المخازن و مساحات الإيداع المؤقت، كما يعطي الفرصة لإدارة الجمارك للقيام بالتحريات اللازمة للبضاعة.

3-3- المخازن وشروط إنشائها و استغلالها: يخضع إنشاء المخازن و مساحات الإيداع المؤقت إلى شروط عامة و شروط خاصة[1].

- **الشروط العامة:** يجوز للأشخاص الطبيعيين والمعنويين إنشاء مخازن و مساحات الإيداع المؤقت بناء على طلب يقدم إلى رئيس مفتشية الأقسام المختص إقليميا بتفتيش المحلات بواسطة مصالحه التي تحرر محضر معاينة قبل الموافقة على منح ترخيص الإنشاء.

-**الشروط الخاصة:** يجب التميز بين المستفيد من ترخيص الإنشاء و المستغل، فالمستفيد غالبا ما يكون هيئة عمومية كغرفة التجارة، شركة النقل...و هذا المستفيد له إمكانية ترك صيانتها و تسييرها للمستغل وذلك بعد موافقة إدارة الجمارك.

3-4- شروط سيرها: هناك ثلاث مراحل لسيرها:

- **دخول البضاعة:** يتم قبول البضائع في هذه الأماكن بإيداع التصريح بالدخول الذي يحتوي على المعلومات الضرورية للبضاعة و يتم إمضاء التصريح المسجل لدى الجمارك من طرف مستغل مخازن ومساحات الإيداع المؤقت كما يتم تفريغ و دخول البضائع إليها تحت الحراسة الجمركية.
- **مكوث البضائع:** بمجرد قبولها في مخازن و مساحات الإيداع المؤقت تكون البضائع تحت مسؤولية المستغل اتجاه الجمارك وهو يخضع لشروط فيما يخص:

[1] خريرب عباس، مرجع سبق ذكره، ص12

- **العمليات على البضائع:** يمكن القيام بكل العمليات الضرورية لحفظ البضاعة على حالتها، التنظيف، إزالة الغبار، تبديل الأغلفة...وهذا طبعا بعد موافقة إدارة الجمارك.
- **أجل المكوث:** تحدد آجال مكوث البضائع ب 21 يوم و في حالة عدم إخراجها من هذه المحلات بتصريح مفصل عند نهاية المدة، ترسل إدارة الجمارك إعذارا إلى المعني على أساسه توضع البضاعة رهن الإيداع الجمركي.
- **خروج البضاعة:** هناك ثلاث وجهات للبضاعة عند خروجها.

– إما تحديد وجهة نهائية للبضاعة عبر التصريح المفصل لها مثل الوضع للاستهلاك.

– تحويلها إلى مخزن آخر تحت نظام آخر كالعبور.

– تحويلها إلى الإيداع الجمركي.

ب التصريح الجمركي المفصل للبضائع:

1. **تعريف التصريح المفصل للبضائع:** يعرف بأنه الوثيقة المحررة وفقا للأشكال المنصوص عليها التي يبين المصرح بواسطتها النظام الجمركي الواجب تحريره للبضاعة و يقدم العناصر المطلوبة لتطبيق الحقوق والرسوم و مقتضيات المراقبة وتطبيق تدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي بالإضافة إلى تكوين القاعدة الإحصائية للتجارة الخارجية و تعمل إدارة الجمارك لإصدار هذه الوثيقة و توزيعها على الوكلاء المعتمدين من خلال مكاتبها المنتشرة عبر كامل التراب الوطني.
2. **العناصر الأساسية للتصريح المفصل** : يتضمن التصريح المفصل ثلاث عناصر أساسية[1] :

2-1- النوع التعريفي: أو نوع البضاعة و هو تسمية تمنحها التعريفة الجمركية لكل بضاعة وفقا لمميزاتها الخاصة حيث توافق هذه التسمية رقما في المدونة الجمركية يظهر على التصريح المفصل ويسمح تحديد نسب الحقوق و الرسوم الجمركية المطبقة على البضاعة و نسب الرسم على القيمة المضافة .

2-2- المنشأ: يعتبر منشأ بضاعة ما البلد الذي استخرجت من باطن أرضه هذه البضاعة أو صنعت فيه و يجب تمييزه عن بلد المصدر الذي هو البلد الذي أرسلت منه البضاعة مباشرة، كما أن عملية المنشأ لها أهميتها من حيث إعداد إحصائيات التجارة الخارجية التي تبنى عليها مختلف سياسات الدولة.

[1] خريرب عباس، مرجع سبق ذكره، ص19..

2-3- القيمة لدى الجمارك: يتم على أساسها تطبيق بنود التعريفة الجمركية وخاصة حساب الحقوق و الرسوم فهي تشكل الوعاء الضريبي و كذا حساب المبالغ الخاصة بالكفالات البنكية فهي تتعلق بقيمة البضاعة.

3. شكل التصريح المفصل: مهما كان النظام الجمركي المعين للبضاعة الموضوعة تحت تصرف الجمارك يوجد نموذج موحد للتصريح المفصل للبضائع صالح لجميع العمليات.

يودع التصريح في خمسة نسخ:

- **النسخة الأولى:** مسماة نسخة الجمارك هي النسخة الأصلية و تحفظ على مستوى المكتب الجمركي.
- **النسخة الثانية:** مسماة نسخة مصرح تسلم للمصرح بعد انتهاء عملية الجمركة و لاستظهارها أمام الإدارات والأجهزة المهتمة بنشاطه، و يستخدمها كوثيقة إثبات لوضعيته بالنسبة للتنظيم الجبائي والجمركي.
- **النسخة الثالثة:** مسماة نسخة بنك و ترسل إلى البنك عند انتهاء عملية الجمركة .
- **النسخة الرابعة:** مسماة نسخة إحصائيات ترسل لمصلحة الإحصائيات التي تقوم بإعداد إحصائيات التجارة الخارجية و تحليلها.
- **النسخة الخامسة:** مسماة نسخة الرجوع أو العودة، تستخدم خاصة في الأنظمة الجمركية الاقتصادية للتأكد من احترام الالتزامات المصرح بها.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

لقد تعددت الآراء والنظريات المفسرة لأسباب قيام التجارة الخارجية بين دول العالم، ولذلك تبعا للعصر الذي ينتمي إليه كل مفكر أو المدرسة التي يؤمن بأفكارها.

وفي هذا المبحث سنتناول النظريات المفسرة للتجارة الخارجية، حيث أنه في المطلب الأول سوف نتطرق للنظرية الكلاسيكية وفي المطلب الثاني النظرية النيوكلاسيكية، أما المطلب الثالث النظرية الحديثة في تفسير التجارة الخارجية.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

يجتمع أغلب الإقتصاديين على أن الدراسة النظرية للتجارة الخارجية، ترجع إلى بداية ظهور النظرية الكلاسيكية خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر ولقد جاءت هذه النظرية كرد فعل لآراء المذهب التجاري، والتي كانت تدعو إلى ضرورة فرض القيود على التجارة

الخارجية من قبل الدولة ، قصد الحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة أهمها الذهب و الفضة، باعتبارهما مقياسين لقوة الدولة؛ وقد ظلت هذه الأفكار سائدة حتى ظهرت مدرسة الطبيعيين والتي نادت بحرية النشاط الاقتصادي وفقا لقوانين الطبيعة، والقاعدة المعروفة « **دعه يعمل أتركه يمر faire Laisser، laisser passer**» الأمر الذي دفع الأفراد والجماعات إلى ممارسة نشاطهم الاقتصادي بحرية بعيدا عن القيود والعقبات التي كانت تفرضها الدولة عليهم وعلى التجارة الخارجية، مما مهد الطريق لظهور أفكار الاقتصاديين التقليديين أمثال سميث، ريكاردو، جون ستوارت ميل،...الخ ، الذين هاجموا جميع أشكال الحماية والتدخل والقيود على التجارة الخارجية[1].

إضافة إلى دفاع هؤلاء الاقتصاديين عن حرية التجارة الخارجية فقد عملوا في نفس الوقت على بناء أسس لنظرياتهم في التجارة الخارجية، ومن ثم حاولوا إيجاد حل لمشكلة التوازن المفقود في علاقات التبادل الدولي.

ظهرت هذه النظرية في مولد الثورة الصناعية إذ أصبح المجتمع آنذاك يقوم على التجارة الدولية ولا يستطيع أن يعيش بدون التبادل الدولي، ومن ثم ظهرت عدة مشاكل في التجارة الخارجية، بحاجة إلى حل أهمها:

- هل التجارة الخارجية ضرورية لكل دولة ؟
- هل التجارة الخارجية دائما مجدية ؟
- هل الكسب يتحقق عند التصدير فقط أم عند التصدير و الإستراد معا ؟
- هل يجب بكل وسيلة أن تزيد حقوق الدولة عن ديونها في الخارج أم أن حقوقها تتوازن عادة مع الديون التي تترتب عليها؟[2]

تعتبر هذه النظرية نقطة الانطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الدولية، وان لم يكن للمذهب التجاري نظرية فاصلة في هذا الموضوع[3].

الفرع الأول: نظريات النفقات المطلقة لآدم سميث

يمكن القول أن آدم سميث لم يضع نظرية خاصة بالتبادل ، فأفكار ه في نظرية التجارة الدولية طرحها في كتاب أصدره عام 1776 بعنوان " ثروة الأمة [1]"، التي تعتمد – حسبه – على ما لديها من ذهب

[1] على عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصا د الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان، 2007 ، ص 36.

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية ، مصر، ص 111.

[3] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز،أسس العلاقات الاقتصادية الدولية ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006 ،ص 51.

وفضة وما تحققه من إضافة فيهما، فإذا لم يكن للدولة مناجم تحتوي على الذهب والفضة فإن السبيل الوحيد للحصول عليهما هو التجارة الدولية، وهذا يستدعي أن تحقق الدولة فائضا في ميزانها التجاري، أي أن تفوق صادراتها وارداتها ويدفع الفرق بالمعدن النفيس، ويلزم لتحقيق فائض في الميزان التجاري أن تعمل الدولة بأساليبها المختلفة على بلوغ هذه النتيجة.

ميز التجاريون بين ثلاث فترات مرت بها النظرية التجارية:

- **الفترة الأولى:** وهي الفترة التي تعرف بفترة السياسة المعدنية ويستدعي احتفاظ الدولة في تلك الفترة وإخضاع عمليات انتقال المعدن النفيس للخارج لرقابة مباشرة.
- **الفترة الثانية:** اكتفت الدولة نتيجة تجاربها بأن تفسر معاملاتها مع كل دولة على إنفراد ، ومن ثم لم تعد هناك حاجة إلى فرض رقابة مباشرة على كل عملية من عمليات انتقال المعدن النفيس إلى الخارج، وعلى أن تكتفي بالرقابة غير المباشرة على مجموع معاملاتها مع كل دولة.
- **الفترة الثالثة:** اتضح للدولة أن مركزها النهائي يتوقف على مجموع صادراتها في نهاية العالم، وعلى ذلك فليس من الضروري أن تكون معاملاتها مع كل دولة في صالحها فالعبرة في مجموع معاملاتها.

لقد انتقد **سميث** كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة، أو ما بين مختلف الدول، وأوضح أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي، فهو يرى أن المتاجرة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة [2]، فتقوم الدولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل، وتبادلها سلعة أخرى كلفتها أقل في الدول الأخرى، وهذا ما يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدو لي ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة، وزيادة الإنتاج، واتساع نطاق السوق من سوق محلية ضيقة إلى دولية واسعة في ظل تجارة خارجية حرة، فالتجارة الدولية في رأي سميث تقوم بطريقتين هامتين:

- **أولا:** تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي و تستبدله بشيء آخر ذي نفع كبير.

[1] ANDREW HARISON et autres, « Business international et mondialisation » traduit par SIMEON FONGANE, 1 ère édition, édition de boeck, paris, France, 2004, page 278

[2] MICHEL RAINELLI « le commerce international », 8 ème édition, édition la DECOUVERTE, PARIS, FRANCE, 2002, page 45.

- **ثانيا:** تتغلب على ضيق السوق المحلي، وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه وترفع إنتاجية البلد المتاجر وذلك عن طريق اتساع حجم السوق[1].

وجهت عدة انتقادات لأفكار **آدم سميث** ، وأخذ على مبادئه أنها تنادي بأن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتفوق فيها و لكنها لا تبين السبيل إلى هذا التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأي ميزة نسبية ، وهذا يكون عرضة لمشكلات اقتصادية، لأن سلع الدولة المتفوقة ستغزو أسواقه ا في وقت لن تستطيع فيه تقدير أية سلعة لكي تمول الاستيراد، الشيء الذي لم يستطيع **أدم سميث** أن يرد عليه.

يعتقد **أدم سميث** ق المطلق وأساس للتخصص الدولي فقط، مما لا يتفق مع المشاهد في المعاملات الدولية حيث أن التفوق النسبي يمكن أن يكون أساسا للتخصص الدولي أيضا[2] .

هذه الانتقادات لا تنقص كثيرا من قدر نظر ية **سميث** ، لأن الحكم على أية نظرية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف التي كانت سائدة وقت المناداة بها، فحر ية التجارة كانت في صالح بريطانيا في ذلك الوقت وكانت صناع تها قوية ت لا خشى المنافسة عليها الدول الأخرى ومن ناحية أخرى لا يرى سميث داعيا للتفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية، فالثانية تعد امتدادا للأولى، وكلاهما وسيلة لتطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخلص من الإنتاج الفائض، في حين أن كلا من نوعي التجارة مختلف كل الاختلاف في خصائصه و نظرياته.

حسب رأي **آدم سميث** في أن اختلاف النفقات المطلقة لكل سلعة في الدولتين شرط أساسي لقيام التجارة الخارجية وتحقيق النفع المتبادل، لكن السؤال الذي لم يجب عنه فيما إذا كان أحد البلدين ينتج كل من السلعتين بنفقات أقل من الآخر؟ و هذا ما أجاب عنه **دافيد ريكاردو** في نظريته للنفقات النسبية.

الفرع الثاني: نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو

نشر ريكاردو كتابه مبادئ في "الاقتصاد السياسي والضرائب" عام 1817 وقدم فيه قانون 2النفقات النسبية الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية حتى في عصرنا الحاضر، ويطلق عليها 3أيضا نظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية [3]، ووضع هذه النظرية وأكملها من بعده جون ستيوارت ميل وآخرون

طبقا لهذه النظرية، وفي ظل التجارة الحرة فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج

[1] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، مرجع سابق، ص 53.

[2] زينب حسين عوض الله، العقات ا–قتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ا Hسكندرية، مصر 2008 ،ص 12

[3] ANDREW HARISON, et autres, « Business international et mondialisation » op. cit., page 279.

بإنتاجها بنفقات نسبية أقل. ويتم التبادل التجاري بين الدولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية بينها، وليس التكاليف المطلقة التي تمثل حالة خاصة من التكاليف النسبية الأكثر عمومية وشمولية، كما يعطي هذا النموذج الدور الرئيسي للتكنولوجيا، فالتقنيات المختلفة هي التي تشكل الميزة النسبية في عملية الإنتاج بين البلدان المنتجة[1]. ويستند قانون النفقات النسبية إلى مجموعة من الافتراضات.:

- وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري .
- تجارة حرة مع وجود منافسة تامة في الأسواق.
- حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة .
- عدم قدرتها على التنقل بين الدول.
- ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة، وهذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة .
- ثبات التكنولوجيات وانعدام التغيرات التكنولوجية في داخل كل دولة من الدولتين، مع اختلاف المستوى التكنولوجي من دولة إلى أخرى.
- انعدام النفقات الخاصة بالنقل و التعريفة الجمركية.
- يتوفر لكل دولة ثروات طبيعية محدودة وجميع الوحدات المكونة لكل ثروة طبيعية معينة متشابهة، التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- استخدام نظرية العمل للقيمة 1في تثمين السلعة، وقيمة أي سلعة تقاس بكمية العمل التي تستخدم في إنتاجها.
- تجانس العمل و الأذواق في الدول المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري.

استخدمت نظرية التكاليف النسبية كأساس للتجارة الدولية مدة طويلة من الزمن، ثم بدأت الانتقادات توجه إليها في بداية الحرب العالمية الأولى. وفيما يلي نعرض أهم الانتقادات:

- تعتمد على نظرية العمل للقيمة في تحديد تكلفة السلعة أو قيمتها بكمية العمل المبذولة في إنتاجها، وهذا يعني إهمال مشاركة عناصر الإنتاج في تكلفة السلعة.
- تفترض النظرية انعدام نفقات النقل والتعريف ة الجمركية، علما أنهما تحسبان ضمن تكلفة إنتاج السلعة، فإذا كانت هذه النفقات مرتفعة فإنها ستلغي الميزة النسبية التي يتمتع بها البلد المنتج لهذه

[1] PATRICK A. Messerlin, commerce international, 1ère édition, THEMIS Economie, 1998, Page 18 .

السلعة مما يؤدي إلى وقف عملية التصدير، لأن تكلفة إنتاجها في البلد المصدر تصبح أعلى منها في البلد المستورد.

- تفترض النظرية أن جميع الموارد الاقتصادية في الدولة مستغلة في حالة التوظيف الكامل أي أن الاقتصاد في حالة توازن. إلا أن هذا الفرض غير واقعي، لأن كينز أثبت أن التوازن في بلد ما يمكن أن يحدث دون مستوى التوظيف الكامل.
- تفترض هذه النظرية أن نفقة الإنتاج للوحدة الواحدة تبقى ثابتة بغض النظر عن الزيادة أو النقصان في حجم الإنتاج، ومن ثم يكون التخصص كاملا، وهذا مخالف لما يجري في المشاريع الإنتاجية التي تخضع بعد حد معين من الإنتاج إلى قانون تزايد النفقات (تناقص الغلة)، وقبل هذا الحد تخضع أيضا إلى قانون تناقص النفقات(تزايد الغلة).
- افتراض النظرية حرية التجارة، فهذا أمر مغاير للواقع لأن معظم الدول تفرض قيود على حركة الصادرات و الواردات مما يقيد حرية التجارة.
- تفترض النظرية سلعتين ودولتين يتم التبادل التجاري بينهما وهذا فرض مبسط و تجريدي يتعارض مع الواقع، حيث أن التبادل يتم بين العديد من الدول و السلع.
- تعتمد نظرية التكاليف النسبية على فروض ساكنة تؤدي إلى تحليلات وتوازنات ساكنة لا تمت إلى الواقع الاقتصادي المتحرك بصلة، كما تفترض أن أذواق المستهلكين متشابهة في الدول المختلفة، وهذا غير صحيح . وعموما فإن نظرية النفقات النسبية مرتكزة على جانب الإنتاج والعرض، وتحدد السلع التي تدخل في التجارة الدولية، لكنها لا تعالج كيفية تحديد نسبة التبادل الدولي، وهذا ما أكمله فيما بعد جون ستيوارت ميل.

الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل

قام ميل باستكمال النقص في نظرية ريكارد و[1] ، الذي ساهم في الإجابة عن التساؤلات السابقة، إذ ألف كتابه" مبادئ الاقتصاد السياسي" في سنة 1848 ،فاهتم بدراسة موضوع القيم الدولية أو بعبارة أخرى النسبة التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلع أخرى. فكان له دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية أو معدل التبادل الدولي ، فبالنسبة لهذه النظرية، الطلب المتبادل من

[1] سامي خليل، الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية ، الجز الأول ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2001 ،ص70

جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى هو الذي يحدد معدل التبادل الدولي [1]،و طبقا لها فإن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية، فهناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية وتوزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، فكلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما، كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلا والعكس صحيح.

كما دعت هذه النظرية إلى محاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي؛ ففي وسع الدولة الصغيرة أن تتبادل مع الدولة الكبيرة وفقا لمعدل التبادل السائد في الدولة الأخيرة دون أن تؤثر عليه ، نظرا لارتفاع مستوى المعيشة وضخامة طلبها في الدولة الكبيرة.

لكن وكغيرها من النظريات السابقة فقد تعرضت هذه النظرية أيضا للنقد ، فقد ابتعدت عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف المبادلة، فإذا ما كان التبادل الدولي يتم بين دول غير متكافئة فمن المحتمل ألا يكون للطلب المتبادل أي دور يذكر في تحديد نسبة التبادل الدولي، حيث في وسع الدولة الكبيرة أن تملي شروطها.

كما أن اشتراط التكافؤ بين قيم صادرات وواردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي يعد قيدا على تلك النظرية، فما الحل حين يكون التبادل في اتجاه واحد فقط؟ فالسؤال الذي طرحه التقليديون حول أساس التجارة الدولية يجد إجابة في نظرية النفقات النسبية، أما السؤال الثاني المتعلق بنفع التجارة الدولية فتقدم الإجابة عنه نظرية الطلب المتبادل. مع ذلك فإن التفرقة بين العوامل التي تحدد السلع الداخلة في التجارة الدولية، من جانب العرض والعوامل التي تحدد أثمانها من جانب الطلب تفرقة غير صحيحة، فمن نظام التوازن الشامل نعرف أن كل من العرض والطلب يحددان معا وفي نفس الوقت الكميات المباعة والأثمان السائدة، والصحيح هو أن هذه العوامل مجتمعة تحدد السلع الداخلة في التجارة الدولية ومعدلات التبادل لها.

الفرع الرابع: نظرية التوازن التلقائي لدافيد هيوم

يرى دافيد هيوم في نظريته للتوازن التلقائي أن المعدن النفيس يتوزع تلقائيا بين الدول دون الحاجة إلى وضع سياسة هادفة أو أي تدخل من جانب الدولة. فإذا زاد ما لدى الدولة من المعدن النفيس عن القدر الذ ي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي، فإن أسعار السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة لأسعار السلع في البلاد الأخرى، مما يؤدي إلى نقص صادراتها وزيادة وارداتها، وبالتالي ينتهي إلى العجز في الميزان

[1] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز عمرج ، سابق، ص 58.

التجاري، ومن تسرب الذهب من الدولة إلى العالم الخارجي ابينم يحدث العكس في حالة نقص مالديها من معدن نفيس.

هكذا استطاع هيوم عن طريق دراسة العلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ما ومستويات الأسعار فيه، والعلاقة بين مستوى الأسعار فيه ومستوى الأسعار في العالم الخارجي ،أن يبين عدم جدوى القيود التي تفرض على التجارة الدولية بقصد زيادة حصيلة الدولة من المعدن النفيس . هكذا استطاع هيوم عن طريق دراسة العلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ما ومستويات الأسعار فيه، والعلاقة بين مستوى الأسعار فيه ومستوى الأسعار في العالم الخارجي ،أن يبين عدم جدوى القيود التي تفرض على التجارة الدولية بقصد زيادة حصيلة الدولة من المعدن النفيس. كتقييم للنظرية الكلاسيكية يمكن أن نقول عنها أنه لتحديد قيمة السلع اعتمد التحليل الكلاسيكي لقوانين النفقات المطلقة والنسبية على نظرية العمل في القيمة أساسا، وردت بالتالي اختلاف النفقات النسبية للسلع المتبادلة دوليا إلى اختلاف كمية العمل المستخدمة في إنتاجها، حيث كانت نظرية العمل في القيمة تفترض وجود عنصر واحد من عناصر الإنتاج وهو العمل، وألغت دور عناصر الإنتاج الأخرى(مثل الأرض، رأس المال، التكنولوجية) في تحديد نفقة الإنتاج، لذلك كانت النتيجة الطبيعية استبعاد نظرية ريكاردو في النفقات النسبية لكثير من العناصر الواقعية في التحليل الاقتصادي، أي عدم القدرة على تقديم تفسير مقبول للتجارة الخارجية. كما يفترض التحليل الكلاسيكي في التجارة الخارجية أن الإنتاج والتخصص الدولي يخضع في ظروفه لقانون الغلة الثابتة، ويجرف هذا الفرض النظرية إلى تيار البعد عن الواقع والتبسيط في التحليل، وبالتالي عدم المنطقية وقبول النتائج التي توصلت إليها النظرية، ذلك لأن الواقع يوضح إلى أن الإنتاج يخضع في غالب الأحيان لقانون الغلة المتزايدة (المنفقة المتزايدة النف) في حين يخضع إنتاج جانب كبير من المشروعات الصناعية لقانون الغلة المتزايدة(فقة المتناقصة) وبالتالي توجه القدرات الإنتاجية لمشروعات نحو الحجم الأمثل للإنتاج.

هذه النظرية افترضت أن التجارة تقوم بين دولتين فقط وليس بين مجموعة من الدول، كما أنها افترضت أن التعامل يتم بسلعتين وليس مجموعة من السلع، كما أنها افترضت عدم وجود تكاليف لنقل السلعة من دولة إلى أخرى وعدم وجود حواجز جمركية، إضافة إلى أن عوامل الإنتاج تتمتع بحرية انتقال داخل الدولة في حين يصعب الانتقال بالنسبة لهذه العوامل بين الدول؛ كما أضافت أن الإنتاج خاضع لقانون ثبات التكاليف، وأن أذواق المستهلكين في كلا الدولتين متجانسة. فكل هذه الافتراضات أضعفت من النظرية ولكن ما لا يمكن أن ننفيه هو أنها أساس إيضاح الكيفية التي يتم بها التبادل للسلع بين الدول ؛ فلا يمكن أن ننفي أيضا أن النظرية نجحت في شرح أثر التجارة الدولية على رفاهية الدول، فقد أوضحت

كيف أن الاختلاف في تكاليف العمل النسبية تحقق فائدة عند قيام التجارة الدولية بين الدول، ولكنها لم توفق في إيضاح السبب في أن التكاليف أقل أو أن العمل أكثر إنتاجية في بلد عن آخر.

المطلب الثاني: النظرية النيو كلاسيكية

تقوم نظرّية المزاّيا النسبّة **لدافييد ريكاردو** على مبدأ إختلاف النفقات النسبية، أو معدلات التبادل الداخلية بين السلع من بلد لآخر، لكنها لم تشرح لماذا تختلف هذه النفقات النسبية، ولم تبين أسباب إختلاف معدلات التبادل بين السلع داخل البلد الواحد، بحيث إكتفت بحصر هذه الأسباب في إختلاف كمية العمل اللازمة لإنتاج السلعة أو إختلاف إنتاجية العمل في البلدين. فهي وإن حددت لنا متى تقوم التجارة الخارجية، فإنها لم تفسر لماذا تقوم التجارة، وهنا تكمن أهمية مساهمة **هيكشر . أولين** في نظرّة التجارة الخارجية.

الفرع الأول: نظرية هكشر– أولين

خلصت النظرية الكلاسيكية في تفسير قيام التجارة الخارجية إلى قانون النفقات النسبية باختلاف تلك النفقات الذي يدعو إلى قيام التبادل بين الدول، إضافة إلى اتخاذ العمل كعنصر أساسي وحيد للقيمة إلا أنها أهملت الأسباب التي تدعوا إلى اختلاف هذه النفقات بين الدول، أي أن ها بـهذه الصورة تحدد متى تقوم التجارة الدولية، ولا تفسر لماذا تقوم ، ف هي تصف حالة مشا هدة و–لاتفسر ها، الشيء الذي عمد إلى توضيحه الاقتصادي السويدي أولين، وإن كان قد اعتمد على أفكار هكشر، مما أدى إلى تسمية النظرية بنظرية **هكشر– أولين.**

يرجع ظهور نظرية نسب عناصر الإنتاج في التجارة الخارجية إلى الاقتصاديين السويديين "**إيلي و هكشر**" في كتاب بعنوان" **آثار التجارة الخارجية على التوزيع**" الذي صدر سنة 1919 ،والى تلميذه "**برتل أولين**" والذي قام بتطوير وتفسير نظرية معلمه من خلال كتابه ب عنوان " **التجارة الإقليمية والتجارة الدولية** " الذي أصدره سنة 1933[1]، وذلك بتوجيه النقد إلى الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية.

تعتبر أهم فرضيات نظرية تناسب عوامل الإنتاج في أن:

- البلدان تنتجان سلعتين[2].
- حرية التبادل، عدم وجود رسوم جمركية.

[1] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، المعمورة، مصر 1999 ،ص144

[2] عادل أحمد حشيش، ومحمود يمجد شهاب، مرجع سابق، ص116.

- المنافسة الحرة.
- عدم الانتقال الدولي لعوامل الإنتاج.
- الاستخدام التام لعوامل الإنتاج.
- حرية انتقال عوامل الإنتاج داخل البلد.
- أذواق المستهلكون معطاة.
- التكنولوجيات المتاحة لإنتاج نفس السلعة الواحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد.

على غرار التقليديين الذين يرون أن النفقة تحتسب بالنقود لهذا يجب أن تدور المنافسة على الأسعار، ترجع نظرية هكشر– أولين إلى أن التجارة الدولية تعود إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج ، فهناك أسعار عوامل الإنتاج، والمنتجات، وأن ما يؤثر على نفقة الإنتاج –أي على سعر عناصر الإنتاج – يؤثر على سعر السلع المنتجة سواء كان التبادل في الداخل أو الخارج، لذلك يتخصص البلد بحسب أسعار عوام ل الإنتاج، فالتخصص عند أولين ناتج عن الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج بين الدول وليس نتيجة للتفاوت بين النفقات المقارنة.

كما أضافت أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج قد تتأثر بأذواق المستهلكين، فقد تقلل أو تلغي الميزة النسبية لهذا العنصر، ومن هنا كان تماثل الأذواق في البلدان المختلفة شرط أساسي لهذه النظرية، لكن مما يؤخذ على هذه النظرية :

- اهتمامها بالجانب الكمي واهمالها للجانب النوعي عند اعتمادها على الندرة والوفرة –لعوامل الإنتاج، و نسب مزجها عند عملية الإنتاج، إضافة إلى افتراضها لتجانس عوامل الإنتاج في جميع الدول وهو افتراض غير واقعي.
- أهملت هذه النظرية على غرار نظرية ريكاردو انتقال عناصر الإنتاج دوليا، فمع وجود عقبات و قيود على حرية حركة عناصر الإنتاج فإنه لا يمكن تجاهل أثر حر كة عنصر العمل ورأس المال بين الدول[1].

لكن السؤال المطروح هو ما مدى صحة هذه النظرية ؟ وما هي الاختبارات التي تعرضت لها ؟ وما الإصلاحات التي شملتها ؟

[1] أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرؤية، للطباعة والنشر، المعمورة، مصر ، 2006 ،ص31.

في هذا المجال يمكن القول أنه كان يعتقد أن هذه النظرية صحيحة غير أن محاولات عديدة جرت لاختبار مدى صحتها. بقي أن نشير إلى أن مساهمة هذين المفكرين ما هو إلا امتداد لنموذج دافيد ريكاردو لتفسير أسباب قيام التبادل الدولي.

الفرع الثاني: لغز ليونتيف فاسيلي

منذ صياغة نظرية " **هكشر–أولين** " ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها، ومن أبرز المحاولات تلك التي قام بها ليونتيف عام 1953 ، فقام بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من السلع، الصادرات، والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان الاعتقاد السائد في ذلك الوقت أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة نسبية في عامل رأس المال وندرة نسبية في عامل العمل، مقارنة مع دول أخرى.

حسب "**هكشر**" فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تصدر سلعا كثيفة رأس المال، وتستورد سلعا كثيفة العمل، ولاختبار ذلك استعمل "ليونتيف" الجدول التالي الذي يبين الاحتياجات من رأس المال العمل، لكل 01 مليون دولار من صادر ات الولايات المتحدة الأمريكية من السلع المنافسة للواردات وفق أسعار سنة 1947:

الجدول رقم 01:الاحتياجات من رأس المال والعمل لكل 01 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، ومن السلع المنافسة للواردات (أسعار 1947) .

لما قيمته 1 مليون دولار من / **الاحتياجات من**	الصادرات	السلع المنافسة للواردات
رأس المال (بالدولار بأسعار 1947)	2550780	3091339
العمل (بالعامل في السنة)	182313	170004
رأس المال لكل عامل (لأقرب ألف دولار)	14ألف دولار	18 ألف دولار

المصدر: عادل أحمد حشيش، مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 127.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إنتاج ما قيمته 01 مليون دولار من الصادرات الأمريكية خلال سنة 1947 ،يتطلب استخدام كمية من رأس المال تقدر بحوالي 2,6 مليون دولار وا بحوالي 182 ألف عامل .أما إنتاج ما قيمته 01 مليون من السلع المنافسة للواردات ، فإنه يتطلب استخدام كمية من رأس المال ٍ تقدر بحوالي 3,1 مليون دولار والى كمية من العمل تقدر بحوالي 170 ألف عامل. من ذلك نجد أن وحدة واحدة من الصادرات تتطلب ما قيمته 14 ألف دولار من رأس المال لكل عامل بينما وحدة واحدة من السلع المنافسة للواردات تتطلب ما قيمته 18 ألف دولار من رأس المال لكل عامل.

نستخلص من الجدول السابق أن وحدة الصادرات تتطلب كمية من رأس المال أقل مما تتطلبه وحدة السلع المنافسة للواردات، وأن وحدة الصادرات تحتاج لكمية من العمل أكبر مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات؛ وهذا ما يدل على أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كثيفة العمل بينما السلع المنافسة لوارداتها كثيفة رأس المال، من هذه الحقيقة استنتج ليونتيف، أن اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في التقسيم الدولي للعمل، يقوم على أساس تخصصها في مجالات الإنتاج كثيفة العمل، لا كثيفة رأس المال، وهذا عكس ما هو شائع، من أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة باقتصاديات بقية دول العالم، يتميز بوفرة نسبية في رأس المال، وندرة نسبية في عنصر العمل فإن العكس هو الصحيح .محاولة ليونتيف قد فتحت الباب أمام العديد من الانتقاداّ بهذا فإن ت التي تتعارض مع الافتراضات التي بينت عليها نظرية وفرة عوامل الإنتاج.

وصفوة القول أن النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية التي حاولت تفسير المزاي ا النسبية والتجارة الدولية على أساس التكاليف النسبية والوفرة النسبية لعوامل الإنتاج، تميزت بالسكون والثبات مما جعلها ير المستمر، ّ بعيدة كل البعد عن الواقع، وعاجزة عن تفسير حقائق العالم الاقتصادية، التي تتميز بالتغيير المستمر, لذلك ظهرت بعض التوجهات الحديثة التي تعنى بذلك في مجال تفسير التجارة الخارجية.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

الفرع الأول: نظرية ليندر للتجارة الدولية 1961

تعطي هذه النظرية هنا اعتبارا احتمال هاماً ودورا فعالاً لجانب الطلب، و تستند على افتراضين هما أن تصدير الدولة لسلعة يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة وأن مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد.

يعتبر الاقتصادي السويدي " **استيفان ليندر** " من أوائل الاقتصاديين الذين قدموا دور الطلب في نموذج تفسير التجارة الدولية . وقد سلم ليندر في بداية تحليله بأن نظرية نسب عوامل الإنتاج تقدم تفسيرا جيدا

للتجارة في السلع الأولية، كما سلم بعدم قدرة هذه النظرية على تفسير التجارة الدولية في منتجات الصناعات التحويلية، التي يشكل هيكل الطلب عليها أساس التجارة الخارجية.

كما يرى أنه من الخطأ أن نفترض أن التجارة الدولية تقوم بين دول متجانسة، وهو الخطأ الذي قامت عليه كل من النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ،حيث أن هناك دول اقتصادها يتميز بدرجة عالية من القدرة على تخصيص الموارد وفرص التجارة، وأخرى عكس ذلك، أي دول متقدمة ونامية، وعند تفسيره فرق بين نوعين من السلع[1]: المنتجات الأولية والسلع الصناعية، بالنسبة للأولى يرى أن تبادلها يتم وفقا للميزة النسبية التي تحدد نسب عناصر الإنتاج، وهو نفس تفسير هكشر–أولين أي عن نسب عناصر الإنتاج تحدد بمعرفة الطلب، أما الثانية فيرى أنها أكثر تعقيدا ، فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات والواردات المحتملة، ويرجع السبب في الاتجاه إلى السوق المحل ي إلى افتراض المعرفة غير الكاملة وعدم اليقين فيما يتعلق بالأسواق الخارجية، مما يرفع من درجة المخاطرة عند التصدير إلى أسواق لا نعرف عنها شيئا. كما أن تقديم السلعة إلى السوق المحلى–خاصة إذا كانت سلعة جديدة مبتكرة – يساعد على التعرف على مدى ملائمة السلعة لاحتياجات المستهلكين ن ٍوا كانت في حاجة إلى تعديل، وذلك من واقع الصلة المباشرة بين المنتج والمستهلك القريب منه، بحيث يستفيد الأول من التغذية العكسية للمعلومات ، ومن البديهي أن ترتفع النفقات إذا كان التسويق يتم بأسواق خارجية.

هناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد الصادرات والواردات الفعلية، والمبدأ الأساسي في نظرية ليندر هو وجود الطلب المحلي على السلع، والذي يعتبر شرطا ضروريا وليس كافيا لتكون هذه السلع صادرات محتملة، كما أن هناك عدة أسباب تدعم المبدأ الأساسي لليندر تدور كلها حول فكرة واحدة هي الدراية بظروف السوق المحلية تكون قبل الدراية بظروف السوق الخارجية، من بينها:

- القرار الخاص بإنتاج سلعة معينة لا بد أن يبنى على حاجات اقتصادية واضحة ومحددة.
- إذا كان الاختراع ضروري لإنتاج السلع، فإن وجود الطلب المحلي ضروري حتى يستطيع المنتج القيام بعملية الإنتاج، وحل جميع المشاكل المرتبطة بتطبيق الاختراع قبل الانطلاق إلى الأسواق الخارجية.
- تعديل أي نوع من السلع أو تطوير سلع جديدة بفعالية لا يمكن أن يتم في السوق المحلية، حيث الظروف أكثر ملائمة للتعديل و التطوير.

[1] عادل أحمد حشيش، ومحمود مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 148.

لكل هذه الأسباب نجد من الصعب تحقيق ميزة نسبية في إنتاج سلعة، إلا إذا أنتجت هذه السلعة لمواجهة طلب في السوق المحلية في بداية الأمر.

وقد وضع ليندر مفهوم « كثافة التجارة» لكي يقيس حجم التجارة بين الدول، إذ يرى أن تشابه هيكل الطلب في بلدين يجعل التجارة بينهما أكثر كثافة، فرغم وجود عوامل أخرى تحدد هيكل الطلب مثل) المناخ، اللغة، الدين)، إلا أن عامل الدخل يمكن أن يضع عقبات أمام التجارة.

رغم ما وجه لها من انتقادات تمثلت في أن السوق الخارجية ليست امتداد للسوق الداخلية، إضافة إلى أن أذواق المستهلكين غير متشابهة عند تقارب مستويات الدخول الفردية في البلدان المختلفة (الأذواق تكون حسب العادات والتقاليد مثلا)[1]، إلا أن نظريته اعتبرت تطويرا في مجال التجارة الخارجية، إذ أنها التزمت بالمنهج الديناميكي في التحليل، أي درست العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، كما قدمت تحليلا نظريا لأسباب التفاوت في الدخل الفردي بين دول العالم، كما اهتمت بجانب الطلب في تحديد إمكانيات التخصص الدولي؛ إضافة إلى تأكيد الفارق الجوهري بين الهيكل الاقتصادي للدول النامية والدول المتقدمة، أي أنها تنتقل من التحليل النظري إلى الواقع الاقتصادي.

كخلاصة لهذه النظرية فإن التجارة الدولية تحفز على النمو في الدول ذات الهيكل الاقتصادي المرن، أي الدول المتقدمة، ولا تحفز ذات الهيكل الاقتصادي الجامد، أي الدول النامية، ويترتب على ذلك اتجاه الفجوة بين متوسط دخل الفرد في كل من الدول النامية والمتقدمة، فالتبادل الدولي طبقا لنظريته ليس وسيلة لتضييق الهوة في الداخل بين الدول المتقدمة والنامية، بل أنه يؤدي إلى زيادة حدة التفاوت بينهما.

وعلى قدر المجهودات المبذولة لم يستطع ليندر تقديم تفسير متكامل لكافة قطاعات التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية. لذلك ظهر ت نظريات جديدة محاولة دمج تفسير نظرية ليندر لتطوير نظرية **هكشر–أولين**، وجعلها أكثر واقعية وقدرة على تفسير ظواهر الاقتصاد العالمي، وتتفق معها في تفسيرها لأسباب قيام التجارة الدولية بالاعتماد على جانب العرض، أي الدور الذي تلعبه عوامل الإنتاج من حيث وفرتها النسبية أو نذرتها في اختلاف المزايا النسبية الطبيعية .لكن أوجه الاختلاف، وهو الشيء الجديد الذي أضافته هذه النظريات، أي وجود مصادر جديدة لاختلاف المزايا النسبية وهي في أن واحد تمنح الدولة ميزة نسبية مكتسبة ويمكن إجمالها في التطور التكنولوجي و رأس المال البشري واقتصاديات الحجم

[1] ANDREW HARISON, et autres, op .cit. Page 284.

الفرع الثاني: نموذج الفجوة التكنولوجية

وضع بوسنر **POSNER** هذا النموذج في سنة 1961[1]، معتمدا في تفسيره على أن جزءا كبيرا من التجارة الدولية بين الدول الصناعية مبني على تقديم سلع جديدة وخطوات إنتاجية جديدة، وهذا يعطي للمنشأة المخترعة والدولة ميزة احتكارية مؤقتة في السوق العالمي تزول بانتشار التكنولوجيا الجديدة وتقليد هذه السلعة؛ كما أشار" سبو نر " إلى وجود نوعين من فترات الإبطاء في عملية الانتشار الدولي للتكنولوجيا ت الحديثة هما:

أ. فترة إبطاء رد الفعل، ويطلق عليها أيضا فجوة تأخر الطل ،ب وهى تشير إلى الفجوة الزمنية بين اللحظة التي يقدم فيها الابتكار الجديد لأول مرة ، واللحظة التي يتعرف فيها المنتجون في الدول الأخرى على حاجتهم للاستجابة مع التغيرات الحادثة، ويتحقق ذلك عندما تبدأ الدولة المبتكرة في تصدير السلعة الجديدة إلى دول أخرى، وهنا يشعر المنتجون في هذه الدول الأخرى بتحدي المنافسة الجديدة، ويعترفون بحاجتهم إلى رد فعل ملائم.

ب. فترة إبطاء التقليد، وهى تشير إلى الفجوة الزمنية بين إنتاج السلعة الجديدة لأول مرة (الإنتاج ِ الأصلي،) نتاج وا الدول الأخرى لها (الإنتاج المقلد)، وعند هذه النقطة تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع، ويحل محلها الإنتاج المحلي المقلد في البلدان الأخرى .ويختلف المدى الزمني للفجوتين، فتكون فترة إبطاء التقليد أطول زمنا من فترة إبطاء الطلب، والفجوة الزمنية بينهما يطلق عليها الفجوة التكنولوجية، وهى التي تفتح المجال أمام التجارة الدولية لهذه السلعة والشكل التالي يشرح ذلك بوضوح:

[1] سامي خليل، مرجع سابق، ص 260.

الشكل رقم 01: الإنتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة الإلكترونية

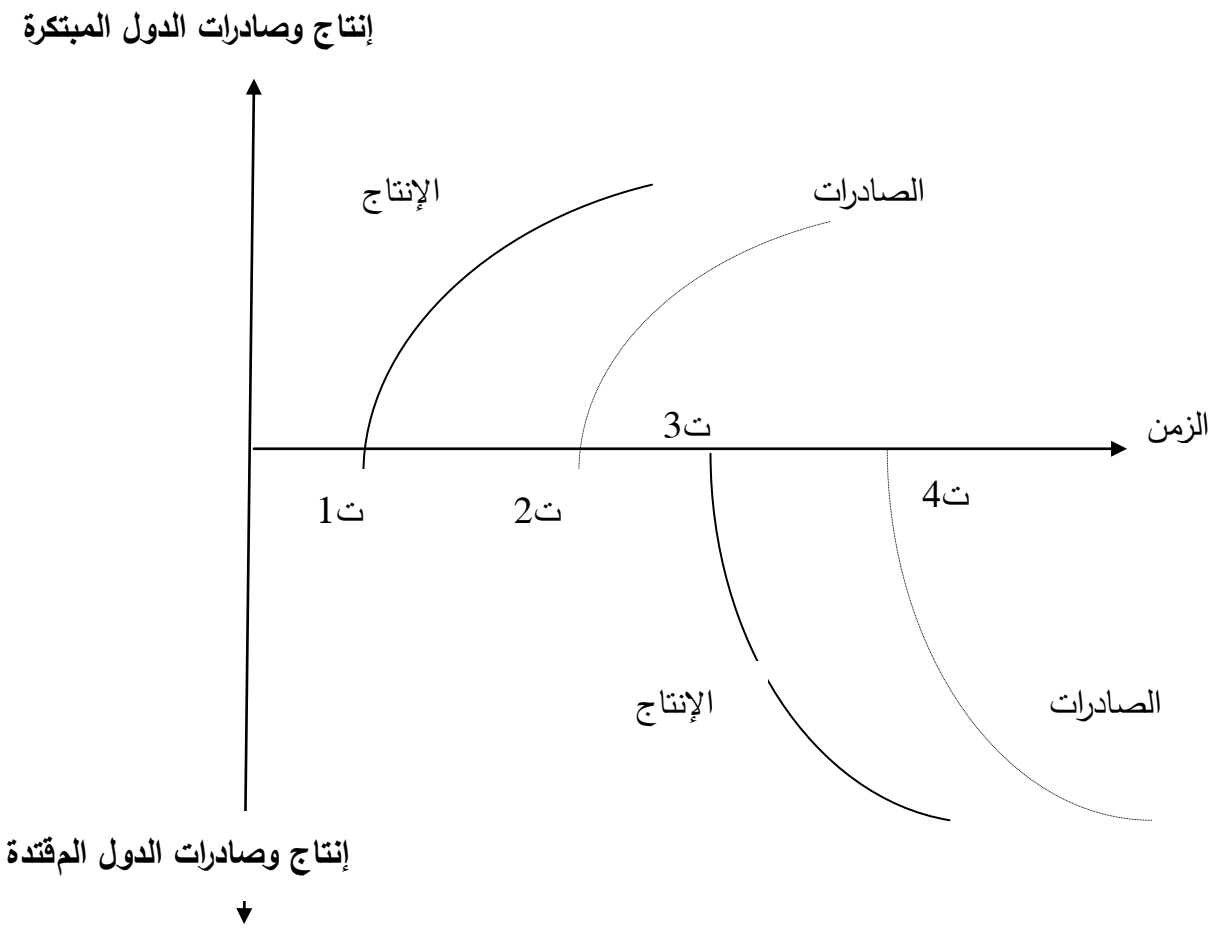

المصدر: سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة مصر، 1991 ،ص 221.

يتضح من الشكل السابق أن الفجوة ت 1 ت، 2 ،تعبرعن فجوة تأخر الطلب، والفجوة ت 1 ت– 3 تمثل فجوة التقليد، والفرق بينهما وهو ت2 ت– 3 يشير إلى الفجوة التكنولوجية.

بالرغم من أهميتهما الكبرى، فإن نظرية الفجو ة التكنولوجية لم تستطع الإجابة عن سؤالين في مجال التخصص والتبادل الدوليين هما:

- لماذا يقتصر ظهور الاختراعات، والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان ألمانيا، دون غيرها من الدول سواء أكانت من الدول الصناعية الأقل تقدما، مثل بلجيكا، إسبانيا، هولندا أو دول العالم النامي .؟
- ما هي الفترة التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية والمزايا النسبية التي تصاحبها؟.

لكن هذا النموذج لم يكن اقادر على الإجابة عن هذين السؤالين، الأمر الذ ي شكل ثغرة فيه، فكان على نموذج دورة حياة المنتوج أن يتصدى للإجابة عليهما.

الفرع الثالث: نموذج دورة حياة المنتوج

يعتبر هذ ا النموذج أكثر تعميما وامتدادا لنموذج الفجوة التكنولوجية، وقد تم تقديمه بواسطة **VERNON** سنة 1966 ،وتمثلت فكرته الأساسية في دراسة دورة حياة المنتوج في التجديد، إذ اعتبره ميزة نسبية جديدة بالنسبة لدولة ما، فقد وضح عبر مثال للولايات المتحدة الأمريكية أن المنتوج يكون جديدا في البداية ثم ينتشر في الدولة الصناعية، ثم يصبح نمطيا[1]، وتعتبر هذه النظرية أول تفسير ديناميكي للعلاقة بين التجارة والاستثمار الأجنبي.

طبقا للنظرية التكنولوجية الجديدة في التجارة الخارجية، فإن دورة حياة المنتوج، وكما يراها "فرنون " **VERNON**، تمر بثلاث مراح ل[2]: مرحلة المنتوج الجديد، مرحلة المنتوج الناضج و مرحلة المنتوج النمطي، وبمرورهمن مرحلة الاختراع إلى مرحلة التنميط، فإن معدل نمو الطلب على هذا المنتوج سوف يتفاوت صعودا أو هبوطا.

في المرحلة الأولى، نجد أن معدل الطلب هذا يتميز بالبطء، ليأخذ في الارتفاع خلال مرحلة النضج، ثم يعود مرة أخرى إلى الهبوط عندما يصبح المنتوج نمطيا، كما يصاحب هذه المراحل المختلفة لنمو الطلب تغيرات مناظرة في الأهمية النسبية لعناصر الإنتا ج المختلفة المتمثلة في الأرض، العمل الماهر و العمل غير الماهر، رأس المال المادي والتكنولوجيات، وهي تغيرات من شأنها أن تنعكس على مستوىّ الإنتاج وهيكل الت جارة الخارجية.

سنتناول المراحل المختلفة لدورة حياة المنتوج بالدراسة والتحليل ثم بعد ذلك نقوم بتقييم النظرية التكنولوجية في التجارة الدولية واختبار مدى قدرتها على تفسير التجارة الخارجية فيما بين الدول الصناعية

[1] ANDREW HARISON, et autres, op.cit., page 282.

[2] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين والتنظير التنظيم، مرجع سابق ، ص 223.

المتقدمة بعضها البعض من جانب، وبينها و بين الدول الآخذة في النمو من جهة أخرى؛ أولا من خلال الشكل التوضيحي التالي، ثم التفسير الخاص به:

الشكل رقم 02: مسار دورة حياة المنتوج

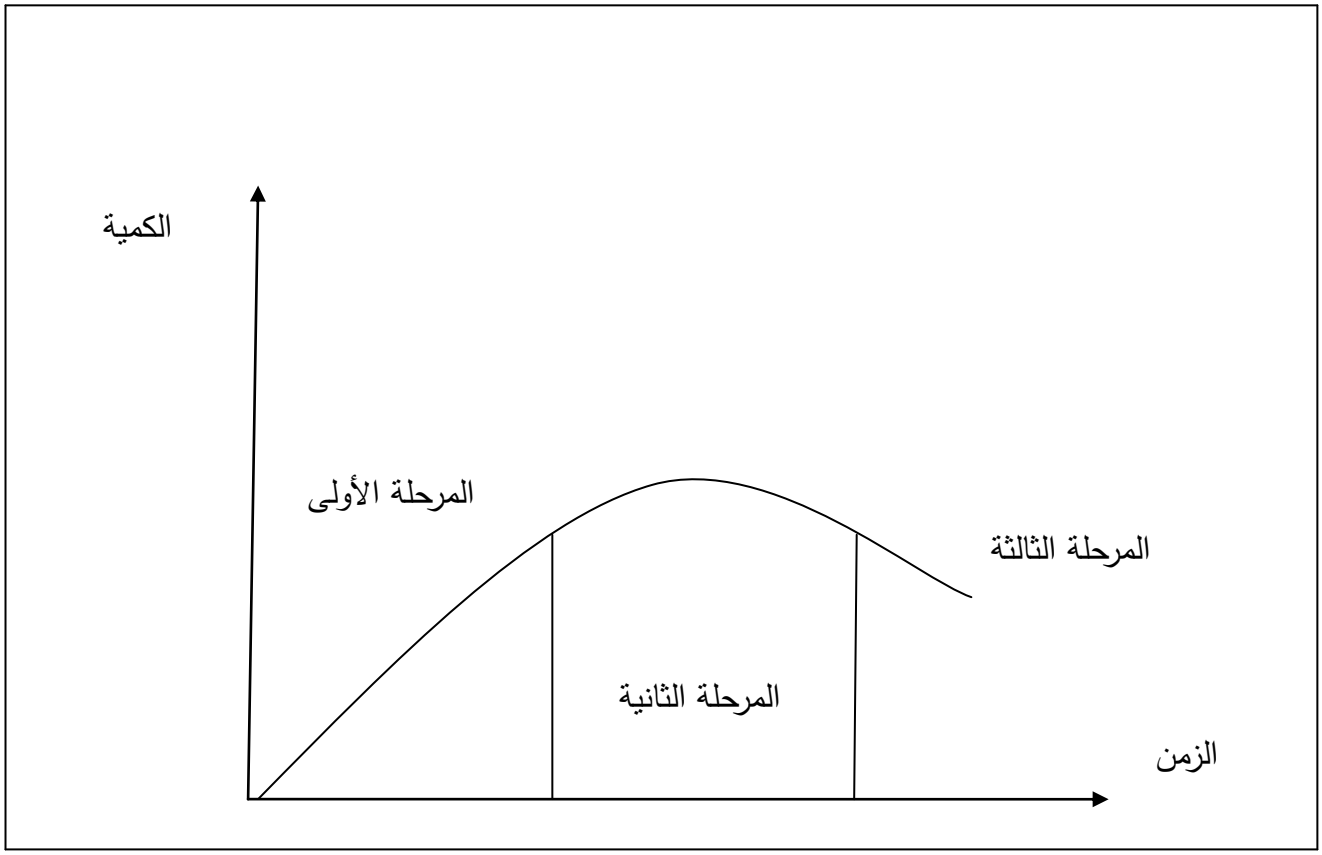

المصدر:سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول، مرجع سابق، ص 224.

من الشكل السابق نميز ثلاثة مراحل:

أ. **مرحلة المنتوج الجديد:** تتميز المرحلة الأولى من دورة حياة المنتوج، بأن نشاط البحث والتطوير يحتل مكانة بالغة الأهمية في إخراج المنتوج الجديد إلى الوجود، وعليه فإن الاستثمار في هذا النشاط يتوقف على توفر عدد من الشروط الأساسية التي تحكم قرارا ت المستثمرين الخواص في مجال البحث والتطوير، والتي يمكن إيجازها كما يلي:

– وجود سوق داخلي قادر على استيعاب المنتجات الجديدة.

– ضرورة توفر طاقة تكنولوجية، سواء منها البشرية (علماء، خبراء، عمال متخصصين ... إلخ (أو المادية (آلات، معدات متطورة...إلخ) من شأنها أن تسمح بإنتاج منتجات جديدة، أو تحسين جودة منتجات قائمة.

– وجود قدرة تنافسية لدى المشروعات الإنتاجية صاحبة الاختراع لمواجهة المنافسين.

ب. مرحلة المنتوج الناضج: تعرف مرحلة نضج سلع دورة المنتوج خصائص عديدة منها:

أولا: خصائص مرحلة المنتوج الناضج:

– اختفاء العديد من المنتجات عن الظهور في الأسواق سواء لعدم توافقها مع رغبات المستثمرين أو لعدم مواكبتها لأذواق المستهلكين

– استقرار الأساليب والوسائل الفنية للإنتاج، بعدما كانت متغيرة في مرحلة المنتوج الجديد – .رغبة المستهلكين في الوصول إلى مستويات أفضل من الجودة.

– زيادة درجة نمطية الإنتاج تؤدي إلى انخفاض المخاطر المصاحبة لعمليات الإنتاج والتسويق من الاستخدام المكثف لعناصر الإنتاج ذات تكنولو جيا ت عالية إلى استخدام عناصر إنتاج ذات تكنولوجيا ت نمطية.

– سيادة المرونة السعرية للطلب، نظرا لوجود منتجات شبيهة منافسة، في حالة ارتفاع سعر المنتوج الناضج.

– سيادة ظاهرة الإنتاج الكبير، التي تنشأ عنه مزايا اقتصاديات الحجم التي تلعب دورا هاما في تخفيض نفقات الإنتاج، ومن ثم زيادة الطلب على المنتجات الناضجة.

ثانيا: المظاهر الاقتصادية لمرحلة المنتوج الناضج : إلى جانب الخصائص السابقة التي تتميز بها مرحلة المنتوج الناضج، هناك عدة ظواهر اقتصادية تبدأ في الظهور خلال هذه المرحلة وهي:

– زيادة الاستثمارات الأجنبية و حركات رؤ وس الأموال الأجنبية.

– زيادة دور الشركات متعددة الجنسيات في تسويق المنتجات دوليا، فمع نهاية المرحلة الثانية تبدأ الشركات الأم في الدول الصناعية المتقدمة، في إنشاء فروع لها في الدول المستوردة سواء أكانت صناعية متقدمة في أوروبا الغربية، أو دولا آخذة في النمو وذلك نتيجة للعوامل الآتية:

أ. إشباع الطلب الناشئ والمتزايد في دول الاستيراد.

ب. الاستفادة من نفقات الإنتاج المنخفضة الناتجة عن وفرة المواد الأولية، أو وفرة عنصر العمل الرخيص لإعادة استيراد هذه المنتجات مرة أخرى من جانب الدولة الأم أو زيادة المركز التنافسي لها في الأسواق الخارجية.

ثالثا :الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسيات خلال مرحلة المنتوج الناضج :تفسر النظرية التكنولوجية في التجارة ظاهرة الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسيات حيث، أنه بعد ظهور المنتوج الجديد بفترة قصيرة في الدو لة الأم صاحبة الاختراع وفقا لنموذج دورة المنتوج، فإن قدرا من الطلب يبدأ في الظهور بصورة متزايدة في دول أوروبا الغربية المتطورة، وعندما تبلغ مرونة الطلب الداخلية مستوى أعلى، فإن نمو الطلب سيكون سريعا، الأمر الذي يشجع الشركات الأم على إنشاء وحدات إنتاجية في هذه الدول، قصد إشباع الطلب المتزايد من سلعة دورة المنتوج، على أن يكون الشرط الأساسي لوجود استثمارات أجنبية في هذه المرحلة هو التالي: (النفقة الحدية للإنتاج+ نفقات النقل من بلد التصدير إلى بلد الاستيراد) أكبر من النفقة المتوسطة المتوقعة في بلدان الاستيراد.

ت. مرحلة المنتوج النمطي: يرى أصحاب المناهج التكنولوجية في التجارة الخارجية، أن المرحلة الثالثة لدورة المنتوج، تتميز بتطورات هامة تؤدي في نهاية الأمر إلى تطابق خصائص سلعة دورة المنتوج 1 في مرحلتها النمطية، مع خصائص سلعة هكشر – أولين، بالأساس في النواحي التالية[1] :

- تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة وفي ظل هذه الظروف تصبح التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج شائعة، ويمكن الحصول عليها من الأسواق العالمية.
- اختفاء ظاهرة اقتصاديات الحجم، وخضوع الإنتاج لقانون الغلة الثابتة، والغلة المتناقصة.
- سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع، وخدمات عناصر الإنتاج ويصبح فيها السعر أداة تنافسية أساسية.
- تشابه الطلب نظرا لاتخاذ السلعة محل الدراسة لشكلها النهائي في جميع الدول.
- ينتج عن نمطية السلعة استبعاد إمكانية حدوث ظاهرة انعكاس كثافة عناصر الإنتاج المستخدمة.

إن المناهج التكنولوجية في التجارة الخارجية تعطي أهمية كبيرة للدور الذي يلعبه عامل الاعتماد على البحث والتطوير، باعتباره محددا لنمط التجارة الخارجية بين الدول في سلع دورة المنتج، إضافة إلى اقتصاديات الحجم ورأس المال البشري، والاهتمام بالاستثمارات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسية، مع

[1] سامي عفيفي، التجار ة الخارجية بين التنظير و التنظيم، مرجع سابق ، ص 232.

مراعاة الفروق القائمة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الصناعية الأقل تقدما، فهذه النظريات أقرب إلى واقع الاقتصاد العالمي من النظريات الكلاسيكية.

بذلك فقد قدمت هذه المناهج تفسيرا لكثير من ظواهر الاقتصاد العالمي، وعالجت النقص الذي ظهر في النظرية الكلاسيكية و المتمثل في عدم واقعية الفروض التي قامت عليها.

باختصار فإن المناهج التكنولوجية تتفوق على النظرية الكلاسيكية السابقة من حيث كونها أكثر النظريات اقترابا من واقع الاقتصاد العالمي[1] ، بالرغم من أنها بدأت كمحاولة لتطعيم نموذج هكشر – أولين في نسب عناصر الإنتاج بحقائق الاقتصاد الدولي وجعل فروضها أكثر واقعية، إلا أنها تفوقت عليه لكونها تتضمن الكثير من العناصر الديناميكية الهامة مثل اقتصاديات الحجم، العمل الماهر، دور البحوث والتطوير، الاستثمارات الأجنبية، الشركات متعددة الجنسيات.

الفرع الرابع: نظرية رأس المال البشري (فيندلي ، كيرزكوفسكي)

و تمثل هذه النظرية إحدى المحاولات لتفسير مالا حظ ه ليونتياف من تناقض ظاهري في أخذ رأس المال البشري بعين الاعتبار، ورأس المال البشري إنما هو نتيجة استثمار في تدريب اليد العاملة يسمح بتوفير عمالة ماهرة تزيد من إنتاجية العمل[2] .

و حسب التحليل الأولي ، يمكن اعتبار العمالة الماهرة كنتيجة لائتلاف عاملين أساسيين:هما العمل ورأس المال؛ والنشاط التربوي الذي يجعل من العمال غير الماهرين عمالا ماهرين ، يعتمد على عامل يسمى رأس المال التربو ،ي الذي يمكن إدماجه في رأس المال بصفة عامة. وعليه فالبلد الذي يوجد فيه رأس المال وافر نسبيا سيصدر سلعا كثيفة من حيث العمالة الماهرة، في حين أن البلد الذي يقل فيه رأس المال نسبيا سيصدر سلعا ذات كثافة من حيث العمالة غير الماهرة.

الفرع الخامس: وفورات الحجم

تستند هذه النظرية على ظاهرة تتمثل في أنه كلما زاد حجم الإنتاج بالنسبة لبعض السلع ، كلما قلت تكلفة إنتاج الوحدة منها، و تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا لنموذج هكشر – أولين لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة.

---

[1] سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير ، مرجع سابق، ص 236 .

[2] جمال الدين لعويسات ، العقات ا–قتصادية الدولية والتنمية ، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر،2000 ،ص .33

تعتبر هذه النظرية أن توفر سوق داخلية ضخمة شرطا ضروريا لتصدير السلع التي يتم إنتاجها في ظل اقتصاديات الحجم، والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج (نتيجة انخفاض النفقات). كما ترى هذه النظرية أن الدول الصناعية الصغيرة الحجم تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة لعدم قدرتها في التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى، على العكس من ذلك فإن الدول الصناعية الكبيرة الحجم تحصل على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع أو الاستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى ، وعليه يمكن القول بأن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير هيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير ، مثل الولايات المتحدة ، ألمانيا الموحدة، فرنسا ، إنجلترا و يطاليا في إنتاج ا السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية، في حين أن الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغير ة مثل بلجيكا ،هولندا، لكسمبورج اليونان و الدول الإسكندنافية في إنتاج السلع نصف المصنعة أو السلع الوسيطية.

الفرع السادس: نظرية التبادل اللامتكافيء " اريغي ايمانويل– سمير أمين

"ظهرت هذه النظرية في الخمسينات ولكنها لم تتطور إلا في السبعينات على يد ايمانويل، وقد اعتمد النظرية على مجموعة من الفروض ، منها أنه إذا كان عنصر العمل غير قادر على الانتقال بين البلدان، فإن عنصر المال قادر على ذلك، الشيء الذي يخلف معدل واحد للربح في مختلف البلاد إضافة إلى أن رأس المال ليس عنصرا أوليا للإنتاج، ولكنه من إنتاج العمل، أما الأجر فيتحدد بالعوامل التاريخية والإنسانية. وقد أوضح ايمانويل طبيعة علاقة التبادل بين الدول المتقدمة والنامية، وأضاف أن التبادل اللامتكافيء ما هو إلا نتيجة تواطؤ اجتماعي عام في الدول المتقدمة، وقد ميز بين صورتين للتبادل الدولي:

- عندما يكون رأس المال مختلف في الدولتين، ولكن الأجور ومعدلات فائض القيمة متساوية، بحيث يكون إجمالي الساعات للدول المتقدمة تحصل على الكثير من المنتجات إذا ما قورنت بإجمالي ساعات العمل للدول النامية.
- عندما يكون رأس المال مماثل في الدولتين ولكن الأجور مختلفة، فإن ما تحصل عليه الدول النامية عن طريق التبادل الدولي أقل مما تحصل عليه الدول المتقدمة، ومعنى ذلك أن التبادل يؤدي إلى تحويل فائض القيمة إلى الدول المتقدمة عن طريق معدلات التبادل من الدول النامية وهذا ما يطلق عليه ايمانويل التبادل اللامتكافئ.

إضافة إلى هذا كله فقد أوضح سمير–أمين أن الاختلاف في الأجور راجع للظروف التاريخية الممثلة في الفرق بين التكوين الاجتماعي للفرد في كل من البلد المتقدم والنامي، كما أنه أضاف أن التبادل ِإنما ينتج أيضا عن اللامتكافيء لا ينتج فقط عن الاختلاف في الأجور بين البلاد المتقدمة وتلك النامية، وا سيادة الاحتكار في العلاقات بين البلدين، الشيء الذي أهمله الفكر التقليدي في هذا المجال.

الفرع السابع: نظرية مهارة العمالة و التخصص (كيسينج)

يرى "كيسينج" أن العمالة ليست عاملا وحيدا ومتجانسا من بين عوامل الإنتاج، إذ ينبغي تقسيمها إلى عدة أنواع من المهارات، فهو يميز بين ثماني فئات مرتبطة بثمانية أنواع من النشاط:

1. العلماء.
2. المهندسون.
3. التقنيون والمصممون الصناعيون.
4. الإطارات الأخرى، القيادات.
5. عاملوا الآلات والكهرباء.
6. البقية من العمال اليدويين ذوي المهارة.
7. الموظفون بالمكاتب.
8. العمال الغير ماهرين أو شبه الماهرين.

وتشير الأعمال التي أجراها «كيسينج» إلى أن نموذج «هكشير– أولين» قادر عل ى التنبؤ بطبيعة المبادلات بالاستناد إلى الأرصدة التي نسميها أرصدة عاملية، شريطة أن تتم تجزئة العمالة نفسها إلى عدة فئات فرعية أكثر تجانسا.

الفرع الثامن: نظرية تشجيع الصادرات

تتطلب هذه النظرية من الدول النامية الدخول في التقسيم الدولي للعمل الذي يتأسس على تبادل منتجات استهلاكية ذات السعر الضعيف (من المحيط) مقابل منتجات المركز المتقدم، لأن الأجور في الدول النامية ضعيفة، تفضل الشركات المتعددة الجنسيات أن تستثمر في هذه البلدان من أجل ارتفاع وا انتشار ِ معدل الربح، وتسمى هذه العملية بتدويل الإنتاج، ذوتنف عن طريق تنقل الوحدات الإنتاجية عادة فروع صناعية، و المبرر لهذه العملية هو أ ن الفرق في معدل الأجور بين المركز والمحيط يفوق الفرق في معدل الإنتاجية، وهذا يحافظ على المعدلات القطاعية للربح.

يواجه نمط تشجيع الصادرات لسياسة إحلال الواردات في الدول النامية مشكلة ضيق السوق، ويبقى اللجوء إلى السوق الخارجي ضروري لاستيراد التكنولوجيات الحديثة وتلبية النمط الاستهلاكي المستورد من الدول المتقدمة، ولهذا يحتاج الخلل في ميزان المدفوعات إلى الدخل الذي يأتي من تصدير منتجات الدول النامية.

الفرع التاسع: نظرية إحلال الواردات

يعني إحلال الواردات أن ننتج محليا ما نحتاج من سلع كانت ت ستورد من قبل عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تحل محل الواردات ؛ ثم خلق الحماية الكافية لهذه الصناعة، بمنع استيراد السلع التي نريد إحلالها بالإنتاج المحلي مستخدمين في ذلك إما التعريفة الجمركية أو أدوات قيود الاستيراد الأخرى (مثلا الحصص م). ن خلال فرض القيود على استيراد تلك السلع التي نريد إحلالها بالإنتاج المحلي، يصبح المنتج المحلي في مكانة أفضل من المنتج الأجنبي من حيث الأسعار، خاصة بعد إضافة التعريفة إلى سعر السلعة المستوردة بحيث تصبح غير قادرة على منافسة السلعة المحلية، فينشأ محليا فائض في الطلب على هذه السلع مما يترتب عليه ارتفاع أسعارها وبالتالي ربحية الاستثمار فيها فتتجه الموارد المحلية إلى الاستثمار في إنشاء الصناعات التي تقوم بإنتاج هذه السلعة المستوردة من قبل.

تمر سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات بمراحل متعددة، أما المرحلة الأولى فيتم فيها فرض القيود على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، وبالتالي تتميز المرحلة الأولى بإحلال الواردات للصناعات الاستهلاكية. أما المراحل التي تلي ذلك فيمكن أن يتخذ التصنيع طريقين، أما الطريق الأول فيتخذ نمط إحلال الواردات للصناعات الوسيطة (التي تنتج مستلزمات الإنتاج ،) ثم بعد ذلك الصناعات الثقيلة التي تنتج أدوات الإنتاج، أما في الطريق الثاني تتحول الصناعات الاستهلاكية إلى مجال الصادرات ويترتب من سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات ، تخفيف العبء على ميزان المدفوعات فيما يخص موارد النقد ادرة، ويترتب كذلك على هذه السياسةّ الأجنبي الن انخفاض الأهمية النسبية للواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية وزيادة الواردات من السلع الاستثمارية، فتؤدي سياسة إحلال الوردات إلى توفير موارد النقد الأجنبي التي كانت تستخدم في استيراد تلك السلع من قبل ، ومن ثم يمكن استخدام هذه الموارد في أغراض الاستثمار.

الفرع العاشر: معدل التبادل الدولي

في هذا المعدل بأنه عبارة عن مقدار طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى، وعلى مرونة هذا الطلب، وهذا ما سماه "**جون ستوارت ميل**" بالطلب التبادلي[1] ، وبطريقة أخري يمكن القول أن الوحدات المستوردة التي يحصل عليها البلد مقابل كل وحدة تصدرها إلى الخارج، وبطريقة أخرى هو المقارنة بين ثمن صادرات البلد وثمن وارداته، ونميز في معدل التبادل ما يلي:

أ. **معدل التبادل الصافي** :وهو عبارة عن النسبة بين أسعار الصادرات والواردات، ويعتبر أكثر المعدلات استعمالا في التجارة الخارجية، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

حيث: $N = PX/PM$

PX: أسعار الصادرات.

PM: أسعار الواردات.

إذا كان:

$N < 1$:المعدل في صالح الدولة.

$N > 1$: المعدل في غير صالح الدولة.

$N = 1$: لا يوجد تغيير نسبي في أسعار الصادرات والواردات.

ب. معدل التبادل الإجمالي:

وهو النسبة بين الرقم القياسي لكمية الصادرات والرقم القياسي لكمية الواردات، ويعطى بالصيغة التالية، ويحسب بالعلاقة التالية: $G = QM / QX$

- QM :الرقم القياسي للصادرات.
- QX: الرقم القياسي للواردات.
- G: كبير كلما كان في صالح الدولة.

ت. معدل التبادل الدولي الحقيقي البسيط:

[1] سامي خليل، الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 89.

يشير إلى معدل التبادل الصافي مصححا بالتغيرات في الإنتاجية في كل من الصادرات والواردات، حسب العلاقة التالية: $S = N \times ZX$

- N: معدل التبادل الدولي الصافي.
- ZX: الرقم القياسي لإنتاجية الصادرات.
- S: معدل التبادل الدولي الحقيقي البسيط.

ث. معدل التبادل الحقيقي المزدوج: و يشير إلى معدل التبادل الدولي الصافي مصححا بالتغيرات في الإنتاجية في كلا من الصادرات والواردات ويعبر عنها كالآتي:

- N : معدل التبادل الدولي الصافي.
- ZN : الرقم القياسي للصادرات.
- ZM : الرقم القياسي للواردات.

إن أكثر التعريفات استخداما في التجارة الخارجية هو معدل التبادل الصافي، الذي يمثل العلاقة بين ثمن الوحدة من الصادرات وثمن الوحدة من الواردات ، أما فيما يخص بالعوامل التي تحدد معدل التبادل الدولي هي الكمية المطلوبة والمعروضة ومرونة العرض والطلب.

الفرع الحادي عشر: نظرية أسعار الصرف

سعر الصرف هو الذي يحقق التوازن بين كل من الطلب والعرض من العملات الأجنبية. أما سوق النقد الأجنبي فهو عبارة عن إطار مؤسسي يقوم فيه الأفراد والمؤسسات ببيع وشراء مختلف العملات، وتتمثل الوظيفة الأساسية لسوق النقد الأجنبي في ضمان نقل أموال (أو قدرة شرائية) من دولة)ما أو عملة ما) إلى دولة أخرى، كما يترتب الطلب على العملات –أساسا – على واردات السلع والخدمات وعمليات الاستثمار والاقتراض، في حين أن عرض العملات ناتج عن عمليات التصدير للسلع والخدمات وعن الاستثمار والقرض، وتتمثل نظريات تحديد أسعار الصرف فيما يلي:

أ. نظرية الكمية:

تتخلص هذه النظرية في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مما يؤدي إلى التغيير في معامل التبادل الدولي ، إذن نقص في الصادرات مما ينتج ميزان حسابي غير متوازن.

ب. نظرية الأرصدة:

القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير ، وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها.

إذا كان الرصيد موجبا فهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية ، أما في حالة العكس، فهذا يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية وعلى إنخفاض قيمتها الخارجية.

ت. نظرية سعر الخصم:

إن رفع سعر الخصم في بلد ما يؤدي إلى زيادة القيمة الخارجية لعملة ذلك البلد، وذلك لأن هـ يؤدي إلى الزيادة في سعر الفائدة، فيعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية ، وبذلك يزداد طلب الأجانب على عملة ذلك البلد مما يؤدي إلى ارتفاع في سعر صرفها، وعلى العكس فإن انخفاض سعر الخصم يؤدي إلى نزوح رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية والمقومة بعملة الدولة إلى المناطق ذات سعر الفائدة المرتفع ، فيؤدي ذلك إلى زيادة في عرض العملة ، ومن الّ ثم عجز في ميزان المدفوعات فتنخفض القيمة الخارجية للعملة.

ث. نظرية تعادل القوى الشرائية:

إن القيمة الخارجية لعملة دولة معينة تتوقف على القدرة الشرائية لتلك العملة في السوق المحلية، بالنسبة لمقدرتها في الأسواق الخارجية، أي على العلاقة بين الأسعار السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى.

ج. نظرية الإنتاجية:

تتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة الدولة تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي.

خلاصة القول أن النظريات السابقة ساهمت بشكل كبير في تفسير نمط التجارة الدواية بالاعتماد على متغيرات معينة، وما يعيبها أن كل نظرية اعتمدت في تحليلها للميزة النسبية على عنصر دون غيره ما جعل نتائجها وهي منفردة غير متكاملة لعدم وجود نظرية واحدة تضم وتشمل هذه النتائج.

المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية ودورها في تنمية إقتصاديات الدول[1]

إن التجارة الخارجية هي إحدى أوجه النشاط البشري الذي يقوم على التبادل ، وهي القوة الدافعة للتقدم الاقتصادي في العالم حيث تلعب دورا رئيسيا في التنمية الاقتصاد ية خاصة في البلدان النامية التي تتميز بدخل وطني يرتكز على الموارد الطبيعية خاصة البترول .وتقوم التجارة الخارجية في الاقتصاديات المتخلفة بدور لا يقل أهمية في تكوين رأسمال استثماري، فعن طريقها يمكن تكوين فائض اقتصادي يتمثل في الرسوم المفروضة على السلع المستوردة والمصدرة وأرباح مشروعات التجارة الخارجية المملوكة ، كما تؤثر على عملية تراكم رأس مال الاستثمارات من خلال واردات السلع الرأسمالية ، حيث لا يمكن البدء في عملية النمو الاقتصادي دون الحصول على مثل هذه الواردات ، فالدولة المتخلفة تزداد حاجتها إلى كميات كبيرة من الآلات و المعدات لتوفير صناعات أمامية ونتيجة لهذا الدافع تزداد حاجة البلاد المتخلفة للنقد الأجنبي و تعتمد قدرة هذه الدول على النمو إلى حد كبير على مدى قدرتها على الاستيراد ومن هنا كان إهتمام هذه الدول بزيادة صادراتها و الحيلولة دون تدهور معدلاتها حتى تظل مقدرتها على الاستيراد مرتفعة، ولذلك لا يبدوا غريبا أن نلاحظ الدراسات الاقتصادية التطبيقية لمختلف درجات النمو الاقتصادي في الدول المتخلفة وجود معامل ارتباط واضح بين القدرة التصديرية للدول وبين معدل تكوين رأس المال الثابت ومن تم معد ل النمو وتعتبر هذه الملاحظة الأساس في النقد لنماذج النمو الإجمالية التي تربط النمو بالادخار الذي لا تنظر إليه كتنمية من دخل وحده و إنما حجم الصادرات أيضا بمعنى أنه كلما زادت نسبة الصادرات في الدول النامية كلما كانت هذه الدول أقدر على زيادة الاستثمار ومن تم معدل النمو الاقتصادي، كما أن التطور العلمي والتكنولوجي خاصة في عقد التسعينات قد نتج عنه تطور في قوى الإنتاج والنمو المتسارع لنشاط الشركات المتعددة الجنسية واتساع نشاطها، وبروز نظام جديد لتقسيم العمل الدولي فتحول العالم من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية.

المطلب الأول: التعريفة الجمركية ومبادئ النظام التجاري متعدد الأطراف.

الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة قامت على مبدأ حرية التبادل ، ولهذا جاءت قواعدها مضادة لكل أشكال الحمائية، ولتجسيدها تضمنت هذه الاتفاقية مبدأين أساسيين يشكلان عماد النظام التجاري متعدد الأطراف، يتمثل الأول في مبدأ عدم التمييز ويتمثل الثاني في مبدأ تحرير التجارة الدولية من كل القيود التي تعيق النفاذ والتغلغل إلى الأسواق.

[1] –حازم الببلاوي، نظرية التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار النشر منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1968 ،ص 265

الفرع الأول: مبدأ عدم التمييز في التجارة الدولية

هذا المبدأ يهدف إلى تحقيق المنافسة العادلة وهي أهم متطلبات تحرير التجارة الدولية والتقسيم الفعال للعمل الدولي القائم على الامتيازات النسبية ، وبدوره يتضمن مبدأ عدم التمييز شرطين أساسين يعرف الأول بشرط الدولة الأولى بالرعاية ويعرف الثاني بشرط المعاملة الوطنية.

1. **شرط الدولة الأولى بالرعاية** :إن مبدأ الدولة الأولى بالرعاية هو مفتاح عقد النظام التجاري متعدد الأطراف ولأهمية هذا المبدأ خصت المادة الأولى للاتفاقية العامة وركزت فيها على معالجته ، ويعني أن أية ميزة تجارية تمنحها دولة ما إلى دولة أخرى لابد أن تعم تلقائيا إلى كل البلدان المتاجرة.

إلا أنه إذا منحت إحدى الدول الأعضاء في الجات تخفيضاً أو إعفاءاً لضريبة جمركية على سلعة مستوردة من بلد معين فإن هذا التخفيض أو الإعفاء يسري على نفس السلعة المستوردة من باقي البلدان الأخرى.وانطلاقا مما سبق تتساوى كل الدول الأعضاء في ظروف المنافسة الدولية، بعبارة أخرى المساواة في المعاملة بين كل البلدان المتاجرة ، ولا يعني هذا 1الشرط كما يتبادر إلى الذهن منح رعاية خاصة لأي بلاد على حساب البلدان الأخرى[1].

ومن الناحية العملية، فإن التنازلات التعريفية الجمركية التي تقدمها الدول وتتم عن طريق المفاوضات الثنائية بين دولتين، يلتزم العضو بمنحها إلى كافة الدول العضوة الأخرى غير المشاركة في التفاوض الثنائي، ونشير أن الاتفاقية العامة تتضمن استثناءات يحق بموجبها للدول العضوة الإعفاء من ال تزام شرط الدولة الأولى بالرعاية ، وترتبط أساسا بالترتيبات الإقليمية والمعاملة الخاصة للدول النامية[2].

وقد فرض تطبيق مبدأ الدولة بالرعاية بصيغة مشروطة –أي لا يسري تطبيقه إلا إذا قبلت الدولة الأخرى المستفيدة تقديم نفس الامتيازات مقابل ذلك – في المعاهدة الموقعة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في 06 فيفري 1776 ،وخوفا أن تسفر هذه الصيغة عن ممارسات تمييزية من قبل الشركاء التجاريين للولايات المتحدة غيرت هذه الأخيرة صيغة المعاهدة لتصبح غير مشروطة[3].

---

[1] –صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، الجات و آثارها على البلاد العربية، تحرير:سعيد النجار، الكويت، 18-17 جانفي1995، ص 14 .

[2] –أسامة المجدوب – الجات: مصر والبلدان العربية – الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية 1997 –ص39.

[3] –Patrick.J& Dominique.C ،.Droit économique international ،Liban ،DELTA ،1998، p216.

2. **شرط المعاملة الوطنية** :هذا الشرط يعني التزام كافة الدول الأعضاء بمنح السلعة الأجنبية المستوردة نفس المعاملة الممنوحة للسلع المنتجة محلياً في مجال التداول والتوزيع والتسعير والضرائب..الخ ، دون تمييز ضد سلع دولة أخرى[1] .

إن تحديد معدلات التعريفات الجمركية وتوزيعها حسب مختلف المنتجات أو تغييرها يرجع لاختصاص السياسات الوطنية للدول الأعضاء ، مع التزامها بنشرها حتى يتسنى للدول الأعضاء والأطراف الأخرى (الصناعية والتجارية في باقي الدول) الاطلاع عليها بدقة.وبمجرد ما يتم فرض معدل رسم معين على منتوج معين يتوجب تطبيقه على كل الدول بطريقة موحدة وهو ما ينص عليه شرط الدولة الأولى بالرعاية.

العناصر الأساسية لمبدأ المعاملة الوطنية: يستند مبدأ المعاملة الوطنية إلى الالتزم بما يلي:

- لا يجب إخضاع السلع المستوردة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لرسوم داخلية أو أعباء إضافية. غير تلك المطبقة على السلع المحلية.
- لا يجب معالجة السلع المستوردة بطريقة أقل تفضيلا من الطريقة التي تعالج بها السلع المحلية. المثيلة سواء من ناحية شروط البيع أو الشراء و العرض و النقل و التوزيع الاستعمال فلا يسمح مثلا اشتراط تخزين منتوج مستورد أو طريقة خاصة لنقله في حين لا تخضع السلع المحلية المماثلة لنفس الشروط.
- عدم اشتراط الاستعمال الإجباري لمكونات ذات مصدر محلي عند عمليات التحويل أو الاستعمال لمنتجات مستوردة عن طريق تحديد الكمية المطلوبة أو لنسبة معينة من المكونات المحلية وفي هذا لا يحق لأي عضو تطبيق رسوم داخلية أو أعباء محلية أو تنظيمات كمية داخلية بطريقة تمييزية تسمح بتوفير حماية للإنتاج الوطني ، إذ الهدف الأساسي من وراء هذا مبدأ المعاملة الوطنية هو التحقق من أن الالتزامات التعريفية لم تؤثر عليها حماية أخرى غير مباشرة وأن شروط المنافسة والفرص المقدمة للسلع المستوردة متوفرة على قدم المساواة في الأسواق المحلية[2].

[1] –المجدوب نفس المرجع السابق، ص41.

[2] شماوي محمد، اتجاهات التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 81.

الفرع الثاني: مبدأ تحرير التجارة الدولية

تحرير التجارة الدولية يعتبر الهدف والسبب الأساسي في نفس الوقت لقيام النظام التجاري متعدد الأطراف، وفي هذا الصدد يحظر هذا المبدأ اللجوء إلى القيود غير الجمركية ، وفي حين اعتبرت التعريفة الجمركية الآلية المفضلة للحماية لما تتميز به من شفافية وإمكانية قياسها، إلا أن هذا التفضيل لا يتعدى أن يكون القبول بالضرر الأدنى، ولهذا فان الهدف من التخفيضات التدريجية بها هو إلغاؤها الكلي.

1 -**منع القيود الكمية** :تشكل القيود الكمية أهم العوائق أمام المبادلات التجارية ، وتظهر الصعوبة في عدم إمكانية تمييزها حيث لا يظهر على أغلبها الصفة التمييزية والحمائية ، ولا يمكن تصنيفها كعائق أمام المبادلات التجارية إلا إذا رجعنا إلى أثرها ، وقد شرعت الجات في إحصا ئها سنة 1970وانتهت إلى قائمة تضم 855 عائقاً لتنتقل إلى الآلاف فيما بعد ، خاصة بعد تنامي ظاهرة التكتلات الإقليمية، والتي مثلت اتفاقياتها بين الدول النامية 15 % في مجموع تها ، حيث أنه في ماي 2004 استلمت المنظمة العالمية للتجارة إبلاغات عن قيام 208 اتفاقية تكامل إقليمي وتم التوقيع على 178 منها منذ 1990[1] ، كما نجد أن ا لولايات المتحدة استغلت امتداد ا لمحيط الباسيفيكي من شواطئها إلى شواطئ آسيا لتدخل في تكتل واحد مع اليابان والصين والنمور الآسيوية (أبيك[2]).

2 -**تعريف القيود الكمية:** نسمي قيداً كمياً أو قيداً غير تعريفي كل تدبير أو إجراء مهما كان مصدره حكومياً أو خاصاً يكون من بين آثاره إعاقة دخول المنتجات الأ جنبية إلى أحد الأسواق الوطنية سواءاً في مرحلة الاستيراد أو التسويق[3]، وإذا كانت أغلب القيود الكمية ذات طابع إداري(حكومي) فإن كثيراً من القيود الكمية يمارسها القطاع الخاص مثلما هو الحال بالنسبة لدخول السوق الياباني أو الكوري والذي نجده مكبوحاً بشروط المنافسة ونظام التوزيع ، ويأخذ مبدأ منع القيود الكمية (غير التعريفية) اعتبارين:

أ. منع اللجوء إلى القيود غير التعريفية باعتبارها تقييدا للمبادلات التجارية.

ب. منع اللجوء إلى القيود غير التعريفية باعتبارها تقييدا أمام تسويق المنتجات المستوردة.

---

[1] –ناصر السعدي، "التكامل الاقتصادي العربي يقضة لإزالة الحواجز المعيقة للازدهار"، صندوق النقد العربي، 2008

[2] –أسامة المجدوب،"الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996 ،ص 39

[3] –Patrick.J& Dominique.C ،op–cit ،p220.

أ. **منع اللجوء إلى القيود غير التعريفية باعتبارها تقييدا للمبادلات التجارية** :خلال الدورات، والجولات المتعاقبة ، طرحت اتفاقية الجات مبدأ منع القيود غير التعريفية بكل وضوح، كما أضافت إليها كثيرا من الدقة والتحديد إلى أن وصلت إلى اتفاقيات تكميلية سنة 1994 ،فإذا كان تحديد كميات أو قيم المنتجات المستوردة أو المصدرة يتم عن طريق القيود الكمية (نظام الحصص) بدون أي اعتبار للسعر الأمر الذي يشكل ضررا على التجارة الدولية باعتبارها تشكل قيداً لا يمكن تجاوزه وليس فقط غير مؤسسٍ اقتصادياً حيث اعتمدت اتفاقية الجات فيه مبدأ حظر القيود الكمية وكرست في الوقت نفسه اللجوء إلى الحقوق الجمركية كأداة وحيدة للحماية التجارية.

وترجع خلفية منع القيود الكمية إلى الحفاظ على مبدأ التقسيم الدولي للعمل المؤسس على الأسعار الحرة، ويجد هذا المبدأ بعض الاستثناءات خاصة في مجال القطاع الزراعي أولأسباب المحافظة على ميزان المدفوعات وقد جاء في اتفاقية الجات (1947)بعض الالتزامات المستهدفة لتحاشي الانحراف في تطبيق هذا المبدأ وتتمثل في القيمة لدى الجمارك.

ب. **منع اللجوء إلى القيود غير التعريفية باعتبارها تقييدا أمام تسويق المنتجات المستوردة** :يمكن للضرائب الداخلية أن يكون لها نفس الأثر الحمائي للحقوق الجمركية ، وأبرز هذه القيود ما يسمى بالتقييس و بصفة عامة كل القيود التقنية أمام التجارة الدولية

3 -**التعريفة الجمركية الأداة المفضلة لحماية الأسواق الوطنية** :تضمن الحقوق الجمركية الشفافية في المعلومات وعدم المركزية في القرار ، واعتباراً لآثارها السعرية تشكل أداة السياسة التجارية الأحسن تكيفا مع متطلبات الحفاظ على الإطار التنافسي، وهي كذلك الآلية الأسهل للمفاوضات التجارية من الناحية التقنية نظراً لإمكانية قياس مستوى الحقوق الجمركية، وبالتالي الوصول إلى توازن بين تنازلات الأطراف بسهولة[1]. فإذا تم فرض رسم جمركي مقداره 50 % مثلاً على واردات سلعة معينة بغرض حماية الإنتاج المحلي، فإننا نعرف على وجه التحديد مقدار الحماية التي يتمتع بها المنتج المحلي، ولكن في حالة اللجوء إلى أسلوب كمي يمنع الاستيراد كليا أو تحديد كمية معينة لا يجوز

[1] –حشماوي محمد، اتجاهات التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 71.

استيراد أكثر منها فإننا لا نعرف تماماً مقدار الحماية ، وإلى جانب تعتيم الأساليب الكمية فهي أيضاً أكثر تقييدا للتجارة الدولية من الأساليب السعرية[1].

ويرجع إقرار التعريفة الجمركية كأداة للحماية إلى التحليل الاقتصاد ي الذي مؤداه أن أثر هذه الأخيرة يشكل الحاجز الأقل ضرراً ب التجارة الدولية ، إذ بقيام التعريفة الجمركية على اعتبارات سعرية لا تهدد قوى السوق ولا تلغي المنافسة.

وإذا كان اللجوء إلى التعريفة الجمركية مفضلا عن استعمال الأساليب الكمية فمن باب أنها تشكل الضرر الأدنى مقارنة بالقيود الكمية، لذلك تعتبر هي الأخرى من الحواجز المهمة أمام المبادلات التجارية الدولية، وعلى هذا الأساس خضعت التعريفات الجمركية عبر كل جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف إلى التخفيض ، وقد حققت نجاحاً مهماً يكفي للدلالة عليه أن معدل التعريفات الجمركية الذي بلغ % 40 على المنتجات المصنعة زمن الجولة الأولى (1947)تدحرج إلى 3 ،8 % بعد جولة الأرجواي (1994).وإذا كان الهدف الأساسي للنظام التجاري متعدد الأطراف هو الإلغاء الكلي للتعريفات الجمركية، فإن الطريق إلى ذلك هو الاشتراط على الدول الأعضاء بعد كل جولة مفاوضات تقديم تنازلات تعريفية (تخفيضات) وتثبيت تعريفاتها عند مستوى لا يمكن للدولة العضو تجاوزه[2].

المطلب الثاني: مزايا وعيوب تحرير التجارة الخارجية

الفرع الأول: مزايا تحرير التجارة الخارجية.

- توفر السلع والخدمات بجودة مختلفة ومتفاوتة.
- اشتداد مجال المنافسة.
- انخفاض الأسعار.
- حرية التنقلات للسلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- التطور العلمي في مجال التجارة والتصنيع.
- استغلال تدفقات رؤوس الأموال.

[1] سعيد النجار، الجات و آثارها على البلاد العربية، صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، الكويت، 17-18 جانفي 1995 ،ص 15

[2] Patrick.J& Dominique.C ،op-cit ،p216-218.

- استغلال خبرات المستثمرين الأجانب.
- تطور الجهاز المصرفي تماشيا والمصارف الأجنبية.
- جلب التكنولوجيا للدول النامية.

الفرع الثاني: عيوب تحرير التجارة الخارجية

- الاحتكار، غلق المؤسسات المحلية الناتج عن سياسة الإغراق وفقدان نجاعتها تأثرا بقوة الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات العملاقة.
- استحالة مراقبة تدفقات رؤوس الأموال مما ينتج التضخم ويحدث الأزمات.
- هيمنة السلع والخدمات الأجنبية على الأسواق المحلية.
- تأثر المجتمع بالمنتجات الأجنبية مما يحدث ميل المستهلك ونفوره من لإنتاج المحلي.
- فقدان السيطرة على مراقبة موظفي المؤسسات العملاقة مما يفشي ظاهرة الفساد الإداري والأخلاقي.
- إغراق السوق المحلية بالسلع والخدمات الأجنبية وخطورة استعمالها.
- تفشي ظاهرة البطالة بعد حل المؤسسات الفاقدة لنجاعتها.
- انخفاض قيمة العملة المحلية بعد التأثر من نقص الإنتاج.

ومن بين العيوب الكبيرة تكاليف النقل والتجارة

حيث قام التحليل السابق للتجارة الدولية على افتراض عدم وجود تكاليف نقل لتدفق السلع عبر الدول، ولكن هذا الفرض كان للتبسيط فقط، حيث انه من ناحية واقعية توجد تكاليف نقل مصاحبة لحركة السلع من مكان إلى آخر ، وقد ترتب على هذا الافتراض أن التجارة الدولية الحرة بالنتيجة ستعمل على مساواة أسعار السلع في الدول المختلفة ولكن من حيث المبدأ فان إدخال كلفة نقل موجبة للتحليل لا يشكل مشكلة أو صعوبة كبيرة حيث إن وجود تكلفة النقل سيؤدي إلى اختلاف سعر السلعة في الدولة المستوردة مقارنة بالدولة المصدرة ، وبالتحديد فان السعر في الدولة المستوردة سيزيد عن السعر في الدولة المصدرة بمقدار كلفة الشحن .ففي تحليلي السابق للتجارة بين ألمانيا وكندا في سلعتي الأغطية والخضر ، افترض كذلك حالة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية بعدما عاينت هاته التجربة عن قرب في التبادل بينهما في مجال الطعام والملابس، أثناء تربصي بالأردن ، حيث خلصت إلى أن الأردن يتمتع بميزة نسبية في الملابس وبالتالي فانه يصدر الملابس ويستورد الطعام إذا ما اعتبرنا السعر النسبي للملابس سيزداد في أمريكا بمقدار كلفة نقل الملابس وهذا يعني شروط التجارة لكل دولة

ستتدهور، وان الإنتاج المحلي من السلع المنافسة للاستيراد سيزداد حسب حجم التجارة الدولية، إذن طالما حجم كلفة النقل صغيرة مقارنة بسعر السلعة فان التجارة ستستمر بين الدول ولكن بحجم (وبالتالي مكاسب) أقل، ويمكن في حالة السلع منخفضة القيمة مقارنة بحجمها أو وزنها، أن يكون حجم كلفة النقل كبيرا جدا مقارنة بسعر السلعة مما قد يلغي التجارة الدولية كليا ومن الأمثلة على هذه السلع : الاسمنت ، الحجارة والإسفنج والخدمات كخدمة قص الشعر والخدمات الشخصية، حيث تصبح مثل هذه السلع والخدمات غير متاجر بها دوليا وعليه فان كلفة النقل بالرغم من عدم تأثيرها على أنماط التجارة الدولية في حالة قيامها إلا أنها تعتبر عقبة أمام التجارة الحرة حيث تنخفض من حجم التجارة ، ومن مدى التخصيص الدولي وتقسيم العمل و بالتالي فان تخفيضها يعمل تماما كتخفيض ضرائب الاستيراد حيث يزيد من حجم التجارة الدولية ومكاسبها.

المطلب الثالث: أشكال تحرير التجارة

هناك أربعة أشكال لتحرير التجارة تتمثل فيما يلي:

1. **التحرير من جانب واحد:** وفيه تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز الحمائية، حيث ترى الدولة أنها تصبح أكثر إستفادة من التجارة الدولية من خلال خفض القيود أمام باقي الدول.
2. **التحرير الثنائي:** حيث تتفاوض دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة لتجارتهما معا.
3. **التحرر الإقليمي:** وتقوم فيه مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الإقليمية فيما بينهم، بحيث تحصل الدول أعضاء التكتل على مزايا متبادلة في التبادل التجاري، وغالبا ماتكون هذه الترتيبات تشمل منطقة تجارة حرة فيما بينهم.
4. **التحرير متعدد الأطراف:** وفيه يتم التحرير على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة لانضمام الدول إليها.

خلاصة الفصل:

ستنتج من هذا الفصل أن أي دولة لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم بانتهاج سياسة الاكتفاء الذاتي الشامل و لمدة طويلة، إن الاتجاهات الحديثة في التجارة الخارجية تمتد إلى ثلاثة أنواع و في الأخير هو انتقال الأشخاص بقصد السياحة أو الهجرة.

إلا أن ذلك لا يتأتى إلا بالعمل على تنظيم التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني باستخدام أداة هامة تتمثل في السياسة التجارية التي تستخدم في تأثيرها على الجوانب الاقتصادية المختلفة التي تتحدد في ظل مذهبي الحرية و التقييد

الفصل الثاني: أثر التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية كانت، بحكم أنه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية، الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية ويبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد، ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد ا لمجتمع، وبالتالي فالنمو الاقتصادي من هذا المنطلق له مدلول اقتصادي واجتماعي.

ويأتي النمو الاقتصادي في صدارة اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشيا وتطور الفكر الاقتصادي، إذ كان الاهتمام يدور حول العوامل المفسرة له والمحددات التي يتحدد من خلالها، وبتطور الوقائع الاقتصادية فإن ذلك ساهم في انقلاب عديد المفاهيم والأطر التي استندت عليها بعض النظريات من قبل في تفسير عملية النمو الاقتصادي، إذ بحكم أن النمو الاقتصادي يعنى بصفة مباشرة بعملية الإنتاج، فقد تشابكت المفاهيم والعلاقات بشكل يجعل من النمو الاقتصادي نتيجة عوامل عديدة ومتنوعة.

من اجل التعرف على أهم جوانب هذه المؤشر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث أساسية هي:

- **المبحث الأول:** ماهية النمو الاقتصادي.
- **المبحث الثاني:** استراتيجيات نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.
- **المبحث الثالث:** أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الإقتصادي

المطلب الأول: ماهية النمو الإقتصادي

تعريف النمو الاقتصادي: هناك مجموعة من التعاريف حول النمو الاقتصادي التي اختلف فيها بعض المفكرين ومن بين هذه التعاريف ما يلي:

يرى ريمون بار أن النمو الاقتصادي " : عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان أما "فرنسوا بيرو فيرى النمو بأنه ع " بارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ايجابي ما في بلد ما[1]"

يعتبP.a.Samuelson الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي، وذلك لكون معطياته متوفرة والحصول عليه يتم بسهولة حسب رأيه. وبالتالي يعرف النمو الاقتصادي على انه " الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي[2]"

يعني النمو الاقتصادي "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ونقصد بمعدل الدخل الفردي الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان[3]".

يقصد بالنمو الاقتصادي "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق 1زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[4] "

يشتمل النمو الاقتصادي " ازدياد مطرد في الإنتاج الفعلي من السلع والخدمات، بالإضافة إلى ازدياد 2قدرة الاقتصاد على إنتاج هذه السلع والخدمات[5] "

من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة عدة شروط في تعريف النمو الاقتصادي والمتمثلة فيما يلي:

---

[1] إسماعيل محمد قانة، اقتصاد التنمية –نظريات، نماذج، استراتيجيات– دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012 ،ص: 7.

[2] –Belmokadem Mustapha ,efficience de l'appareil productif algérien, Tlemcen , Algérie, 1994 , P :09.

[3] –عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 ،ص: 11.

[4] محمد عبد العزيز عجيمية ، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها– نظرياتها– سياساتها،الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001 ،ص :73.

[5] ولاس بيترسون (ترجمة: صلاح دباغ، مراجعة: برهان دجاني ،) الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، 1968 ،ص . : 316

- أن تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وليس في الدخل الإجمالي فقط . ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان.
- أن تكون الزيادة حقيقية وليس اسمية ، لذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار" التضخم"، (لإمكانية حدوث زيادة في قيمة الناتج نتيجة ارتفاع الأسعار فقط).
- تحقيق زيادة مستمرة و مستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، و الزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي، أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة، قد تكون بسبب حصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة، أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها للخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول كما حدث في حالة ارتفاع أسعار النفط عام 1973، حيث أدت إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الدول المصدرة للنفط ، ثم تلاشت هذه الزيادة مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى في الثمانينات، فهذا النمو يعتبر نمو عابر لا يلبث أن يزول. و من ناحية أخرى فهذه الزيادة لا بد وأن تكون مستقرة بمعنى أن لا تتعرض للتقلب الشديد في معدلها من فترة زمنية لأخرى. وتحقق هذا الشرط يمكننا من تحقيق نمو اقتصادي ذاتي و مستديم، لا يخضع بتغيرات ظرفية في بعض المتغيرات الاقتصادية، وهو المطلوب تحقيقه في كل الاقتصاديات سواء النامية أو المتقدمة.

وعليه من خلال الشروط السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للنمو الاقتصادي على "أ **نه أ حدوث زيادة مستمرة على المدى البعيد في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.**

ويقاس النمو الاقتصادي بمعدل سنوي يسمى معدل النمو الاقتصادي حيث :

$$TC_t = \frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}} \times 100$$

وهذا المعدل يمكن أن يكون اسمي أو حقيقي، وذلك حسب قيمة الناتج المحلي المحلي الإجمالي المستعمل (PIB)، إما اسمي PIB_N أو حقيقي PIB_R .ويمكن كتابة علاقة معدل النمو الاقتصادي الاسمي بالمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي كما يلي:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل النمو الاقتصادي الاسمي – معدل التضخم

إذا كنا نهتم بالنمو الاقتصادي بسبب أهميته لرفاهنا المادي، فليس مقياس هذا الرفاه هو الزيادة الحاصلة في الطاقة الإنتاجية أو الإنتاج بحد ذاته، بل زيادة الإنتاج لكل فرد من السكان. فالمهم من وجهة نظر الرفاه هو توافر السلع والخدمات لكل شخص، وليس من المعقول أن نتحدث عن تحسن في الرفاه المادي عبر الزمن لشعب من الشعوب إلا عندما يحصل كل شخص على كمية متزايدة من السلع والخدمات. وعليه، فان مقياس النمو الاقتصادي الذي يحمل معنى أكثر من غيره من المقاييس هو مستوى الدخل الحقيقي للفرد.

ويتطلب تحليل النمو الاقتصادي بالنسبة إلى الفرد أن ، لا نراعي فقط التغيرات التي تطرأ على القدرة الإنتاجية للدولة، وكيفية استعمال هذه القدرة، بل أن نراعي أيضا التغيرات التي تطرأ على سكان هذه الدولة. فإذا تزايد السكان بمعدل يزيد عن معدل نمو الإنتاج، لا يمكن حصول تحسن في متوسط مستوى الرفاه المادي بالنسبة للفرد.

وبالتالي يمكن إيجاد معدل النمو الاقتصادي الفردي كما يلي:

عدل النمو الاقتصادي الفردي الحقيقي = معدل النمو الاقتصادي الحقيقي الإجمالي – معدل نمو السكان

إن معظم الاقتصاديين والإحصائيين يقيسون النمو الاقتصادي بمقارنة أرقام الإنتاج الوطني الحقيقي للفرد أو الدخل الوطني للفرد في مدة زمنية، بيد انه يمكن الحصول على ت م ييق أدق للرفاه المادي أو لمستوى المعيشة من أرقام الاستهلاك الفردي. فالزيادات التي تحصل في إجمالي إنتاج الدولة من السلع والخدمات لا تعني بالضرورة أن مستوى المعيشة للفرد قد تحسن. ذلك أن زيادة إجمالي الإنتاج قد يشتمل على سلع استثمارية وسلع عامة لا تسهم إسهاما مباشرا في الرفاه المادي للفرد، ومثال ذلك المعدات الحربية التي تتخذ شكل الدبابات والصواريخ و الطائرات. ولكن تجدر الإشارة بالمقابل أن إلى الإنفاق الاستهلاكي للفرد على السلع والخدمات الخاصة لا يعطينا مقياسا صالحا تماما نقيس به الرفاه المادي للفرد، لان كثيرا من السلع والخدمات التي تقدمها الوحدات الحكومية كالمدارس والمنشآت الخدماتية العامة وطرق المواصلات تسهم في رفاه الفرد. وتبعا لذلك تشكل النفقات الاستهلاكية الحقيقية للفرد مقياسا أدق للنمو من وجهة الرفاه المادي، إذا كان مثل هذا المقياس ممكنا من الناحية الإحصائية، ذلك أن الصعوبات التي تنشأ لمعرفة ما يمكن أن يدخل ضمن نطاق (الاستهلاك الحقيقي) تجعل هذا المقياس غير عملي و. هكذا فإننا نجد أن مقياس الإنتاج الحقيقي للفرد أو الدخل الحقيقي للفرد هو المقياس الذي يمكننا الاعتماد عليه أكثر من غيره لقياس النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي و العوامل المحددة لها:

الفرع الأول: قياس النمو الاقتصادي

على الرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي، فإن الناتج المحلي الإجمالي PIB المؤشر الأكثر انتشارا في قياس النمو، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه " القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة[1]".

باعتبار أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، وبالتالي فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن هنا فإن هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة وليست من المقاييس المركبة والتي تتمثل فيما يلي:

1 **المعدلات النقدية للنمو:** هي معدلات النمو التي يتم حسا بها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي ترجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات تلافيا للملاحظات السابق ذكرها، ويمكن إضافة سلبيات أخرى خاصة عند الدراسات الدولية المقارنة، وهي تلك الخاصة بالأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول عند إجراء التقديرات الخاصة بها، وقد دفعت هذه المشاكل المختصين بمحاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع دول العالم، مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعدلات النقدية للنمو كما يلي[2]:

- **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.

[1] هوشيار معروف ،تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ط 2، 2005 ،: ص 77.

[2] مح مد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 117-119.

- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم، و ذلك بالاعتماد على سنة مرجعية تدعى سنة الأساس.
- **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لأخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالةأثر التضخم إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها.
- **المعدلات العينية للنمو:** مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقا تها بمعدلات النمو السكاني، ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها على سبيل المثال: عدد الأطباء لكل نسمة، ونصيب الفرد من طول الطريق العامة.

2 -**مقارنة القوة الشرائية:** تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني يمقما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، وفي الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى (حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى[1].

الفرع الثاني: عوامل النمو الاقتصادي

يورد الاقتصاديون عدة عوامل ويجعلو نها أساسا للنمو الاقتصادي، ولكنهم نوفيختل في آرائهم للأهمية النسبية لهذه العوامل وعددها ويمكن أن نذكر العوامل التالية:

[1] محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الطاهر احمد، "النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية " ، مكتبة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، 1999 ،ص 199_121.

- **اليد العاملة:** يمثل عنصر العمل أهم عامل من عوامل النمو الاقتصادي، وخاصة قديما (في فترة المدرسة الكلاسيكية)، حيث اعتبروه محددا أساسيا لحجم الإنتاج المحقق، إلا انه بتطور التكنولوجيا والتقدم التقني أصبح عامل اليد العاملة مرتبط بزيادة المهارات والتعليم والتدريب، التي تعتبر أعمال استثمارية في البشر ليعطي لنا رأس المال البشري [1]، ولا شك في أن هذين العاملين (التعليم والتدريب) يساعدان كثيرا على رفع إنتاجية القوة العاملة.
- **رأس المال:** وهو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع أخرى، ويمثل رأس المال الاستثمارات أو كل مؤشر آخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية، ويتكون رأس المال من مخزون ا 預تمع من الآلات والمعدات والطرق والمطارات والمواني‌ء وغيرها من البنى المادية الأساسية، التي توفر البيئة اللازمة لقيام المشروعات الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع. فالتراكم الرأسمالي أي زيادة المخزون المادي لدى أي مجتمع تكون بدايته اقتطاع هذا المجتمع لجزء من دخله في مرحلة ما وادخاره (أي عدم استهلاكه ،) ومن ثم تحويل هذه المدخرات إلى وجوه استثمارية منها صناعة الأدوات والمعدات التي تساعده على زيادة إنتاجه.
- **التقدم التقني :** ويقصد به التغير في الحالة العلمية نتيجة للاختراعات والاكتشافات العلمية، و التي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية، أي يمكن استخدامها في الإنتاج الواسع وبتكلفة معقولة تتناسب مع مستوى الأسعار السائدة أو القدرة الشرائية في ا لمجتمع[2]فإدخال الطرق الفنية الجديدة في عملية الإنتاج س يساعد على النمو الاقتصادي أفضل من الزيادة في رؤوس الأموال، ويراد بالتكنولوجيا الجديدة أشياء عديدة تتمثل في الاختراعات الجديدة، الطرق الفنية الجديدة للإنتاج، التحسن في التنظيم والإدارة، إدخال التحسينات في أنظمة التدريب والتأهيل.

إن العوامل السابقة لا تعتبر لوحدها المؤثرة في النمو الاقتصادي، وإنما نعتبرها العوامل المباشرة في تحديد عملية النمو، أ نها إلا ليست مسببا تها النهائية وذلك لان هذه العوامل تتعلق بعوامل أخرى كالواقع الاجتماعي والسياسي اللذان يلعبان دورا مهما في تحديد سرعة النمو الاقتصاد ي[3]. فيوجد مثلا ترابط بين النظام القانوني المجتمع ما والمستوى التقني لهذا ا لمجتمع. ومن هنا يتبين لنا أن معرفة اثر تطور تراكم رأس المال أو التقدم التقني أو حجم اليد العاملة على الإنتاج لوحدها لا تكشف لنا كافة محددات النمو الاقتصادي ، وإنما هناك أمور

[1] محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، جامعة قار يونس، ليبيا، 2002 ،: ص 743.

[2] نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006،ص 44.

[3] نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 44.

أخرى كثيرة غير مباشرة يمكن أن تؤثر في عملية النمو الاقتصادي، وهذا ما سنكتشفه لاحقا عند دراسة مختلف نظريات النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: شروط تحقيق النمو الاقتصادي و خصائصه في المجتمعات المتقدمة

يتعين على صانعي السياسة في البلدان النامية قبل مراعاة الوصول إلى التنمية تحقيق النمو الاقتصادي أولا في المجتمع والذي يشترط توافر ثلاثة مكونات أساسية وهي:

- **تراكم رأس المال:** مشتملا على كل من الاستثمارات الجديدة في الأراضي والمعدات المادية من جهة، حيث يسمح بإضافة موارد جديدة سواء عن طريق استصلاح أراضي غير مستغلة أو الارتقاء بنوعية الموارد الموجودة فعلا، وهذا بواسطة إحداث التوازن بين الاستهالك الحالي والمستقبلي (زيادة الإدخار والاستثمار)، أو الموارد البشرية من جهة أخرى، حيثتحسين نوعية رأس المال البشري تؤثر بشكل كبير حول الطاقة الإنتاجية وهذا عن طريق كل أشكال التعليم والتدريب والتأهيل.
- **النمو السكاني:** وبالتالي النمو الفعلي في قوى العمل، حيث تؤدي زيادة عدد السكان إلى زيادة الطاقة الشرائية للمجتمع، والتي تكوّن بدورها طبقات جديدة من قوى العمل يتم استغلالها في مختلف القطاعات عن طريق سياسة التوظيف الملائمة لامتصاص البطالين.
- **التقدم التكنلوجي:** الذي يعتبر أهم عنصر للنمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، حيث يمكن أن يؤدي إما إلى خلق تكنولوجيا موفرة للعما، أو لرأس المال مع الحفاظ على مدخلاتها من العناصر الاخرى ولنكن بمخرجات مرتفعة للناتج الكلي.

بالاعتماد على التعريف الذي وضعه kuznets الخاص بالنمو الاقتصادي والذي مؤداه أنه قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، والتي تحدث زيادة متنامية في القدرة الانتاجية، تكون مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والايدولوجية التي يتطلبها هذا الأمر، فإن للنمو الاقتصادي ست خصائص تتميز بها المجتمعات المتقدمة وهي:

- **أولا_ المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج:** حيث أن البلدان المتقدمة حليا وعبر تاريخها الاقتصادي الممتد منذ سنة 1770 إلى وقتنا الحالي حققت معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج لهذه الدول نحو 2%، و1 %للنمو السكاني، أو 3% لنمو الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي، وهذا مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية.

- **ثانيا_ المعدلات المرتفعة للانتاجية الكلية لعوامل الانتاج:** حيث أكدت الدراسات التي أعدها البنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، ذلك لأنها توضح كفاءة استخدام كل المدخلات العمل ورأس المال. كما لوحظ خلال فترة النمو الحديث زيادة كبيرة في الإنتاجية، تراوحت بين 50% ، و75% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد الناتج.
- **ثالثا_ المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي:** تتميز البلدان المتقدمة الحديثة بالمعدل المرتفع للتغير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو، ما نتج عنه التحول التدريجي من الانشطة الزراعية إلى الانشطة الصناعية، ثم التحول من الصناعة إلى الخدمات، مما أنتج تطور الشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات، ثم أعقب ذلك التحول القوى المهنية من الأنشطة التقليدية إلى الحضرية ولم تعد متمركزة فيها. فمثلا كان إجمالي قوى العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي في الوايات المتحدة الامريكية سنة 1846 حوالي 53,5% وانخفظت بحلول عام 1960 إلى 7% فقط.
- **رابعا_ المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والايدولوجي:** عادة ما يصاحب التغيير الهيكلي للاقتصاد تغيرات في الايدولوجيات والمؤسسات الاجتماعية، والتي يطلق عليها التحول الحضري أو الحداثة، حيث أوضح "myrdal" أنها تمس الجوانب التالية:

أ. **الرشاد:** حيث لابد من أن يؤدي التحول الاقتصادي إلى مزيد من تحديث طريقة التفكير والعمل والإنتاج والاستهلاك لكافة الأنشطة بما في ذلك التقليدية منها، فلا يمكن الحصول على مواد جديدة بوجود عقلية قديمة جامدة، فالمجتمع الحديث يطبق الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة في شتى مجالات الحياة لا يحتاج فقط في امتلاك الأدوات الخاصة بذلك، وإنما أيضا إلى تفكير حديث.

ب. **التخطيط الإقتصادي:** حيث لابد للوصول إلى مراحل المتقدمة للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية من وجود تخطيط اقتصادي سليم، والذي يشترط فيه تحديد الإهداف السياسية الحكومية المرتبطة بالتنمية المستقبلية للبلد، وتحديد الاستراتيجية التنموية التي تجسد الأهداف وتحولها إلى واقع يومي ملموس (باستخدام واستغلال الوسائل الضرورية التي تنفذها) وتشمل الاقتصاد بأكمله دون تهميش أو استصغار قطاع معين، باستغدام نموذج من نماذج الاقتصاد الكلي وتحديد المدة الزمنية المستهدفة مع مراعاة وضع خطط تكميلية يتم الا ستنجاد بها في حال تعثر البرامج التنموية لسبب أو لآخر.

ت. **التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة:** حيث لا بد أن تتحقق عدالة توزيعية بين الطبقات الاجتماعية وتقل الفوارق في توزيع الثروة والدخل، وترتفع مستويات المعيشة وتتكافأ الفرص بين شرائح المجتمع.

ث. تحسين المؤسسات والاتجاهات: إذ من الضروري أن تتحسن كفاءة المؤسسات لزيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة ليتحقق الحراك الاجتماعي وتتشجعالمشروعات الفردية، مما يساعد على رفع الإنتاجية بأقصى صورة ممكنة. كما أن تحسين الاتجاهات الذي يفرضه التحديث يعمل على غرس المثل العليا والكفاءة والذكاء والحفاظ على الوقت، والالتزام والأمانة والقيادة والتعاون، والاعتماد على الذات، والاستقامة النزاهة وبعد النظر.

- **خامسا_ الهيمنة الدولية:** عرفت المجتمعات المتقدمة بميلها التاريخي للسيطرة على المجتمعات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة وفتح الأسواق المربحة أمام منتجاتها الصناعية والمستعمرات السابقة وهي في أغلبها بلدان نامية مما أدى بتجدد الاستعمار من خلال القوى التكنولوجية الحديثة المحتكرة لديها، خاصة المواصلات والاتصالات، مما فتح المجال للسيطرة الاقتصادية والسياسية مجددا على البلدان النامية والضعيفة.
- **سادسا_ الإنتشار المحدود للنمو الاقتصادي العالمي:** حيث أنه بالرغم من المكاسب التي حققها الناتج العالمي منذ قرنين من الزمن، فإن ذلك لم يشمل كل سكان العالم، فالتوسع في النمو الاقتصادي العالمي الحديث حققه أقل من ربع سكان العالم بما يعادل 80% من الناتج العالمي، أن علاقات القوة بين الدول المتقدمة والنامية غير متكافئة تزيد من عمق الفجوة بينهما عبر الزمن، وأصبحت احتمالات اللحاق شبه مستحيلة، لأن البلدان المتقدمة تتحول من الصناعات الآلية إلى الهندسية والدقيقة، وهي تحتكرها فيما بينها.

المبحث الثالث: استراتيجيات و نظريات و نماذج النمو الاقتصادي

عرف النمو الاقتصادي باعتباره أهم المتغيرات الاقتصادية و أكثرها دلالة و تعبيرا على الأداء الاقتصادي، حيث انه تلقى اهتماما كبير من طرف الاقتصاديين، لذلك ظهرت العديد من النظريات و النماذج المختلفة في مجملها لظاهرة النمو الاقتصادي، و من خلال هذا المبحث سنتعرض إلى النظريات و المدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو الاقتصادي ابتداء من الاقتصاديين الكلاسيك، نظرية النمو الكترية كما قدمها ها(رود – ودمار) و ما تلاها من نظريات و نماذج أخرى بالإضافة إلى ألاستراتيجياته.

المطلب الأول:إستراتيجيات النمو الاقتصادي.

تنقسم إستراتيجيات النمو الاقتصادي إلى إستراتيجية النمو المتوازن و غير المتوازن.

الفرع الأول: إستراتيجية النمو المتوازن.

تستند هذه الإستراتيجية على إعطاء القطاعات الاقتصادية دفع واحد بصفة متوازنة، بحيث يأخذ رواد هذه النظرية (نركس، ورستين، رودان) بعين الاعتبار ما يلي[1]:

أولا:دور الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية:

تتمثل هذه الهياكل في كل الانجازات الجماعية للبلد والتي غالبا ما تكون مقدمة من طرف الدولة، و هي غير قابلة لتجزئة نظرا لكو نها تستلزم حجما كبيرا كحد أدنى، مما يتطلب استثمارا مبدئيا ضخما، نظرا لتكاليفها الضخمة كالسكك الحديدية، الطرق إلى غير ذلك، و التي تتطلب مدة طويلة للانجاز و هو استثمار نهائي من حيث الوقت، بحيث لا يمكن تأجيله، فهو يسبق الاستثمار المنتج مباشرة أو بصفة موازية،نظرا لنقص هذه الهياكل في البلدان النامية يشكل عائقا معتبرا لها، تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها و بالتالي كسر العزلة بين المناطق، بتوسع السوق الوطني، و فتح منافذ للمؤسسات.

ثانيا: الطبيعة المكملة للطلب:

حين يتم التغلب على النقص المتواجد في الاقتصاد الراكد و دفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج و الدخل، و حتى يكون للهياكل دور يجب تطوير صناعات مختلفة، و عليه يجب توفير حد أدنى من الموارد لبرنامج التنمية و لا يكفي توفير انجاز بعض الصناعات و لكن يجب على التصنيع أن يكون على عدة وجهات حتى تتمكن الصناعات الجديدة من ثمار التطوير الآني للصناعات الأخرى، بحيث تمكن من توفير الطلب المكمل و عليه يصبح المنتجين مستهليكن لسلع و الصناعات الأخرى.

ومن الانتقادات المقدمة لإستراتيجية النمو المتوازن[2]:

- الاعتماد على الاكتفاء الذاتي حيث أن النمو المتوازن يرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفرق المطلق أو النسبي .
- إهمال نشاطات القطاع الزراعي، حيث لا يوجد أي طريقة من أجل تحسين إنتاجية هذا القطاع
- احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير قابلة للنجاح نظرا لكون حجمها أقل من الحجم الأمثل الذي يمكننا من الحصول على وفرات الحجم .

[1] كمال بكري،" التنمية الاقتصادية ، " دار النهضة العربية، بيروت، 1986 ،ص .84

[2] jaque brasseul , dictionnaire d'analyse économique, troisième édition, reirie et augmen paris, la découverte, 2002, pp 50,51.

- عدم واقعية مشروع كهذا نظرا لضرورة توافر أموال ضخمة لتنفيذه.

الفرع الثاني: إستراتيجية النمو غير المتوازن

تتمثل هذه الإستراتيجية في التركيز على نمو قطاع معين و بالتالي عن طريق هذا القطاع ينتقل النمو إلى القطاعات الأخرى، و من الرواد الأساسين لهذه النظرية نجد هريشمان، حيث أن هذا الأخير بين عدم واقعية إستراتيجية النمو المتوازن، و ذلك لكون أن عدم التوازن هو الذي يحرك قوى التغير و بالتالي الدفعة القوية مرتكزة في القطاعات أو الصناعات الإستراتيجية ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة، و هذا لكون التنمية عملية تسمح من انتقال و تطور اقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج و الدخل[1].

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي و الانتقادات الموجهة لها.

الفرع الأول:النمو الاقتصادي عند الكلاسيك و ماركس.

أولا:النظرية الكلاسيكية.

تعد المدرسة الكلاسيكية أحسن المدارس من حيث إسهاما تها الواضحة و المتكاملة على الأقل في زمنها، حيث أنها تضمنت أراء كل من آدم سميث و دافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو الاقتصادي بالإضافة إلى مفكرين آخرين، حيث أنهم اهتموا بالبحث في أسباب زيادة معدل النمو الاقتصادية في المدى البعيد، و من خلال هذه النظرية سنتطرق إلى أهم عناصرها.

1 نظرية آدم سميث "Adam smith"

اهتم (آدم سميث[2]) في كتابه "ثورة الأمم" في 1776 بمشكلة التنمية، لذلك نجده وضع مجموعة أفكار أساسية كقوانين تتحكم في التحليل الاقتصادي و تتمثل هذه الأفكار في:

- **تقسيم لعمل:** يرى ادم سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمم، و تقسيمه هو وسيلة لزيادة الإنتاجية، و لقد اهتم سميث بتجديد العوامل التي تحقق النمو الاقتصادي،و من أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل(division of labour) و التخصص (spécialisation) و تتحقق مزايا عديدة من جراء تقيمها:

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " اتجاهات حديثة في التنمية"، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003 ،ص119.

[2] ادم سميث(1723 -1790 :(اقتصادي سكوتلندي، من أبرز كتاباته كتاب"البحث عن طبيعة و أسباب ثروة الأمم .

- زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.
- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.
- تناقص وقت العمل اللازمة لإتمام العمليات الإنتاجية.

فتقسيم العمل يوفر وفرات خارجية (économies extrémal) و تحسن في مستوى التكنولوجيا و التي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الإنتاج و زيادة الطاقة الإنتاجية، و لهذا فإن التخصيص يسهل مهمة تراكم رأس المال واستخدام المكائن[1].

- **حرية التجارة الدولية:** يري سميث أنه كلما كان السوق ضيقا و أسلوب الإنتاج الكبير كان لابد من توسيع حجم الأسواق بالنسبة لمعظم السلع، و هذا من خلال إيجاد عملاء للسلع المنتجة محليا في الدول ا لأخرى، فتوسع الأسواق أداة مهمة، و التجارة الحرة تقود إلى توزيع كفء للموارد خاصة في ظل تنظيم السوق نفسها بنفسها(اليد الخفية)[2].
- **تراكم رأس المال:** يرى ادم سميث بان عامل تراكم رأس المال يؤثر على النمو الاقتصادي، و أن مصدره هو ادخار الطبقة الرأسمالية، و كذلك يتوقف على قدرة الأفراد على الادخار و بالتالي على الاستثمار، و بعبارة أخرى تراكم رأس المال يتوقف على رغبة الإفراد على الادخار بدلا من الاستهلاك لان عامل الادخار يعتبر عامل مهم في تراكم رأس المال، و هذا الأخير يؤدي إلى النمو الاقتصادي[3].

و لا يعتبر "سميث " القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تبناه الطبيعيون،غير انه يعتبره القطاع الأساسي في عملية النمو الاقتصادي، حيث هذه الأهمية تتمثل في حاجة سكان المدن للمواد الغذائية التي يوفرها هذا القطاع[4].

الشكل رقم 03: تصورات آدم سميث حول النمو الإقتصادي

[1] كمال بكري، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1986 ،ص .84

[2] محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي، "التنمية الاقتصادية" ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 ،ص .71

[3] أحمد فريد مصطفى ،سهير محمد السيد حسن "، تطور الفكر و الوقائع الاقتصادية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000 ،ص112.

[4] أشواق بن قدور، "تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي"،دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013 ،ص70.

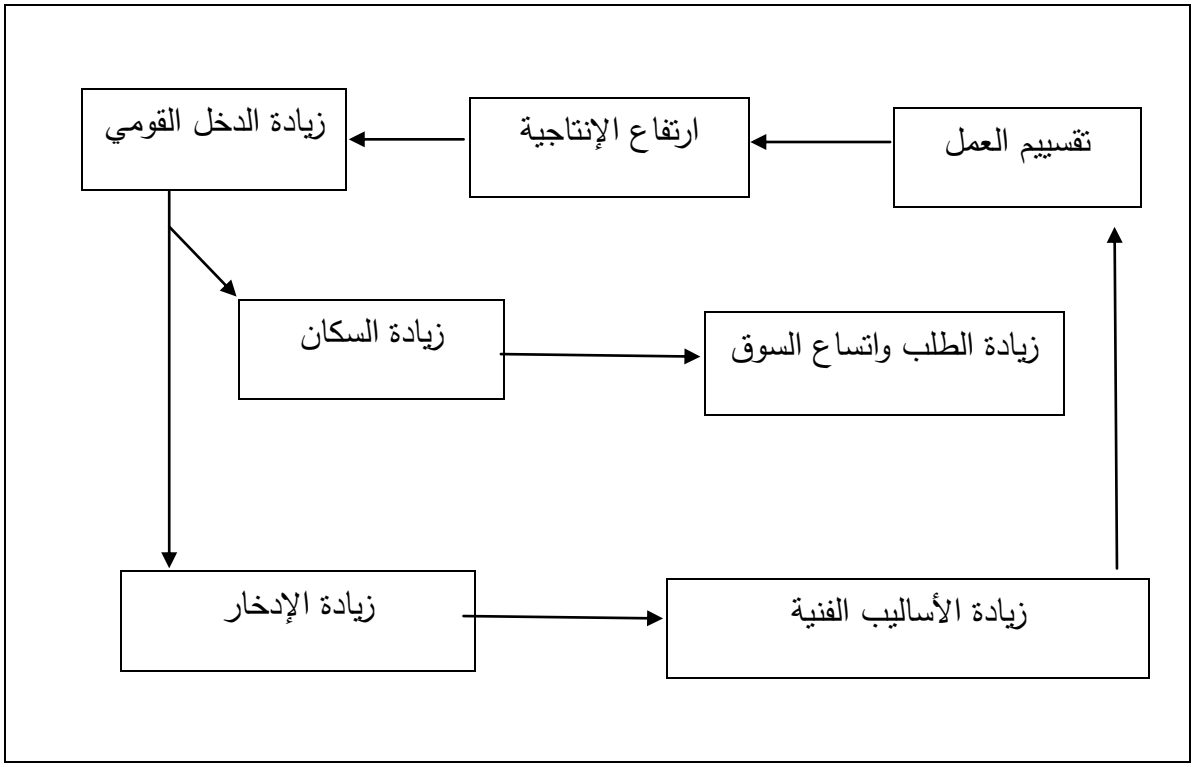

المصدر: سالم النجفى، محمد صالح تركي القريشي، "**مقدمة في اقتصاد التنمية**"، دار الكتاب للطباعة و النشر، العراق، 1988 ،ص61 .

2 **نظرية دافيد ريكاردو"David Ricardo".**

يعتبر (دافيد ريكاردو [1]) أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي ، و انطلاق من ذلك يرى أن لقطاع الزراعي هو مكمن اهمم نشاط اقتصادي و هو الزراعة، لأنه يعتبره شأنه الدعامة التي توفر موارد العيش للسكان و اهتم "ريكاردو" بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي، و رأي بأن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة، و من هذا المنطلق فكر في كيفي ة استخدام تقنيات حديثة في عملية الإنتاج لكنه رأى أن ذلك يكون ممكنا في القطاع الصناعي أكثر منه في القطاع الفلاحي[2].

وقسم "ريكاردو" المجتمع إلى ثلاث مجموعات تتمثل في:

- **الرأسماليون:** هم يعتبرون العنصر الأهم في عملية التنمية، و ذلك عن طريق الادخار من أرباحهم، و من ثم تراكم رأس المال و تمكن أهميتهم في العمليتين التاليتين [3]:
  - البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ريح ممكن .

[1] دافيد ريكاردو :اقتصادي انجليزي ولد في لندن، صرف اهتمامه إلى الآداب و العلوم

[2] إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية ، " دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1997 ،ص .64

[3] محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف،"التنمية الاقتصادية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004 ،ص 72.

- إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريعهم القديمة أو بناء مشاريع جديدة، مما يؤدي إلى توسع رأس المال.

- **العمال:** هم الذين يمثلون المجموعة الأكبر فهم لا يمتلكون وسائل الإنتاج، بل يستخدمون تلك المقدمة لهم من طرف الرأسماليين، و يعتمد حجم قوة عملهم على مستوى الأجور، و حسب ريكاردو هناك مستوى طبيعي للأجور الحقيقية يتوقف عنده السكان عن الزيادة و النقصان فحينما ترتفع الأجور عن هذا المستوى تنخفض الوفيات نتيجة تحسين مستوى المعيشة و عندما تنخفض الأجور يحدث العكس.
- **أصحاب الأراضي:** فهم مهمون جدا في عملية التنمية لأنهم يمتلكون الأراضي، التي هي أهم عنصر في النم و الاقتصادي، و هم بذلك يحصلون على ريع في مقابل استخدامها، و الريع بالنسبة لأي أرض تستخدم فيها كمية معينة من العمل و رأس المال، يعادل الفرق بين قيمة الإنتاج من هذه و قيمة الإنتاج الذي يحصل عليها باستخدام نفس كمية العمل و رأس المال في الأرض مناظرة تعرف بالأراضي الحدية.

إن الريع و الربح يشكلان الإيراد الصافي و الذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي، والنمو الاقتصادي لا يتحقق إلا إذا استخدم الإيراد الصافي لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي، لكن ندرة الأراضي الخصبة تقود إلى تحول في الحصص النسبية للمجموعات الثلاث، الأمر الذي يقلل من حصة الإرباح إلى الحد الذي يؤدي إلى توقف عملية النمو إضافة إلى ظهور قانون الغلة المتناقصة و نشوء الريع و زيادته، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي و ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية[1].

3 نظرية توماس روبرت مالتوس" robot Malthus ":

إن أفكار (مالتوس [2]) ركزت على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة التنمية،حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفظ على مستوى الأرباح، و أن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، و الذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض، و تراجع الربح الذي يتراجع معه النمو الاقتصادي.

أما نظريته في السكان فإنها تتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب أهمية و دور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث ا لمجاعات

[1] مدحت القريشي " ، التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات"، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2007 ،ص 59.

[2] توماس روبرت مالتوس: اقتصادي بريطاني و رجل دين من مؤلفاته " Définition en économie politique"1827."

و زيادة المواليد لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف،و بالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان و تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي . إ ن تحليلات :مالتوس" تقترب من الأوضاع السائدة في بغض مناطق إفريقيا و آسيا إلا أ نها لم تصدق على دول العالم، بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة و لان إنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى مما توقع "مالتوس" و أعلى من معدلات نمو السكان، و ذلك بسبب تحسين التكنولوجيا في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات اكبر من معدل نمو السكان. (التقدم التكنولوجي كان وراء التشاؤم في نظرة الاقتصاديين الكلاسيك)[1].

الشكل رقم 04 :تصورات مالتوس حول النمو الاقتصادي

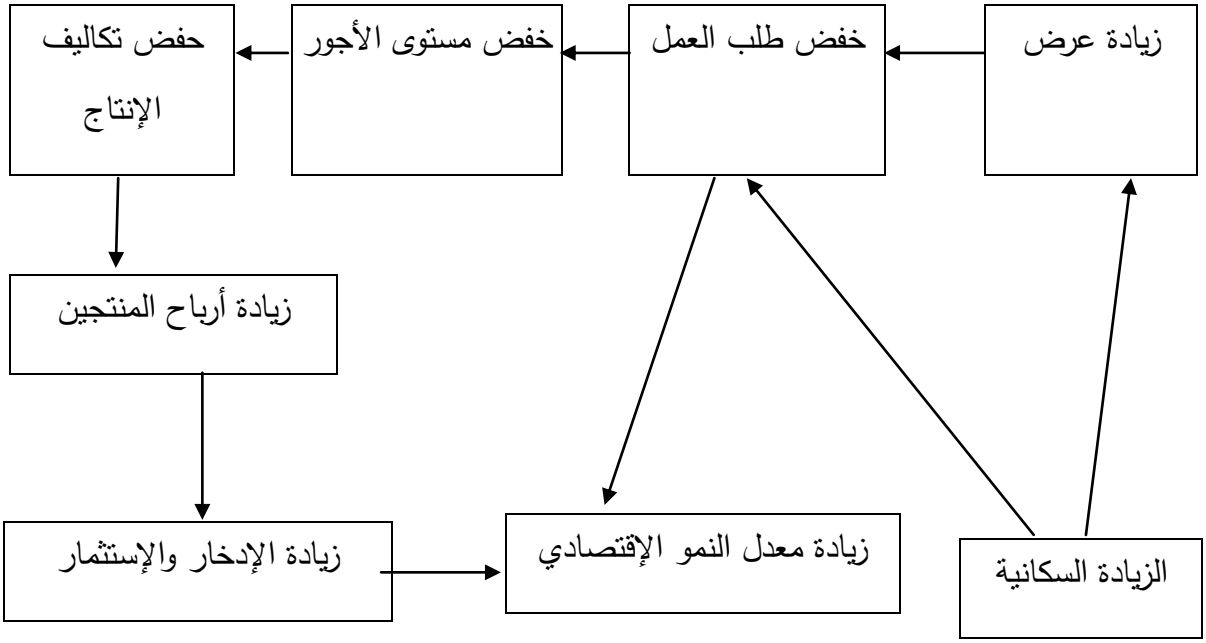

المصدر: سالم النجفي، محمد القريشي "، **مقدمة في اقتصاد التنمية** "، دار الكتاب للطباعة و النشر، العراق، 1988 ،ص63 .

تقييم النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي.

1 **-الإرباح مصدر للادخار:** اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن الأرباح هي مصدر للادخار و هذا يصبح بالنسبة لبريطانيا في المرحلة البدائية للتنمية، لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر أخرى للادخار غير الأرباح و منها الطبقة الوسطى و كذلك ادخار الحكومة و القطاع العام؛

[1] محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الطاهر احمد ،مرجع سبق ذكره، ص 48

2 **الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات:** يقول البعض بأنه ليس صحيحا أن كل الادخار يتم توجيه نحو الاستثمار، و كما قال شومبيتر فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي[1].

3 **تجاهل الطبقة الوسطى:** تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين (بما فيهم ملاك الأراضي) و العمال و تتجاهل الطبقة الوسطي التي تقدم إسهامات أساسية في عملية للنمو الاقتصادي ؛

4 **عدم واقعية مفهوم عملية النمو** : حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة،أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت و مستمر، و الواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيرا مقنعا لعملية النمو الاقتصادي[2].

5 تستند النظرية الكلاسيكية إلى نظرية تناقص الغلة و التي ألغ الها التقدم التكنولوجي تماما غير أ نهم اعترفوا بأهمية التقدم التكنولوجي و في النهاية تكون السيادة لقانون تناقص الغلة.

6 **القوانين غير الحقيقية** : تقوم النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك أمثال "ريكاردو " و" مالتوس" على أن النتيجة الحتمية للتطور رأس المال هي الكساد[3].

ثانيا: نظرية كارل ماركس" Karl Marx "للنمو الاقتصادي.

يرى (ماركس[4]) بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الادني لمستوى الكفاف،(أي بتكلفة إعادة إنتاج طبقة العمال بتعبير ماركس)، و أن فائض القيمة (surplus value) الذي يخلقه العامل، بالإضافة إلى زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت يزداد و ينخفض معها الربح (الفرق بين كمية إنتاج العامل و الحد الادني لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، و أن أي تراكم رأسمالي يقود بالتحسن الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى العلى و الأرباح إلى الأسفل، غن رد فعل الرأسماليين على ذلك إما بإبقاء الأجور منخفضة أو بالإحلال سرأ المال محل العمل، مما يؤدي انتشار البطالة، و يعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليين عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية و تتحول معها السلطة و وسائل الإنتاج إلى العمال،فتنهار الرأسمالية.

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره،ص ص64_65.

[2] فايز إبراهيم الحبيب،" نظريات التنمية و النمو الاقتصادي"، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985 ، ص34.

[3] محمد مدحت مصطفي، سهير عبد الطاهر أحمد، مرجع سبق ذكره ، ص 48.

[4] كار ماركس:(1818–1883 ،(فيلسوف اقتصادي اشتراكي ألماني، من مؤلفاته : نقد الاقتصاد السياسي و الرأسمالي .

إن تحليلات Marx" بخ" صوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص ا نهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة ، حيث زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقها معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله "Marx"[1].

_تقييم النظرية الماركسية :

هناك جملة من النقائص و الانتقادات التي تم توجيهها إلى النظرية الماركسية و من بينها ما يلي[2]:

تنبأ ماركس بحدوث تطور المنتجات المتقدمة بينما حدث ذلك التطور في البلدان المتخلفة، و في بداية التطور الرأسمالي و ما حدث في هذه البلدان من انهيار تجارب الاشتراكية يكفي لرد فكرة ماركس.

إذا كان تطور المجتمعات حتميا نتيجة لوجود التناقضات،فمن الطبيعي أن تحقق الاشتراكية أيضا نقيضا ليظهر مجتمع جديد، و تسقط نظرية ماركس في حتمية التطور نحوى الاشتراكية .و ما يعاب " Marx"هو إهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة، و تحديده للعمل فقط كمحدد للقيمة، كما أن الواقع ينفي ما ذهب إليه Marx" "في أن أجور العمال تتجه نحو الانخفاض، بل العكس نجد الأجور في ارتفاع لفترات طويلة في الدول الرأسمالية المتقدمة دون أن يؤثر ذلك على فائض القيمة المنخفض، كما أن التنبؤ الماركسي بزوال الرأسمالية كان عكسيا[3].

الفرع الثاني : النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك (النظرية الكلاسيكية المحدثة).

في الثلث الأخير من القرن 19م تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد، و الذي أصبح يعرف بالاقتصاد الكلاسيكي الجديد و الذي طوره كل من "Jevons" و "M'enges" و "Warlas" و"Alfred Marshall" حيث نجدهم إهتمو ا عوضا عن ذلك بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل بمعزل عن نظرية السكان، اعتمادا على الادخار، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة و مستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية و بالإنتاجية الحدية لرأس المال، كما يلعب السكان و التكنولوجيا و

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص61 -62

[2] محمد مدحت مصطفي، سهير عبد الطاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص . 90

[3] صلاح الدين نامق،"نظريات النمو الاقتصادي"، دار المعارف، الإسكندرية، 1966 ،ص103.

التجارة الدولية دورا مشجعا في توسع الإنتاج و تحقيق النمو الاقتصادي و عليه فانه يتضمن ثلاث أفكار تتمثل في[1] :

- يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل و إنتاجيته و المحددة خارج النموذج، كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار و الاستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما بمعدل أعلى بنسبة رأس المال إلى الناتج V/K ،أو بالمعدل المنخفض(الأدنى) لإنتاجية رأس المالK/Vبفرضية تناقص عوائد رأس المال.
- إن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار و الاستثمار، ذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير ايجابيا مع معدل الادخار و الاستثمار و سلبيا مع معدل نمو السكان.
- هناك علاقة سالبة لدي بلدن العالم بين V/K و K/V بسب تفضيلات الادخار(بالنسبة للاستهلاك) و التكنولوجيا)بالنسبة لدالة الإنتاج)، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال للفرد، و مستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المتخلفة.

و من ناحية ثانية تجمع النظرية النيوكلاسيكية (Alfred Marshall, j.clarck...) انه يمكن حدوث استمرارية النمو بدون حدوث ركود وذلك لان النمو الاقتصادي[2] :

- عملية مترابطة و متكاملة و متوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، يؤدي فيها نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو (الوفرات الخارجية)، و يؤدي نمو الناتج الوطني إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور و أرباح .
- يعتمد على القدر المتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، فبينما يرتبط حجم القوى العاملة بالتغيرات السكانية و بحجم الموارد، فإن سعر الفائدة يلعب دور الموجة لرؤوس الأموال من خلال استقطاب مدخرات السكان و ترجيحها نحو الاستثمار مما يجعل محصلة التفاعل بين التراكم الرأسمالي و النمو السكاني في الوقت الذي يقوم فيه المنظم باستغلال التطور التكنولوجي بكيفية لا تسمح بحدوث الجمود في العملية التطورية و ذلك بالتجديد و الابتكار.

أولا:نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصاديJ.schompeter:

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص68.

[2] صلاح الدين نامق "، قادة الفكر الاقتصادي"، دار المعارف، القاهرة، 1986 ،ص .52

يعتبر (شومبيتر[1]) من أبرز الكلاسيكين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي، حيث ضمنت نظريته للنمو أنه غير مستمر، بل يصل بسرعة إلى حدوده و ذلك بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار ا لابتكاري، و ذلك لسببين هما:الأول هو توسع الائتمان حتى يصل إلى حدوده، و الثاني هو توسع الإنتاج يحدث فائض في السوق مما يخفض الأسعار و الدخول النقدية مما يزيد من مخاطر الابتكار، كما نجد شومبيتر أعطى دورا مهما للعوامل التنظيمية في عملية النمو، حيث يؤدي إلى خلق منتج جديد و إجراء التحسينات المستمرة إلى التنمية، و بالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات إبتكارية جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني.

تتضمن نظرية النمو الاقتصادي حسب شومبيتر " Schumpeter"ثلاث عناصر هي: الابتكار،المنظم و الائتمان المصرفي، و ذلك لان الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي و ليس من الادخار، ما يؤدي غلى زيادة عدد المنظمين،مما يرفع حصة الأرباح من الأجور في الدخل و ذلك بسبب التغيرات الناتجة عن الابتكار الذي يولد الرغبة لدي المنظم ليحصل على أعلى الإرباح بتحديده المنتج و الابتكارات، فيساهم في عملية النمو الاقتصادي الذي يحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمار هما:

الاستثمار التلقائي" autonomes" :و الذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي.

الاستثمار التابع أو المحفز" indues":حيث يتبع حجم النشاط الاقتصادي، يتحدد بالربح و الفائدة و حجم رأس 1المال القائم و بالتالي فهو يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية راس المال و الفائدة للحصول عليه[2].

و لقد اعتمد شومبيتر في تحليله لدالة الإنتاج[3]:

$$Y= F(L ,k,N)$$

و اعتقد أن الادخار يعتمد على الأجور **W** و الإرباح **R** و معدل الفائدة**r** .

حيث : $$S=F (W.R.r)$$

ثانيا: نظرية مراحل النمو لروستو :

[1] .جوزيف شومبيتر(1883-1950)، ولد بالنمسا و توفي في الولايات المتحدة الأمريكية و يعتبر من الاقتصاديين المشهورين .

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص -69. 70

[3] سالم توفيق،" أساسيات علم الاقتصاد"، الدار الدولية، القاهرة، 2000 ،ص 321.

حاول (روستو) أن يطرح آرائه في النمو الاقتصادي من خلال اعتقاده بأن هناك خمس مراحل يمر بها المجتمع عند نموه، و من خلال توضيحه لبعض السمات التي تتسم بها كل مرحلة من هذه المراحل و التي يمكن أن نميزها عن الأخرى، و تتمثل مراحل روستو في:

1. **مرحلة المجتمع التقليدي:** في هذه المرحلة تكون الوظائف الإنتاجية محددة و المجتمع راكد نسبيا، و هذا لا يعني أنه مجتمع راكد على الإطلاق، بل أنه لا يتنافى مع زيادة الإنتاج من خلال زيادة مساحة الأراضي المستغلة و استخدام التقنية لأغرض معينة، و لكن ذلك بحدود ضئيلة الحد كبير، حيث يوجد حد أعلى لمستوى إنتاج الفرد الذي يستطيع الوصول إليه بسبب ضعف الإمكانيات التي يتضمنها العلم و التقنية الحديثة.

إضافة إلى ذلك يكون النظام الاجتماعي متسلسل المراتب، حيث تكون مرونة الحركة فيه ضعيفة و ضيقة و أن نظام القيم السائدة تقوم على أساس القدرة الطويلة الأجل[1].

2. **مرحلة التهيؤ أو التمهيد للانطلاق:** في هذه المرحلة تظهر جملة من المتغيرات الاقتصادية و غير الاقتصادية تودي إلى انتشار الوعي الادخاري لدي الإفراد و الرغبة في الاستثمار و تحمل مخاطر الابتكارات و انخفاض معدل النمو السكاني و زيادة معدل التكوين الرأسمالي و استغلال فرص الابتكارات القائمة، بالإضافة إلى خلق ابتكارات جديدة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و تدريب العمال على الإنتاج الكبير، حيث تحدث زيادة في الإنتاج الزراعي تمول الإنتاج الصناعي، و يبرز في هذه المرحلة الاستثمارات التضخمية في أشكال الرأس المال الاجتماعي.
3. **مرحلة الانطلاق:** حيث يتم في هذه المرحلة التغلب على العوامل المثبطة للنمو مما يسمح بحدوث نمو اقتصادي مستمر، و تصبح عملية النمو في هذه المرحلة أمرا حتميا للمجتمع و تشمل هذه المرحلة التغيرات التالية:

- ظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.
- تجارب دولية إن عملية النمو تدوم لفترة عقدين أو ثلاث،و بعدها ينتقل إلى مرحلة النضوج.
- ارتفاع معدل الاستثمار ب 5 %من الدخل الوطني إلى أكبر من 10%[2].

4. **مرحلة النضوج:** هذه المرحلة تحاول تعميم التقنية الحديثة، على جميع نواحي حياته، يوظف بين10-20% من الدخل بشكل ثابت، و ينمو الإنتاج بأسرع من زيادة السكان، و يتغير تركيب الاقتصاد باستمرار و ذلك

[1] فليح حسن خلف " ، التنمية و التخطيط الاقتصادي"، دار الكتاب العالمي للنشر و التوزيع، 2006 ،ص142.

[2] محمد عبدا لعزيز عجيمية، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص158.

بتحسين الأساليب التقنية و ينتج محليا بعض المنتجات الصناعية التي كان يستوردها، و يستورد بضائع أخرى جديدة و يصدر بعض المنتجات، تنشر المعرفة التقنية و المهارة الإدارية التي تمكنها من إنتاج ما يزيد إنتاجه.

5 **مرحلة الاستهلاك الواسع :** يتجه المجتمع في هذه المرحلة إلى إنتاج البضائع و الخدمات الاستهلاكية المعمرة، حيث يرتفع دخل الفرد إلى مستوى عالي و يصبح معه كثير من الناس قادرين على الاستهلاك يتجاوز الطعام و السكن و الكساء، و يتغير تركيب القوى العاملة بزيادة نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان و بارتفاع نسبة الموظفين العاملين في المكاتب أو في الوظائف التي تتطلب المهارة في المشروعات الصناعية و غيرها، و يخفف ا لمجتمع من الحاجة و ضغطة على زيادة و توسيع نطاق التقنية الحديثة، باتجاه تخصيص المزيد من الموارد للوفاء العام و الضمان الاجتماعي[1].

- تقييم النظرية النيوكلاسيكية:

وجهت للنظرية النيوكلاسيكية عدة إنتقادات من أهمها[2]:

- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق التنمية و النمو متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية و الثقافية و السياسية
- القول بأن التنمية تتم تدريجيا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية؛
- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل؛
- إفتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي و الحواجز التجارية خاصة بعد أزمة الثلاثينيات من القرن العشرين.

الفرع الثالث:النمو الاقتصادي لدى الكيتريين

شكلت النظرية الكترية قاعدة هامة من حيث المفاهيم و أدوات التحليل التي استغلت من طرف العديد من الاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث يعتبر التحليل على المستوى الكلي من أهم ما جاء به التحليل الكيتري.

1 التحليل الكيتري :

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[2] ميشيل تودارو "، التنمية الاقتصادية"،ترجمة و تعريب(محمود حسن حسين، محمود حامد حمود)، دار المريخ للنشر، جدة، 2006 ، ص 77.

اعتبر (كيتر [1]) أن من أهم عوامل النمو الاقتصادي الطلب، و الذي هو ذلك الجزء من الدخل الوطني الذي ينفق على الاستهلاك و التراكم، و حدد من خلال تحليله هذا العلاقة بين زيادة الاستثمارات و نمو الدخل الوطني، و أطلق على هذه العلاقة بالمضاعف و الذي يقيس اثر الاستثمار في الدخل الوطني، و حدد هذه العلاقة بالصيغة التالية[2] :

حيث **M:** المضاعف.

MPC: الميل الحدي للاستهلاك.

MPC: الميل الحدي للادخار.

و من خلال هذه العلاقة نجد أن المضاعف هو عبارة عن مقلوب الميل الحدي للادخار، أي مقلوب الفرق بين الواحد الصحيح و الميل الحدي للاستهلاك حيث أن:

$$\mathbf{M} = \frac{\mathbf{1}}{\mathbf{1}-\boldsymbol{MPS}} \qquad \Rightarrow \qquad \boldsymbol{MPS} = \mathbf{1} - \frac{\mathbf{1}}{\boldsymbol{M}}$$

و تتلخص أفكار كيتر فيما يلي[3]:

- كان اهتمام كيتر بالاقتصاد الكلي عكس(الكلاسيكيين) الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي.
- يرى كيتر أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من استخدام العمل و الدخل و ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية.
- يرى كيتر أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي، ليس بسبب العرض من السلع و الخدمات، بل تكمن في الطلب الفعال و الذي عرفه على أنه "الجزء من الدخل الوطني أو الفردي ينفق على الاستهلاك و التراكم ".

[1] جون مينارد كيتر(1883-1946 (اقتصادي انجليزي، يعتبر من الاقتصاديين ذوي ميزة فريدة من نوعها، له عدة مؤلفات من بينها النظرية العامة للعمل و الفائدة و النقود(1936

[2] سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار الكتاب للطباعة، العراق، 1988 ،ص .70

[3] سالم توفيق النجفي، مرجع سبق ذكره، ص .72

حسب كيتر الادخار و من ثم الاستهلاك دالة غي الدخل على عكس سابقيه، الذين اعتبروا أن الادخار دالة في معدل الفائدة أولا و في مستوى الدخل ثانيا، أما المستوى التوازني للدخل حسبه فإنه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار، الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائدة في السوق من خلال "مضاعف الاستثمار" وفق المعادلة التالية:

حيث:

$\Delta\gamma$: التغيير في الدخل

K: المضاعف

ΔI: الزيادة في الإستثمار

فالزيادة في الإنفاق على الاستثمار يؤدي إلى زيادة مقدار الدخل الوطني بمقدار المضاعف.

- لقد نادي كيتر بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لزيادة الطلب الكلي الفعال، من خلال سياسات اقتصادية نشطة تعيد الاقتصاد إلى التوازن.

لم يقدر كيتر نموذج خاص بالنمو الاقتصادي، بل قدم تحليل ساكن في الأجل القصير حيث يعتبر أن العنصر المحرك للنشاط الاقتصادي هو الاستثمار، و لذلك قدم نظرية حول الاستثمار معتبرا أن مستواه يتحدد من خلال معدل الفائدة و معدل العائد الاستثماري، و لم يتعرض لحقيقة أن الاستثمار قد ينشأ عن زيادة الطاقة الإنتاجية، حيث يعتبر أن الادخار دالة في الدخل فقط دون سواه، ز أن المستوى التوازني للدخل القومي يحدث عندما يتعادل الادخار مع الاستثمار[1].

- تقييم النظرية الكيترية:

بالرغم من الإسهام الكبير الذي جاء به المفكر الاقتصادي كيتر في تحليل و معالجة النشاط الاقتصادي،إلا أنه 1تلقى عدة إنتقادات من بينها [2]:

[1] محمد عبد العزيز عجيمية، محمد على الليثي، مرجع سبق ذكره، ص102.

[2] محمد عبد العزيز عجيمية ، محمد على ليثي ، ص104.

- ركز كيتر على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي، و لم يتعرض لحقيقة أن الاستثمار يتمخض في زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.
- لقد كان الاهتمام الأساسي لكتر منصبا في التحليل على مشكلة الاستخدام الكامل للعمل و رأس المال القائم و من ثم يعطي اهتماما لمسألة خلق الطاقة الإنتاجية الناتجة عن الاستثمار.

الفرع الرابع: نظرية النمو الجديدة(النمو الداخلي) Growth Endagenous

ظهرت هذه النظرية منذ الثمانينات حيث تعتبر نظرية حديثة، و يعتبر(PAUL Romer) رائدها في 1986، و تفترض أن النمو الاقتصادي مستمر يتحدد من عملية الإنتاج نفسها و ليس من خارجها، و من أهم دوافع هذه النظرية هو عدم إجابة النظرية النيوكلاسيكية عن أسباب اختلاف دمع لات النمو الاقتصادي بين الدول التي لها نفس المستوى التقني، بالإضافة إلى الدافع الذي يكشف أهم المصادر عند.Solow

و تفترض النظرية الجديدة زيادة العائد الحدي في حجم عوامل الإنتاج من خلال دور الآثار الخارجية لعوائد الاستثمار في رأس المال البشري مما يولد تحسن في الإنتاجية و هو يعادل الميل الطبيعي للعوائد المتناقصة.

و يرتكز النمو الاقتصادي على الادخار و الاستثمار في رأس المال البشري من جهة) Lucas) و الاستثمار في البحث و التطوير و إنتاج المعرفة من جهة) Romer) يضاف إلى ذلك أن السوق الحرة تقود إلى أقل من المستوى الأمثل لتراكم رأس المال المتمم) capital entry Complet) أي الاستثمار في رأس المال البشري و البنية التحتية و البحث و التطوير، بالتالي قد تحس الحكومة كفاءة تخصص الموارد من خلال الاستثمار في رأس المال (الذي يعتبر أساس التقدم التقني)، و من خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة في الصناعات ذات التقنية العالية، إذا السياسة الاقتصادية ليست حيادية بالنسبة لتمويل حيث يعتبر Romr البيروقراطيين الأكفاء و الحكم الصالح أساس النمو الاقتصادي طويل الأجل[1].

- الانتقادات الموجهة للنظرية النمو الجديدة (الجديدة):

واجهت النظرية الجديدة (الداخلية) بعض الانتقادات من أهمها ما يلي:

من أهم عيوب النظرية الداخلية أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية النيوكلاسيكية و التي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية.

[1] ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2004،ص .8

إن ما يعيق النمو الاقتصادي هو عدم الكفاءة الناجمة عن البني الإرتكازية الضعيفة و الهياكل المؤسسية غير الكافية و أسواق رأس المال و السلع غير الكاملة، و يسبب إهمال النظرية الداخلية العوامل المؤثرة فإن 1 إمكانية تطبيقها لدراسة التنمية الاقتصادية تكون محدودة[1].

أهملت النظرية الداخلية الأثر على النمو في الأجلين القصير و المتوسط، بسبب تركيزها الشديد على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي، نجد أن الدراسات التجريبية التي تفاوتت قدرة نظريات 2النمو الداخلي على التنبؤ قد أظهرت تأييدا محدودا لهذه النظريات[2].

المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي و الانتقادات الموجهة لها.

إن الأهمية الكبيرة التي إكتسبها مفهوم النمو الاقتصادي، قد ضاعفت من اهتمام العديد من المفكرين بتفسيره و تحليله، و ذلك بتقديمهم نماذج، و كل نموذج يهدف إلى تفعيل حركة النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: نموذج هارود – دومار.

يعتبر نموذج "هارود– دومار" كنموذج أولي له أهمية بالغة للاستثمار و دوره في تفعيل حركة النمو الاقتصادي، فحسب هارود– دومار فإن مشكل الرأسمالية يتمثل في أزمة البطالة، و انطلاقا من ذلك حاولا تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل و عند مستوى التشغيل الكامل.

يعتبر نموذج هارود–دومار نموذجا مرجعيا بالنسبة للنظرية الحديثة للنمو الاقتصادي و يسمى في بعض الأحيان بالنموذج الكيتري للنمو، حيث يبين هذا النموذج كيفية زيادة معدل النمو الاقتصادي، و حسبه فإن الحصول على هذه الزيادة في معدل النمو الاقتصادي يتم إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال/ الدخل)، و إما بزيادة الاستثمار(نسبة الادخار إلى الدخل)، و بالتالي فإن النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض و الطلب[3].

و من خصوصيات هذا النموذج أنه يهمل كل من الجانب النقدي و المالي، بالإضافة إلى نموذج"هارود" و الذي يقترب من نموذج "دومار"، لذلك عادة ما نتكلم عن نموذج "هارود– دومار"، و هذا رغم تحليل دومار يركز على صعوبة الحصول على التوازن في سوق السلع، و يهمل شروط التوازن في سوف العمل، أما تحليل هارود هو

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص .81

[2] ميشيل تودارو،ترجمة و تعريب:محمود حسن حسين، محمود حامد حمود، مرجع سبق ذكره، ص 156.

[3] أشواق بن قدور، "تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي"،دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013 ،ص ص 75_ 76.

أكثر تكاملا، و ذلك كونه يأخذ بعين الاعتبار شروط التوازن في كلا السوقين و العقبات في الحصول على التوازن الأتي 1بينهما، و على العموم فإن التحليلين يتوصلان إلى نفس النتائج تقريبا[1].

وقد وضح كل من هارود و دومار نموذجه في إطار مجموعة من الفرضيات و التي يمكن حصرها في[2]:

- أن الاقتصاد مغلق، و لا توجد تجارة خارجية، مع غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي؛ إفتراض تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للإنفاق الاستثماري مع تحقيق العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل؛
- أن هناك نمط واحد لإنتاج السلعة، و لا يوجد إهلاك لسلع الرأسمالية، أي افتراض عمر لا ائي لها .ا

وفيما يلي سنتطرق لعرض محتوى النموذجين.

أولا: نموذج هارود:

اهتم (هارود [3])بكيفية تحقيق النمو المتوازن في مجتمع حركي، حيث يعتقد أن الاقتصاد الرأسمالي المتقدم لا يحقق نموا مستقرا إلا بالصدفة و إن حدث فمستحيل أن يحافظ على استقراره لم دة طويلة . و بالإضافة للافتراضات السابقة وضع هارود مجموعة من الافتراضات[4]:

- الادخار يمثل نسبة من الدخل، و أن الادخار الذي يطلق عليه الادخار الفعلي يعادل الاستثمار الفعلي عند وضع التوازن.
- أن نسبة الدخل المستثمر تتأثر بمعدل الزيادة في الدخل، أو السرعة التي ينمو بها الناتج.
- الادخار دالة للدخل، و يكون الطلب على المدخرات دالة لمعدل الزيادة في الدخل، و أن الطلب يساوي العرض .

و يقدم هارود تصوراته حول معدل النمو الاقتصادي من خلال ثلاث نقاط تتمثل في[5]:

1 معدل النمو الفعلي:

يتمثل هذا المعدل في كل من الناتج و الدخل الوطني، و الذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار و معامل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس المال/ الناتج ،) بافتراض ما يلي:

---

[1] Gilbert Abraham, Frios, Dynamique économique, 7 édition, paris, édition Dalloz,1991,p181.

[2] فليج حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص148.

[3] هارود روي فوير 1900 -1978 (اقتصادي انجليزي من مؤلفاته an essay on dynamique theory و يعتمد في أفكاره على النظرية العامة.

[4] أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[5] Gilbert Abraham, Frios, op.cit, p-p182-185.

- الادخار الإجمالي **S** كدالة للدخل الوطني $\acute{S} = s\gamma$
- المعامل المتوسط لرأس المال **k** ثابت $k = \frac{K}{\gamma} = \frac{\Delta K}{\Delta \gamma}$ ....**(1)**
- افترض إن الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار

$$\acute{S} = \frac{s}{\gamma} = \frac{\Delta s}{\Delta \gamma} \quad \text{....(2)}$$

أي:

S: معدل الإدخار

Y: الناتج

s: الإدخار

- ✓ إن المستوى العام للأسعار ثابتا.
- ✓ إن الأسعار تبقي ثابتة و كذلك أسعار الفائدة.

ففي حالة التوازن الادخار يساوي الاستثمار. $S = I$ ....**(3)**

$$\mathbf{i} = \frac{\boldsymbol{I}}{\boldsymbol{\gamma}} \quad \text{....(4)}$$

i: معدل الخصم

و أن الاستثمار هو التغير الذي يحصل في رأس المال ومنه $\boldsymbol{I = \Delta C}$: ....**(5)**

حيث$\boldsymbol{\Delta C}$: التغيير في رأس المال.

والمعدل الحدي لرأس المال هو $\boldsymbol{\acute{C} = \frac{\Delta c}{\Delta \gamma}}$ ....**(6)**

ومن المعادلتين **(5)**و **(6)**نجد $\boldsymbol{C = \frac{\Delta \acute{c}}{\Delta \gamma} = \frac{I}{\Delta \gamma}}$ ....**(7)**

ومن المعادلة **(7)**نجد $\boldsymbol{\Delta \gamma = \frac{I}{C}}$ ....**(8)**

وبقسمة المعادلة **(7)** على **Y** نجد $\boldsymbol{\frac{\Delta y}{\gamma} = \frac{I/\gamma}{C}}$ ....**(9)**

وحسب المعادلة (3) نجد أن معدل النمو هو: $\boldsymbol{G = \frac{\Delta y}{\gamma} = \frac{S}{C}}$

و من خلال المعادلة الأخيرة نجد أن معدل نمو الناتج هو معدل الاستثمار(أو معدل الادخار) مقسوم على المعدل الحدي (رأس المال/الناتج) وهي المعادلة التي نوصل إليها هارود في تعريفه للنمو الفعلي.

2 معدل النمو المضمون (المرغوب):

هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، و تقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة و الذي يتناسب مع نسبة الدخل S التي ادخرته، و من أجل تحديد هذا المعدل نستعين بنظرية المضاعف و مبدأ المعامل الحدي C لرأس المال و نسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل و التي تدخل في نسبة المضاعف و الذي يدخل في المعجل.

مع الأخذ بعين الاعتبار المساواة أو التوازن بين الاستثمار و الادخار و نتحصل على:

الاستثمار المرغوب فيه و الذي يعتبر نسبة ثابتة: $\mathbf{SY_0 = C_{(Y_1-Y_2)}}$ ....(1)

والإدخار المحقق هو $\boldsymbol{SY_0}$

ومن العلاقة السابقة **(1)** نجد: $\boldsymbol{Gw = (Y_1 - Y_2)/Y_0 = \frac{S}{C}}$

من هذه المعادلة يمكن تفسير معدا النمو المرغوب فيه و المستخدم لكامل مخزون رأس المال، و الذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل C يمثل السلوك الاستهلاكي،و S يمثل النمو المستهدف[1].

3 معدل النمو الطبيعي:

هو عبارة عن أقصى معدل للنمو تسمح به كل من التطورات الفنية أو التقنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي و درجة التفضيل بين العمل و وقت الفراغ، يرمز له بGn.

و المعادلة الممثلة لهذا النموذج هي[2]: $\mathbf{G_n . G_r = O_r \neq S}$

حيث أن:

Gn: هو معدل النمو الطبيعي خلال الفترة الزمنية المحددة يقابل ; $\frac{\Delta y}{\gamma}$

Gn: هو معامل رأس المال الذي يمكن أن يحقق معدل نمو طبيعي.

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص139.

[2] Eric Bosserelle ,Dynamique économique: croissance crisescyles, édition gualino,2004, p109- 110.

Or: هو الميل المتوسط للإدخار ولا يساوي أو يعادل S/Y.

العلاقة بين المعدلات الثلاثة: G الفعلي، Gw المرغوب فيه،Gn الطبيعي.

- إذا كان**Gw** أكبر من **Gn** :

- يحدث إنكماش متتالي و عليه سيكون معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الفعلي، ومن أجل تفادي ظهور فائض، يجب على الإقتصاد أن ينمو بنفس مقدار معدل النمو المقبول.
- سيكون هناك فائض في السلع الرأسمالية مما يؤدي إلى تخفيض الطلب على الإستثمارات الجديدة .

- إذا كان **Gn** أكبر من **Gw (Gw<Gn)**

- يحدث تضخم متتالي وسيكون معدل النمو Gw أقل منG ؛
- ستعجز السلع عن مواجهة الطلب (نقص العرض)، مما يجعل الاستثمارات المطلوبة أكبر من الفعلية؛

- إذا كان G=Gwفإن الاقتصاد في حالة توازن.

ثانيا: نموذج دومار نشر دومار

نموذجه في كتاب إسمه " التوسع و العمالة" سنة 1947 ،ثم قام بكتابة عدة مواضيع حول نفس الفكرة و نشرها جميعا في كتاب بعنوان" مقالات في نظرية النمو الاقتصادي" سنة 1957 ،و كان قد بني نموذجه حول النمو الاقتصادي وفقا للإشكالية التالية:

- بما أن الاستثمار يزيد في الطاقة الإنتاجية و يزيد في الدخل في نفس الوقت، فما هو معدل الزيادة المطلوب في الاستثمار لجعل الزيادة في الدخل مساوية للزيادة في الطاقة الإنتاجية بحيث يستمر الاستخدام الكامل في المجتمع ؟ فكان الحل المستخدم هو إيجاد علاقة بين الطلب الإجمالي و العرض الإجمالي من خلال الاستثمارات، و بالإضافة إلى ذلك إعتمد دومار في نموذجه على الفرضيات التالية:

- جميع مفاهيم الدخل و الاستثمار و الادخار المستخدمة في النموذج لا تمثل إلا قيما صافية بعد خصم الاستقطاعات الخاصة بكل منهم.
- جميع القرارات الاقتصادية تتم آنيا و بدون فواصل زمنية.
- ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل .طرح دومار في نموذجه فكرة التوازن بين الزيادة في جانب العرض من جهة و من جانب الطلب من جهة أخرى، و إستخلص التوازن في المعادلة التالية

$$\Delta\gamma = I\delta$$

حيث $\Delta\gamma$ تعني التغيير في الدخل.

I تعني حجم الإستثمارات.

δ تعني الإجمالي الصافي لزياذة الطاقة الكاملة في المخرجات.

وتعني هذه المعادلة أنه للمحافظة على إستمرارية التوظيف الكامل لابد أن ينمو الاستثمار و الدخل بمعدل سنوي يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة[1].

ثالثا: الانتقادات الموجهة لنموذج هارود–دومار.

من الانتقادات الموجهة لنموذج هارود–دومار الفرضيات التي بني عليها التحليل و المتمثلة في:

- ثبات ميل الادخار، و الذي قد يكون صحيح على المدى القصير، و لكنه غير صحيح على المدى المتوسط و الطويل.
- إفتراض ثبات العلاقة بين رأس المال و الناتج، و الذي قد يكون صحيح على المدى القصير، و لكنه غير صحيح على المدى المتوسط و الطويل.
- إفتراض ثبات سعر الفائدة فهو إفتراض غير واقعي.
- إفتراض عدم تدخل الدولة.
- إفتراض ثبات المستوى العام الأسعار كان من الانتقادات الهامة[2].

بالإضافة إلى ذلك فإن نموذج هارود–دومار يربط بين النمو و الادخار، و الذي يعتبر هذا الأخير نسبة من الدخل القومي، مع العلم أن العديد من إقتصاديات الدول النامية لا يتوقف على إدخارها (إستثمارها) على الدخل وحده و لكن على حجم الصادرات أيضا، و هدا يعني أنه كلما إرتفعت نسبة الصادرات في هذه الدول 2كلما تمكنت هذه الأخيرة من الرفع الاستثمار و من معدل النمو الاقتصادي[3].

الفرع الثاني: نموذج سولو

من خلال نموذج (سولو) تم دراسة حركية النمو المتوازن عند الاستخدام التام لرأس المال.

أولا: فرضيات النموذج: فرض سولو الفرضيات التالي[4]:

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره،ص ص –97. 98

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص –76. 78

[3] أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص .85

[4] أشواق بن قدور ،مرجع سبق ذكره، ص86

- الإنتاج دالة لعنصر العمل و رأس المال $Y = F(K.L)$
- الإنتاجية الحدية $f، f > 0$ هي مشتقة دالة الإنتاج.
- تناقص الغلة أي أن المشتقة الثانية أقل من الصفر $f > 0$.
- العمل ينمو بنسب ثابتة (n).

كما يفترض سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، حيث إذا رمزنا ب S للادخار، فإن الزيادة في المال رأس تكتب ب: $Kd(t)/td = Syt$

وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n ،بالإضافة إلى أن سوق العمل في توازن على المدي الطويل، و منه فإن المتغير L تمثل كل من العرض و الطلب و يمكن كتابتها:

وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في مردودية العمل ب At :بزيادة آسية، فإن الزيادة الحدية من رأس المال تكون كأتي: $\frac{\mathrm{d}k}{\mathrm{dt}} = \mathrm{Sf}(\mathrm{k_t}) - (\mathrm{nf})\ \mathrm{k_t}$

ثانيا: عرض النموذج:

- دالة الإنتاج: تمثل المتغيرات الداخلية في النموذج كل من الإنتاج(Y)، رأس المال(K)، العمل(L)، ومردودية العمل()، إذا تدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج التي تعطي بالعلاقة التالية:

t تمثل الزمن.

من خصائص هذه الدالة هو أن الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة و يتغير الإنتاج في الزمن وفق لتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق لكميات المعطاة من رأس المال و العمل و التي تتزايد في الزمن بفضل التقدم التقني.A)

كذلك من خصائص دالة الإنتاج أن الإنتاجية الحدية لعنصري العمل و راس المال يؤولان إلى الصفر (على التوالي) أي[1] : $\mathbf{Lim\ f(\ K) = Lim\ f(\ L) = 0}$

$\boldsymbol{K} \to \infty \qquad \boldsymbol{L} \to \infty$

[1] صدر الدين صوايلي،"النمو و التجارة الدولية في الدول النامية"، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجائر،2006/ص .18

$$\text{Lim } f(K) = \text{Lim } f(L) = 0$$

$$K \to 0 \qquad L \to 0$$

القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال: تتمثل هذه القاعدة في إيجاد معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في كل الفترات حيث انه بالنسبة لكل دالة إنتاج ذات قيم **h** و **∂** معطاة، يرجو قيمة واحدة $K^* > 0$

توافق الحالة النظامية مرتبطة بكل معدل إدخار **S** ،و إذا رمزنا لها ب: $K^*(s)$

مع $dk^*(S)/sd$، وعليه فإن مستوى الحالة النظامية للإستهلاك الفردي هو:

مما سبق يمكن إستخراج معدل ادخار القاعدة الذهبية و معدل الاستهلاك للفرد الموافق معطي ب:

حيث **Kor** تمثل قيمة ....التي توافق القيمة العظمى ل C^* و إذا قمنا بتوفير نفس القية المستهلكة لكل فرد من الأجيال الحالية و المستقبلية، فإن القيمة العظمى هي:[1] Cor.

ثالثا: نتائج نموذج سولو:

من خلال النموذج يمكن استخلاص مستوى التوازن طويل المدى :

- نسبة رأس المال على العمل:الإنتاج و الاستهلاك للفرد تثمر بالمقدار **∂** .
- المتغيرات على مستوى(رأس المال،الإنتاج و الاستهلاك) تنمو بمعدل**h+ ∂** .
- معدل الأجر: $e^{\partial t}[f(K^*) - K^* f(K^*)$ ينمو بمقدار **∂.**
- مردودية رأس المال تساوي $f(K^*)$وهي ثابتة.

بالاضافة إلى أن معدل النمو طويل المدى محدد عن طريق عناصر خارجية، فله ديناميكية الانتقالية **(Dynaligue de transition)** أي كيفية اقتراب الدخل الفردي لاقتصاد ما من حالته النظامية أو عند اللزوم إلى الدخل الحقيقي لاقتصاد أخر.

حيث أنه بقسمة المعادلة $Kd(t)/dt = f\,s\,[K(t)] - (h + \partial)K(t)$

[1] صدر الدين صوابلي، مرجع سبق ذكره، ص .20

نحصل على معدل نمو رأس المال $\mathbf{Kg}$ $\mathbf{Kg} = \frac{[\mathbf{Kd(t)td}]}{\mathbf{K}} = (\mathbf{s}.\mathbf{f}[\mathbf{K(t)}]) - (\mathbf{h} + \boldsymbol{\partial})$

و منه فإنه لما تكون $\mathbf{K}$ مرتفعة نسبيا فإن الإنتاجية المتوسطة لرأس المال $\mathbf{F(K)/K}$ تكون نسبيا منخفضة، غير أن $\mathbf{s}.\mathbf{f}[\mathbf{K(t)}]$ نسبيا مرتفعة، و الاستثمار الخام لوحدة رأس المال $\mathbf{Kg}$ و بالتالي فإن معدل النمو $\mathbf{n} + \boldsymbol{\partial}$ ينخفض بمعدل الفعلي قيمة ثابتة $\mathbf{K}$ راس المال لكل عامل هو نسبيا مرتفع، و يؤول إلى حالته النظامية، و بنفس الطريقة يمكن تحديد بأن الاقتصاد الذي يبدأ برأس مال إبتدائي يفوق الحالة النظامية أي $\mathbf{K(0)} > \mathbf{K}^*$،فإن معدل نموه ينخفض في الزمن.

رابعا: نموذج سولو مع التقدم التقني

إن النموذج الأول لسولو لم يستطع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، ففي الزمن الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة لا ينمو متوسط دخل الفرد و يظل ثابتا عند مستوى الحالة المستقرة و لتوليد نمو متوسط دخل الفرد في المدى البعيد تم إدخال مفهوم التقدم التقني.

إذا كانت دالة الإنتاج على الشكل العام$\mathbf{F(K.L)}$يمكن النظر إلى التقدم التقني Aعلى أنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي متأتية من مختلف تأثيرات التقدم التقني.

تعطى دالة الإنتاج الكلية لهذا النموذج بالصيغة التالية: $Y = F = (K.A.L)$

يتطلب ثبات نسبة رأس المال الفرد للتقدم التقني نمو نسبة الناتج الفرد للتقدم التقني $\mathbf{F(K)}$، و نسبة راس المال الفرد للتقدم التقني K حيث يمكن أن تكتب $Y = F^{\alpha}A^{(1-\alpha)}$

α تمثل نصيب الفرد من الناتج الاجمالي

و يمكن كتابة شروط التوازن في السلع على النحو التالي$\overline{\mathbf{K}}\boldsymbol{G} = \left[\boldsymbol{s}\overline{\boldsymbol{k}^{\mathbf{1-\alpha}}} - (\boldsymbol{n} + \mathbf{g} + \boldsymbol{d})\right]$

و من خلال هذه المعادلة يمكن أن نحصل على تعبير صريح لنسبة رأس المال الفرد للتقدم التقني في المدى الطويل على الشكل التالي : $[s/(\boldsymbol{n} + \mathbf{g} + \boldsymbol{d})]^{\frac{1}{1+\alpha}} = \mathrm{K}^*$

ت ضح هذه المعادلة أن معدل النمو المتوسط مرجح بمعدل رأس المال بنسبة α و بمعدل نمو التقدم التقني بنسبة($1-\alpha$) و هذا ما يدل على أن المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي هو التقدم التقني[1]:

خامسا: إنتقادات نموذج سولو

من بين الانتقادات الموجهة لنموذج سولو نجد[2]:

- إهمال أثر التقدم التقني رغم أهميته الكبيرة؛
- إستحالة كون الاقتصاد ينتج منتوج واحد؛
- إهمال دور رأس المال في النمو و التركيز على مدى تأثير نسبة$\frac{K}{L}$.

بالإضافة إلى هذه الانتقادات هناك إنتقادات أخري منها[3]:

- أهمال سولو مدى تأثير الاستثمار على النمو؛
- إفتراض الاقتصاد مغلق وسيلة المنافسة الكاملة أمر بعيد عن الواقع و يكون إبتعادا في البلدان المتخلفة.
- إفتراض النموذج لتماثل السلع إفتراض غير واقعي خاصة في السلع الرأسمالية.

الفرع الثالث: نماذج النمو الداخلي (النظرية الجديدة)

أولا: نموذج النمو الداخلي لقطاع واحدKA.

من الخصائص الأساسية لهذا النموذج هي عدم تناقص مردودية رأس المال(K) و يعود غياب هذا تناقص إلى الرأس المال البشري و تعطى صيغة النموذج العام ل KA كما يلي[4]: Y =KA

حيث: Y :حجم الناتج

K:مخزون رأس المال

A تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجية و الكمية المنتجة من طرف وحدة واحدة من رأس المال.

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره،ص-ص110-112.

[2] أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره،ص .90

[3] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص117.

[4] . Robertj.barro et Xavier sala-i- Martin, La croissance économique , traduit par Fabrice Magroll, édition Ediscience

كما يعبر عن الانتاج الفردي ب: Y=KA،و الانتاجية المتوسطة و الحدية لرأس المال ثابتة و مساوية لمعادلة سولو حيث: $A = \frac{f(K)}{K}$

ومعادلة سولو هي: $Kg = \frac{\frac{dk(t)}{dt}}{k} = D(f(\frac{Kt}{K}) - (h + \partial)$

وبتعويض A في معادلة سولو نجد: $Kg = AS - (h + \partial)$

ومادام $Y = KA$ و $C = (1_{-S})y$فإن معدل نمو الناتج والإستهلاك والفردي هي مساوية لKg

وعليه فإن الاقتصاد ذو نموذج KA يمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم التقني، بالإضافة إلى أن معدل النمو المرتبط بمعدل الادخار، و معدل نمو السكان، و على عكس النموذج النيوكلاسيكي فإن هذا النموذج لا يتنبأ بتنبؤ شرطي قارب مطلق أو شرطي حيث $\partial yg/Y = 0$ و هذا من أجل كل مستوياتY .

ثانيا: نموذج رومر(Romer نموذج أثر الخبرة و إنتشار المعرفة):

تمكن رومر" Romer"من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية، و هذا عن طريق الفرضية التي تمثل في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي تدفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، و هذا الأثر الايجابي للخبرة على الإنتاجية يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فإن الثانية المتمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد، و عليه إذا إعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة I بمؤشر IA هذا يعني أن التغير $\frac{dAi}{dt}$ يمثل التعلم الكلي للإقتصاد، والذي بدوره يتناسب مع التغير في Ik لمخزون رأس المال ومنه دالة الإنتاج عند رومر [1].

$$Y_i = F(Ki.iKL)$$

بحيث: F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية المتمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، و وفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا ـاية لما كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، و تؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية.

[1] أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص .95

إذا كانت كل من Kو iL ثابتة،فإن كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة ل iK كما هو ملاحظ في نموذج سولو، بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة ل iL فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى في iK و K ،و بالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثابت المردودية الاجتماعية لرأس المال، و تتحدد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوفلاص[1].

تتمثل دالة كوب دافونص في: $Y_i = A(K_i)^{\alpha}.(K.Li)^{\alpha-1}$

حيث $0 < \alpha < 1$

وبوضع $\acute{K} = K/L$ و $\acute{K}_i = \frac{K_i}{L_i}$

تم وضع فيما بعد $\acute{Y}_i = Y_i$ و $\frac{K_i}{K}$

والناتج المتوسط هو $Y \neq K = f(L) = A - L^{1-\alpha}$

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال و ذلك بالاشتقاق بالنسبة ل Ki و بتثبيت K و L لنتحصل على $K = K_i$

نتحصل على $\frac{dYi}{dKi} = A.\alpha\,.L^{1-\alpha}$

و منه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع التعلم عن طريق التمرن ة إنتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية، و هو أقل من الناتج المتوسط و هذا لكون: $0 < \alpha < 1$

ويأخذ قيد الميزانية العلاقة التالية: $\frac{da}{dt} = \alpha = w + ar - c - an$

حيث: r تمثل مردودية الأصل.

α: تمثل الأصل للفرد.

W: تمثل الأجر.

[1] Reebertj. Barro et Xavier sala-i- Martin, op-cit,p-p165-177.

وعليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي يعطي بإستخدام دالة المنفعة المسماة بمردودية الإحلال غير زمنية و تعطى بالعلاقة التالية:

حيث: $U(c) = \frac{c(1-\theta)}{1-\theta}$

حيث عندما ترتفع θ فإن العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن، و مرونة الإحلال لدالة المنفعة المعطاة ب: $\frac{1}{\theta}$ وبالإستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي:

$\frac{c}{c} = (1-\theta)(r-p)$ وبتعويض r المتمثلة في: $A\alpha L^{1-\alpha} - \partial$ نتحصل على معدل النمو الإقتصادي غير الممركز: $cg = \left(\frac{1}{\theta}\right)(A\alpha L^{1-\alpha} - \partial - p)$

وبالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط نتحصل على معدل النمو من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي) مع العلم أن: $gc < gc_p$

يمكن الحصول على الاعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل $\alpha - 1$ عن طريق ضريبة جزافية، إذا دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته α من تكلفته، فإن المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

ثالثا: نموذج النمو الداخلي لقطاعين (نموذج وزاوي – لوكاس1988.)

ينطلق هذا النموذج من فرضية أن تكون دوال الإنتاج كالتالي[1]:

[1] Robert.j. Barro, Xavier Sala-i-Martin, ibid, p120.

وبوضع $W = \frac{K}{H}$ و $X = \frac{C}{K}$ يمكن الحصول على معدل النمو cg للاستهلاك و معدل نمو cg ل c نحصل على: $g\,u = (\frac{1}{\theta})[\alpha A.\,u^{(1-\alpha)}w^{(1-\alpha)} - \partial - p]$

وفي الحالة النظامية فإن كل المتغيرات u w ، ، Xلهم قيم ثابتة، و معدل نمو مشترك لكل منها Y ،c،K،H هو: $g^* = (\frac{1}{S})[\beta - \sigma - p]$

والرأس المال البشري موزع ما بين القطاعين بقيمة u كالتالي:

المبحث الثالث: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي

بعد التطرق لكل من نظريات النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية يتضح بما لا يدع مجالا للشك وجود علاقة وطيدة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، غير أنه تجدر الإشارة إلى الخلاف الذي يثار حول طبيعة هذه العلاقة، ففي الوقت الذي يرى البعض بأن التجارة الخارجية وتحريرها تعزز من معدل النمو، | يرى البعض الآخر العكس.

سنتناول خلال هذا المبحث وجهة النظر الأولى من خلال معرفة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي وآلية تأثيرها عليه.

المطلب الأول: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

تعد التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي، من خلال ما توفره من مكاسب و مساهمات تخص النمو الاقتصادي (الآثار الايجابية)، كما قد تتسبب في تبعات تعيق معدلات هذا النمو (الآثار السلبية).

الفرع الأول: المكاسب التجارية

تبرر النظرية الكلاسيكية فرضية العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وفق المكاسب التجارية التي تحصل عليها الدولة من جراء تجارتها الخارجية، وتتلخص هذه المكاسب التجارية في الآتي[1]:

1 -المكاسب الساكنة أو الصافية: وهي المكاسب التي تتحقق وفق قانون الميزة النسبية لدفيد ريكاردو نتيجة التخصص الدولي، حيث أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، وتجني

[1] عابد بن عابد العابدلي، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة العدد27، 2005 ص 9_12.

الدول المكاسب من خلال تبادل فائض الانتاج بالسلع التي لا تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، ونتيجة لتقسيم العمل يزداد الإنتاج.

2 -المكاسب الحركية: و هي النوع الثاني من المكاسب التي تحصل عليها الدول من التجارة الخارجية وفق المدرسة الكلاسيكية، وتتمثل هذه المكاسب في أن التجارة الخارجية للدولة تمثل وسيلة لتوسعة سوق صادراتها، ومن المكاسب الحركية الأخرى التي تجنيها الدولة من التجارة الخارجية تكمن في أن التجارة تمثل حافزا للمنافسة.

3 -مكاسب تجارية من خلال فائض الإنتاج: ويعود هذا المبدأ لآدم سميث حيث أكد على أهمية التجارة كمنفذ لتصريف فائض الإنتاج مما يؤدي إلى تعزيز تقسيم العمل ورفع مستوى الإنتاجية، ومضمون هذا النوع من المكاسب ينطوي على أن التجارة الخارجية تعتبر منفذا أو مصرفا لفائض المنتجات إلى الأسواق العالمية، و التي لو بقيت في السوق المحلي فإنه لن يتم بيعها وبالتالي تصبح هدرا للموارد الاقتصادية.

الفرع الثاني: مساهمات التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي

من خلال المكاسب السابقة يمكن للتجارة الخارجية من تحقيق الاسهامات الآتية في النمو الاقتصادي[1]:

1 -إن التجارة الخارجية يمكن أن تقود إلى الاستغلال الكامل للموارد المحلية التي تكون عاطلة في حالة غياب التجارة الخارجية.

2 -من خلال توسع حجم السوق تستفيد الدول من اقتصاديات الحجم، وهذا أمر مهم على نحو خاص وقد حصل هذا فعلا في إنتاج الصناعات الخفيفة في اقتصاديات صغيرة مثل تايوان.

3 -تعد التجارة الخارجية وسيلة أو أداة لتحول الأفكار الجديدة والتكنولوجيا الجديدة والمهارات الادارية وغير الادارية.

4 -تقوم التجارة بتحفيز وتسهيل التدفق الدولي لرأس المال من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية.

5 -تلعب التجارة دورا كبيرا من خلال توفير رؤوس الأموال الانتاجية عن طريق الاستيراد، لاقامة مشاريع استثمارية تولد معدلات نمو مرتفعة.

6 -تساهم التجارة الخارجية في توفير السلع الاستهلاكية التي يزيد الطلب عليها نتيجة النمو الحاصل في حجم الانتاج والدخول.

7 -توفير المنتجات التي انخفض انتاجها محليا بسبب هجرة العمالة إلى القطاعات الأخرى.

8 -يمكن للتجارة الخارجية أن تكون سلاحا ممتازا ضد الاحتكار لأنها تحفز على أن يكون المنتجون المحليون أكثر كفاءة لمواجهة المنافسة الأجنبية.

[1] محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، اثراء للنشر والتوزيع، الاردن ط 1، 2010،ص 245_246.

9 -تقديم منتجات وخدمات جديدة[1].

الفرع الثالث: الآثار السلبية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

رغم الآثار الايجابية سالفة الذكر للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، إلا أنها قد تتسبب في إعاقة النمو الاقتصادي عن طريق بعض الآثار السلبية والتي يمكن استعراضها فيما يلي[2]:

1 -قد تكو التجارة الخارجية سببا في استيراد التضخم من الخارج عن طريق الواردات سواء الاستهلاكية أو الاستثمارية، فالواردات الاستهلاكية يؤثر ارتفاع أسعارها على القدرة الشرائية للمحليين وهو ما ينفعهم لسحب أرصدتهم المدخرة بغرض تحسين القدرة الشرائية وبالتالي تتقص المدخرات مما يؤثر سلبا على الاستثمار فيتراجع الانتاج الوطني و بالتالي تتراجع معدلات النمو الاقتصادي. أما ارتفاع أسعار الواردات الاستثمارية فيؤثر سلبا على ريحية المشاريع الاستثمارية من خلال ارتفاع تكاليف التوسع وإنشاء المشاريع الاستثمارية الجديدة، وبالتالي تتأثر عملية تراكم رأس المال و من ثم تتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

2 -قد تتسبب التجارة الخارجية من خلال ما يتم استيراده من العالم الخارجي من منتجات في خلق منافسة للمنتجات المحلية في السوق المحلي، هذه المنافسة تكون غير متكافئة إذا كانت من منتجات الدول المتقدمة في أسواق الدول النامية، وهنا تكون التجارة الخارجية قد تسببت في إعاقة النمو الاقتصادي. فالتجارة الخارجية في كثير من الأحيان ما تنطوي على آثار ايجابية لصالح الدول المتقدمة.

3 -تودي التجارة الخارجية في ظل التخلف الذي تعرفه الأجهزة الانتاجية في الدول النامية إلى دفع هذه الدول إلى تصدير المواد الخام بأسعار منخفضة كنتيجة لعدم القدرة على تصنيعها محليا تحت ضغط الحاجة الماسة للنقد الأجنبي لمجابهة فواتير الاستيراد، وهذا ما يجعل الاستفادة من هذه الموارد أقل، لأنه لا يتحقق لدى هذه الدول قيمة مضافة من خلال تحويل هذه الموارد من شكلها الخام إلى شكل مصنع، وتجبر هذه الدول على استيراد المواد المصنعة من الدول المتقدمة بأسعار مرتفعة وبالتالي تت أثر الفوائض المالية المحققة والتي كان من الممكن توظيفها في زيادة الاستثمار وزيادة الإنتاج وينتج عنه تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

4 -قد تؤدي التجارة الخارجية إلى عرقلة النمو الاقتصادي من خلال نظرية النمو المفقر التي طرحها باغواتي ، و التي تشير إلى الحالة التي يؤدي فيها النمو الاقتصادي في دولة معينة وخاصة الدول المصدرة للمواد الاولية إلى أفقارها، من خلال نقص الاستهلاك نتيجة تدهو معدل التبادل. إذ يؤدي النمو الإقتصادي إلى ارتفاع صادرات المواد الأولية مما يؤدي إلى انخفا ض أسعارها مقارنة بالسلع المستوردة، مما يجعل الاستهلاك ينقص نتيجة تصدير كميات كبيرة واستيراد كميات قليلة. كما أن زيادة الواردات نتيجة النمو الاقتصادي تجعل أسعار الواردات ترتفع مما يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل ومن ثم حدوث ظاهرة النمو

[1] خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص45.

[2] مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطيةعلى النمو الإقتصادي بالجزائر، مذكرةماجستير، مركز الجامعي بغرداية، 2010_2011، ص27.

الصفقر وبالتالي تخفض المكاسب من التجارة الخارجية وتقف وراء هذه الظاهرة مجموعة من الأسباب أهمها[1]:

- انخفاض مرونة الطلب السعرية على المنتجات من السلع الأولية بسبب طبيعة هذه السلع، إذ أن انخفاض أسعار هذه المنتجات لا يؤدي إلى تحريض الطلب بقدر كبير من طرف الدول المستوردة، بالإضافة إلى مرونة عرض هذه المواد منخفضة بالنسبة للدول النامية مما يجهلها في وضع تساومي أضعف لأنها إذا قامت بالإنتاج وجب عليها تصريف منتجاتها باي سعر.
- انخفاض مرونة الطلب الدخلية على السلع التي تصدرها الدول النامية؛ أي أن ارتفاع الدخل في الدول المتقدمة لا يقابله زيادة الطلب، بالمقابل ارتفاع مرونة الطلب الدخلية على المنتجات التي تصدرها الدول المتقدمة، هذا ما يجعل قانون الطلب المتبادل يعمل لصالح الدول المتقدمة في تحديد معدل التبادل بينهما.
- التقدم التكنولوجي في البلدان المتقدمة يسمح له بادخار المواد الأولية أي الاتجاه نحو استخدام المركبات الصناعية بدلا من استخدام المواد الأولية مما يدفع إلى انخفاض الطلب على المواد الأولية للدول النامية.
- إن بنية السوق السلع المصنعة التي تصدرها الدول المتقدمة هو أقرب للاحتكار من المنافسة مما يؤثر على أسعار هذه السلع بالارتفاع.

5 -**المرض الهولندي**

و يطلق عليه لعنة الموارد ويتمثل في الآثار السلبية التي تؤثر على الحالة الاقتصادية للبلد نتيجة الطفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية التي يصدرها، و تتلخص هذه الآثار السلبية في توعين، يرتبط النوع الأول بحركة الموارد؛ حيث تجنب القطاعات ذات الصلة بالقطاع التصديري المزدهر اليد العاملة نتيجة ارتفاع الأجور التي لا تتحملها باقي القطاعات وما ينتج عنه من انخفاض مستوى انتاج القطاعات الأخرى، بينما يرتبط النوع الثاني بالإنفاق على السلع الأساسية المستوردة نظرا لتدني قيمتها أمام السلع الوطنية، وينتج عن هذه الآثار السلبية ضعف ساقية الصناعات الوطنية و الاتجاه نحو عدم التصنيع.

الفرع الرابع: نظريات التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي

تتفق مختلف نظريات التجارة الخارجية التي تم التعرض لها في الفصل الأول حول أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للنمو الاقتصادي، بينما تختلف في نوع السياسة التجارية التي من خلالها يتحقق النمو الاقتصادي، ففي حين ترى النظرية التقليدية أهمية حرية التجارة الخارجية بسبب المزايا النسبية وما يترتب

على ذلك من تأثيرات الكمية العوامل المتاحة على الأسعار المحلية والدولية في ضل المنافسية التامة، ترى النظريات الحديثة على أن السوق تعمل في ضل مناقة احتكارية ويسود فيها قانون تزايد الغلة مما يفتح المجال للتدخل الحكومي و الحماية لبعض الأنشطة المختارة بنقة. أما من حيث اتجاه العلاقة بين التجارة الخارجية

[1] هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، اثراء للنشر والتوزيع، العراق، 2010، ص122.

والنمو، ندعم النظرية التقليدية القول بأن تحرير التجارة يعمل على تعزيز النمو، أي أن النمو الاقتصادي يتبع تحرير التجارة الخارجية ، أما النظريات الحديثة فتدعو إلى دعم النمو أولا ثم تعزز صادراتها.

ومن أجل ضمان التأثيرات الإيجابية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي وتجنب التأثيرات السلبية لها وجب على الدول وخاصة النامية منها اتباع استراتيجيات معينة تخص الواردات و الصادرات, وهذا ما سيكون محور دراستنا في المطالبين الثاني والثالث.

المطلب الثاني: الواردات والنمو الاقتصادي

تؤكد النظرية الاقتصادية على أهمية الواردات بوصفها أداة مهمة للنمو الاقتصادي خاصة للبلدان النامية من خلال توفير الموارد الضرورية للنمو الاقتصادي، لذا اتبعت الدول النامية استراتيجية إحلال الواردات لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص التبعية للسوق الدولية

الفرع الأول: علاقة الواردات النمو الاقتصادي

تؤثر الواردات على النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسطية الضرورية التنفيذ البرامج التنموية والتي تقود إلى تحسين الإنتاجية المحلية ورفع مستوى الإنتاج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وبدوره يقود النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية كنتيجة لزيادة متوسط دخل الفرد، وترتبط الواردات برأس المال الأجنبي من خلال نقل التكنولوجيا المتقدمة والمواد المطلوبة في عملية الانتاج البلد المضيف، حيث ترتكز فرضية " الواردات تقود إلى نمو اقتصادي على عملية التحديث ونقل التكنولوجيا والمواد الضرورية للإنتاج[1] .

وعلى الجانب الآخر تعتبر الواردات شرب وعلبه على الاقتصاد الأمر الذي يؤثر على احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، لذا لا بد من خطة شاملة قادرة على الموازنة سن منافع وتكاليف الواردات لجعل الواردات تخدم الأهداف التمرية أكثر من أن تكون عينا على الاقتصاد، خاصة في الدول التي ترتفع بها نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، و التي تمتاز بضعف قطاع الإنتاج الذي يقود إلى انخفاض الصادرات الضرورية لتمويل الواردات.

الفرع الثاني: استراتيجية إحلال الواردات

حاولت الدول النامية بعد استقلالها على نفسها عن العالم وتأثيراته، بحيث لا يكون هذا الانعزال حائلا دون استراد السلع الوسيطة و الإنتاجية الأزمة السوق العطية في المراحل الأولى، وهذا يعني استمرار العلاقة مع العالم الخارجي و لكن على اسم نوعية وكيفية.

1 تعريف استراتيجية إحلال الواردات:

[1] بن البار امحمد، دراسة العلاقة بين الواردات والصادرات حالة الجزائر الفترة الممتدة بين 1970_2009، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011_2012، ص 102.

تعني هذه الاستراتيجية إقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق العطية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج، وعلى ذلك فإن سياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة[1]. وتطبق هذه الاستراتيجية لوجود طلب متزايد على السلع المستوردة [2].

وتمر استراتيجية إحلال الواردات بثلاث مراحل، يتم في المرحلة الأولى فرض قيود على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، لكثرة الطلب على هذه السلع كما أنها لا تحتاج إلى بنية وهياكل أساسية وفي المر حلة الثانية يتم إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة بسبب ارتفاع مستوى معيشة السكان نتيجة المرحلة الأولى.

وتبدأ المرحلة الثالثة والأخيرة بعد أن تكون الصناعة قد استفدت فرص الإحلال ولم تعد السوق المحلية قادرة على امتصاص مزيد من المنتجات، ومن ثم يتم إنتاج مستلزمات الإنتاج والصناعات الثقيلة التي تنتج أدوات الإنتاج.

ويشير لينغ في دراسة حول الاستخدام الرشيد الاستراتيجية إحلال الواردات إلى أن الدول حديثة الاستقلال تواجه مشاكل اقتصادية كثيرة من بينها انخفاض معدلات الدخل وتشوهات في هيكل اقتصادها. وارتفاع معدلات البطالة و أن على هذه الدول تبني استراتيجية إحلال الواردات، حيث حققت هذه الاستراتيجية معدلات نمو حقيقية تراوحت بين (6-8)% في عدد من الدول التي طبقتها[3].

2 **صعوبات وعيوب استراتيجية إحلال الواردات:** بالرغم من النتيجة السابقة والمتمثلة في المعدلات الكبيرة للنمو إلا أن بها عيوب ناتجة مجموعة من الصعابي تواجهها.

2 -1- الصعوبات التي تواجه استراتيجية إحلال الواردات تواجه الدول التي تتبنى هذه الاستراتيجية مجموعة من المشاكل نوجزها فيما يلي[4]:

أ -اصطدمت هذه الاستراتيجية والقدرة المحدودة للسوق المحلية، واعتمادها على نمط استهلاكي معين ولم تحاول تغيره.

ب -أدت هذه الاستراتيجية إلى التوسع والتنوع الأهلي في الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة و الإنتاجية.

ت -ترتب على ضيق السوق زيادة المشاكل والطاقات المعطلة في الوحدات الإنتاجية، الأمر الذي ترتب على هذه الظاهرة انعدام الكفاءة الاقتصادية والفنية في الوذات الانتاجية .

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية 2000، ص310.

[2] وصاف السعيدي، أثر التنمية الصادرات على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص22.

[3] سلوى صبري، سياسة احلال الواردات الفلسطينية مشاكل وصعوبات التطبيق وسبل التطوير، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الاقتصادي جامعة القدس المفتوحة، 2012، ص11.

[4] نفس المرجع ، ص12.

ث -إن اتباع هذه الاستراتيجية أدى الى تعميق عدم عدالة التقسيم الدولي للعمل، حيث تظل الصادرات مقتصرة على المواد الأولية الزراعية والمعنية في حين تكون الواردات مرتفعة الثمن وعائدات الصادرات متدني، مما يؤدي إلى اشتداد العجزر وزيادة مشاكل موازين المدفوعات في تلك الدول.

ج -نتيجة الاستمرار في إنتاج الحاجات العمة تزداد الواردات التقنية الأجنبية وبالتالي تزداد الفجوة التقنية وتتعمق التغية.

2 2 -عيوب استراتيجية إحلال الواردات[1]:

أ -تحتاج الصناعات التي يمكن من خلالها إحلال الواردات إلى الالتزام باستراتيجية دقيقة يمكن الوصول من خلالها إلى منتجات قابلة للمنافسة الأجنبية، حيث أنه ليس من السهل بعد فترة طويلة من الارتكاز إلى العصائر الأجنبية في السلع والمنتجات أن يتحول المواطن إلى الاعتماد على المنتجات الوطنية.

ب -إن سياسة إحلال الواردات تجعل الصناعات الوطنية معتمدة ولفترة طويلة غالبا على الدعم المباشر وغير المباشر على الأجهزة الحكومية، حيث تعتمد في نجاحها على الحماية الحكومية بدلا من اعتمادها على تطوير الكفايات الذاتية الأقسامها المختلفة.

ت في ظروف الأسواق المحلية الضيقة وتثرة الموارد المحلية فإن الحماية المتزايدة عن طريق الرسوم الجمركية أو تحديد حصص الاستيراد كثيرا ما تؤدي إلى نظام احتكاري تولد آثار سلبية على كل من الأسعار و الأجور.

ث -إن سياسة إحلال الواردات تؤدي في الغالب إلى إنشاء وحدات إنتاجية متخصصة في عرض السلع المتنوعة، وهذا العدد الكبير من الصناعات الناشئة يؤدي إلى تفاقم ظاهرة التدهور والتشوه البتهاني في القطاع الصناعي، نظرا لظروف اقتصاديات الدول النامية التي تعاني هياكلها الاقتصادية من فجوات واسعة من وحداتها وفروعها المختلفة.

ج -تضخم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية.

ح -لجوء الدول النامية إلى صندوق النقد الدولي FMI تساله المعونة حول كيفية الخروج من أزمتها الاقتصادية من خلال فرض شروطه وإملاءاته حول النهج الاقتصادي وتحرير الاقصاد وتنشيط قوى السوق وفتح المجال للقطاع الخاص وضرورة تراجع القطاع العام[2].

خ -اعترف بيبش Brebich . R بمحدودية هذه الاستراتيجية حيث تؤدي للنمو المستمر للواردات نتيجة ضعف الصناعات المحلية[1].

---

[1] بن البار امحمد، مرجع سبق ذكره، ص99.

[2] عبد الله موساوي، مكانة التجارة الخارجية في استراتيجيات التنمية، عرض حالة الجزائر خلال الفترة 1989_1999، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الجزائر، 2001، ص19.

المطلب الثالث: الصادرات والنمو الاقتصادي

للصادرات أهمية اقتصادية بالغة في اقتصاد أي دولة وخاصة في الدول النامية منها التي تعتبرها محرك النمو، لذا بدا الاهتمام باستراتيجية تشجيع الصادرات كبديل الاستراتيجية إحلال الواردات.

الفرع الأول: أهمية الصادرات في النمو الاقتصادي

للصادرات أهمية كبيرة على النمو الاقتصادي وذلك من خلال الآثار الإيجابية للصادرات على التعو الاقتصادي والمتمثلة في[2]:

أ -إن التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدول من التخصص في انتاج و تصدير السلع و الخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية ، مما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل الموارد المتاحة. وإلى تيادة في معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج.

ب -أن سياسة التوسع في الصادرات تساعد على التغلب على الصعوبات التي تعاني منعا الكثير من الدول النامية في ميزان مشفوعاتها و ميزاتها التجاري، وما يرتبط بذلك من صعوبات أخرى مثل العجز في حساب النقد الأجنبي.

ت -إلى التوسع في الصادرات يساعد في تحسين القدرات الانتاجية للدول، من خلال تفعيل مينا العناقصة من عوامل الانتاج المتاحة، ومن خلال تمكين الدول من الحصول على التقنية الحديثة اللازمة لتطوير العملية الانتاجية. فالتوسع في الصادرات يمكن الدول من الحصول على النقد الأجنبي الاستيراد السلع الرأسمالية الضرورية لتحسين الإنتاجية ومن ثم تحسين معدلات النمو.

ث -زيادة حدة المناقصة من المنتجين المطيين والأجانب مما يؤدي إلى زيادة المخترعات وإلى تحسين الكفاية الانتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية.

ج -توفير البيئة العملاتمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى إلى استقلال المزايا النسبية للدولة مما يؤدي إلى تحسين القدرات الإنتاجية و زيادة وفرة الموارد الاقتصادية.

الفرع الثاني: استراتيجية تشجيع الصادرات

أمام الأزمات التي لحقت باستراتيجية إحلال الواردات بدأت ظوح في الأفق استراتيجية جديدة تعتمد على تشجيع الصادرات.

1 -تعريف استراتيجية تشجيع الصادرات

[1] A. Cazorla et A Dari, sous développement et tiers monde, Vuibert, 1992, p 105

[2] رنان المختار، التجارة الدولية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، منشورات الحبلة، الطبعة 1 ،الجزائر، ص ص 80-81.

هي استراتيجية تركز على إنشاء صناعات تتوفر فيها فرص تصدير كل أو جزء من ناتجها، بدلا من الاعتماد على الصادرات الأولية وذلك من خلال التصنيع عن طريق السلع تصف المصنعة المستوردة واليد العاملة المحلية الرخيصة باعتبارها ميزة نسبية، وذلك لأن استراتيجية إحلال الواردات لم تحقق المأمول منها وأنها لم تعد مرحلتها الأولى والمتمثلة في إنتاج السلع الاستهلاكية المصنعة.

2 فوائد استراتيجية تشجيع الصادرات:

تتلخص فوائد هذه الاستراتيجية فيما يلي[1]:

أ –هذه الاستراتيجية تسمح بتحقق إيرادات من العملة الصعبة، أكثر من استراتيجية إحلال محل الواردات، باعتبار هذه الأخيرة متفقة أكثر. و عليه كان بإمكان استخدام مواد من هذه الاستراتيجية الأخيرة ، للحصول على كمية أكبر من العملة الصعبة من جراء التوسع في نشاط التصدير أكثر. مما ينعكس بالإيجاب على ميزان المدفوعات و التقليص من المليونية الخارجية.

ب –سياسة التصنيع المعتمد على إحلال الصادرات، غير محدودة بالسوق المحلية، بل تتحدد بالطلب العالمي على الصادرات، لهذا فإنها ملائمة أكثر الحصول على وفورات الحجم.

ت –تساهم في توفير فرص العمل و التوزيع الأحصن للدخل، لأن التصنيع في ظل هذه الاستراتيجية يساعد على امتصاص البطالة و تدريب اليد العاملة على التكنولوجيات الحديثة.

ث –توفر هذه الاستراتيجية نظام تتنافسي على الشركات المطية والذي يجبر هذه الشركات على زيادة كقناعتها، ففي خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وجد أن الدول النامية التي كانت منفتحة أكثر للاقتصاد الدولي تحت أسرع من تلك التي بقيت منغلقة.

ج –تسمح بتوبع الصادرات و تحقيق الاستقرار في المداخيل من العملة الصعبة، بالإضافة إلى أن الدفع بالصادرات في ظل هذه الاستراتيجية، يستوجب مناخ ملاتم، كالسياسات المكملة لسياسة إحلال الصادرات للدول النامية و المتقدمة في آن واذ أي التسوق في السياسات الدولية التجارية، من خلال توفير التسهيلات و المعاملة التفصيلية للصادرات المصنعة المتوجهة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. كذا التخفيف.

3 شروط نجاح استراتيجية تشجيع الصادرات

لنجاح هذه الاستراتيجية يجب توفر بعض الشروط منها[2]:

أ –الاستقرار السياسي والاقتصادي.

---

[1] بالإعتماد على:

_G. Cazes et Domingo, tiers monde le temps, des facteurs Breal,1994, p 138

_ محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 267.

[2] بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي: دراسة تحليلية وقياسية 1970_2006، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2009، ص 112.

ب توافر الحوافز المصدرين بما تشمله من إعفاءات ضريبية لمختلف العمليات العطعمة والمكملة النشاط الاقتصادي .

ت -سياسة الخوصصة وتنعيم القطاع الخاص مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وفرص التصدير والقدرة على المنافسة.

ث -وجود نظام قوي وفعال للخدمات من شأنه تحفيز الصادرات.

ج +الاستفادة من نظام المناطق الحرة.

ح -وجود درجة عالية من التكامل من قطاعات الاقتصاد الوطني أي التكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي.

خ -قيام الصناعية على تكنولوجيا م تعة ويرتبط ذلك باختيار التكنولوجيا المناسبة للدول.

الفرع الثالث: علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي

توصلت العديد من الدراسات التحليلية والقياسية إلى أن الشعر السريع الصادرات يعجل بالشعر الاقتصادي، كما أثبت ذلك تجارب بعض الدول النامية التي تبقت هذه الاستراتيجية، ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين باستراتيجية تشجيع الصادرات وتركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي وتوضيح أسباب هذه الظاهرة[1].

وفي هذا الإطار يمكن تلخيصي الجدول الأتي لبعض الدراسات التي تناولت أثر نمر الصادرات على النمو الاقتصادي

الجدول رقم 02: جدول يلخص بعض الدراسات حول علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي

الدراسة	البيانات المستخدمة	هدف الدراسة	النتيجة
ميكائيلي 1977	بيانات 41 دولة نامية خلال الفترة 1973-1950	ايجاد العلاقة بين نمو الدخل الفردي ومعدل نمو الصادرات	وجود علاقة إيجابية بين النمو الداخلي الفردي ومعدل نمو الصادرات
بالاسا 1979	بيانات 11 دولة خلال الفترة 1973-1967	استقصاء العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي	تأثير واضح لنمو الصادرات على نمو المدخرات الوطنية وبالتالي النموالاقتصادي

[1] سامية سرحان، أثر السياسات البيئية على القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية: دراسة الاثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010_2011، ص47.

تيلر 1981	بيانات 55 دولة نامية خلال الفترة 1960-1977	قياس معامل الإرتباط بين نمو ناتج المحلي الاجمالي ونمو الإستثمار و الصادرات باستخدام النموذج قياسي	معامل الارتباط بين ناتج المحلي الاجمالي و الصادرات يساوي 0.49 أما النموذج القياسي وجد أن زيادة الصادرات ب0.175 يزيد الناتج المحلي ب0.01
فيدر 1982	بيانات 31 دولة خلال الفترة 1966-1973	العلاقة بين نمو الصادرات الوطنية والنمو الاقتصادي	الانتاجية الحدية في القطاعات التصديرية أعلى منها في القطاعات غير تصديرية ويمكن تحفيز النمو بتحويل الموارد إلى القطاع التصديري
كافوسي 1984	بيانات 70 دولة خلال الفترة 1960-1978	دور نمو الصدرات في النمو الاقتصادي	للصادرات أثر إيجابي على النمو الدول النامية والمتقدمة على حد سواء
رام 1985	بيانات 80 دولة خلال الفترة 1960-1982	دور نمو الصدرات في النمو الاقتصادي	علاقة موجبة وقوية بين نمو الادرات والنمو الاقتصادي في تلك الدول
ريتبرغ 1986	بيانات 40 دولة نامية	بناء نموذج دالة الطلب على الصادرات	علاقة موجبة وقوية بين نمو الادرات والنمو الاقتصادي في تلك الدول
تشو 1987	بيانات دولة تايوان	دور الصدرات في النمو الاقتصادي	الصادرات التايوانية لعبت دورا مهما وقياديا في هذه الدولة
ياغيمان و ريز 1995	بيانات مجموعة من الدول النامية خلال الفترة 1980-1990	العلاقة بين التنمية والتغيير الهيكلي، وبين الصادرات والنمو الاقتصادي	التنمية والتغير الهيكلي شرط روري لتحقيق النمو الاقتصادي والصادرات

المصدر: عز الدين علي، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائرخلال الفترة2000_2012: مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، 2013_2014.

خلاصة الفصل:

يعد النمو الاقتصادي كظاهرة اقتصادية محل اختلاف بين العديد من الاقتصاديين في العناصر المحددة له، إلا أنه يشكل محل اتفاق بين أغلبهم في كيفية قياسه والتي تتمثل في الزيادة الحاصلة في كمية الانتاج وذلك من خلال الزيادة في رصيد عوامل الانتاج أو الزيادة في كفاءة استخدامها والتي سيترتب عليها زيادة الناتج الوطني الحقيقي والدخل الفردي . حيث أنه يعتبر مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي للبلد، وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي.

الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية وأثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر

تمهيد:

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في العالم كلهوالجزائر بدورها تشارك في هذا الإهتمام، حيث تعرف حركة التجارة الخارجية تطورا مذهلا بين اغلب دول العالم، هذا التطور يواكب التقدم التكنولوجي والتطور الاقتصادي الذي تشهده بعض الدول المتقدمة، إذ تعتبر التجارة الخارجية المرآة العاكسة للاقتصاد فهي القوة المحركة للنمو والتنمية، حيث تتفاعل مع جميع القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني فعمليات التبدال التجاري من التصدير والاستيراد في مجملها بمثابة الشريان الذي يربط بين الدول وبخلق التكامل والانسجام بينهما.

وإذا ما عبرنا عن التجارة الخارجية نضع الصادرات والواردات وعن النمو الاقتصادي نضع الناتج الداخلي الخام، فإن العلاقة بينهما أن للتجارة الخارجية دور في رفع معدلات النمو الاقتصادي ، والجزائر على غرار مختلف الدول النامية عكفت ومنذ استقلالها على اتخاذ تدابير واجراءات لتطوير قطاع تجارتها بما يخدم مصالح الدولة، حيث سنحاول في هذا الفصل الذي يعتوي على مبحث واحد للتعرف على مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر منذ الاستقلال وكيف أثرت على النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة.

المبحث الأول: تحرير التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر

تشير العديد من الأدبيات و الأبحاث النظرية و الكمية في مجال التجارة الخارجية على وجود علاقة ما بين تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، و من بين الأمثلة الرائدة في هذا المجال تجربة الدول الناشئة التي اعتمدت على سياسات تجارية غير تقييدية، سمحت لها بتحقيق تحسن كبير في معظم المؤشرات، إذ أدى انفتاح أسواق هذه الدول إلى معالجة أهم الإختلالات على مستوى أسواقها، و تحقيق معدلات عالية من النمو و بالتالي تحقيق الرفاهية و القضاء على البطالة، و في هذا المجال سعت الجزائر بعد تحرير التجارة الخارجية إلى تعظيم منافع هذا الانفتاح من خلال سن العديد من الإصلاحات التجارية و العديد من المؤسسات التي تم إنشاؤها لتأطير هذا الانفتاح و العديد من التشريعات التي تم تبنيها لتوفير جو ملائم في مجال التجارة الخارجية، و لتحليل و توضيح كل ذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وإجراء دراسة قياسية لها بحيث تعتمد الدراسة على منهج كمي القياسي، حيث تم استخدام اختبار ديكي فولار لاختبار استقرارية السلاسل الزمينية لمتغيرات الدراسة التالية (Y: الناتج الداخلي الخام – X1: الصادرات – X2: الواردات)، الناتج الداخلي الخام الذي يعبر عن النمو الإقتصادي بحيث يعتبر المؤشر الأهم لقياس النمو الإقتصادي والصادرات والواردات يعبران عن تطور التجارة الخارجية، كما تعتمد الدراسة على بعض الدراسات السابقة بالاستعانة على بعض النماذج القياسية المتمثلة في طريقة المربعات الصغرى، وذلك باستخدام برنامج Eviews

أخذت البيانات الدراسة على أساس سنوي للفترة (1963–2018) من موقع الديوان الوطني للاحصائيات ONSوتم دراستها وتحليلها كما يلي:

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية 1963–2018

رغم مرور التجارة الخارجية الجزائرية منذ ستينات القرن الماضي بعدة أزمات مالية ومشاكل دولية بحيث أثرت عليها بشكل سلبي إلا أنه وبفضل السياسات التجارية التي انتهجتها الدولة الجزائرية وقوانين وبرامج تنموية والاتفاقات الدولية استطاعت أن تتطور إلى ما هي عليه الآن، ولكن لم ترقى إلى المستوى المطلوب الذي يخولها من الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. في هذا المطلب سنحاول دراسة تطور التجارة الخارجية منذ الإستقلال إلى 2018م وذلك بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدارسة وهي (Y: الناتج الداخلي الخام – X1: الصادرات – X2: الواردات)

حيث أظهرت الدراسة الاحصائية للمعطيات النتائج التالية،

1. إختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

لاختبار الإستقرارية يجب أولا أن نقوم بتتبع تطور السلسلة المدروسة وتحليل مركبتها وذلك برسم منحنى السلسلة لمتغيرات الدراسة

- دراسة منحنى السلسة

الشكل التالي يوضح مسار تطور التجارة الخارجية والناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1963-2018

الشكل رقم 05 تطور التجارة الخارجية الجزائرية 1963-2018

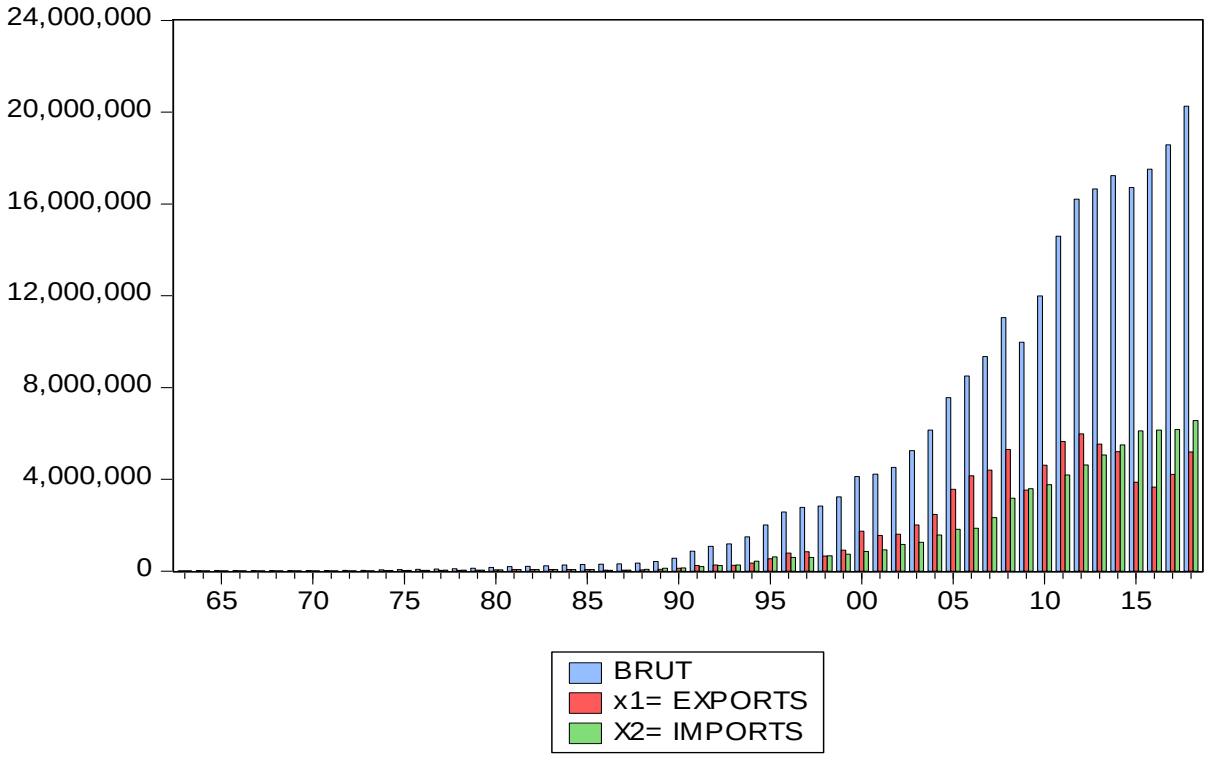

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 0.9

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن السلسلة الزمنية ل لتجارة الخارجية خلال الفترة المدروسة (2018-1963)عرفت تزايد مستمر وبوتيرة عالية خلال المراحل الثلاثة حيث عرفت تطور اكبيرا خلال المرحلة الأخيرة، وحققت أعلى مستوى خلال سنة (2000-2018)، وعليه فإن هذا التحليل يوحي لنا بوجود مركبة الاتجاه العام ضمن السلسلة وهذا يدل الى عدم استقريتها . و للتأكيد من أن سلسلة الدراسة تحتوي على مركبة الاتجاه العام نستعين باختبارات الإستقرارية (اختبار ديكي فولار)، حيث يتم الكشف عن مركبة الاتجاه العام واستبعادها في نفس الوقت، وذلك حتى لا يكون لدينا تقدير زائف.

وللتأكد من النتائج نستعين باختبار ديكيفولار

-اختبار الإحصائي لديكيفولار:(اختبار معنوية المعلمات الفردية)

تقدير النموذج لاختبار "ADF" للسلسلة: ويكون كالتالي:

HO: لا يوجد اتجاه عام

H1: يوجد اتجاه عام

الجدول رقم 03: اختبار ديكيفولار ل y (1963-2018)

Null Hypothesis: BRUT_Y has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.724433	0.9996
Test critical values:	1% level	-4.133838	
	5% level	-3.493692	
	10% level	-3.175693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BRUT_Y)
Method: Least Squares
Date: 08/20/20 Time: 12:18
Sample (adjusted): 1964 2018
Included observations: 55 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BRUT_Y(-1)	0.016731	0.023095	0.724433	0.4720
C	-212498.2	178774.5	-1.188638	0.2400
@TREND(1963)	18323.13	8390.287	2.183850	0.0335

R-squared	0.348199	Mean dependent var	368142.4
Adjusted R-squared	0.323130	S.D. dependent var	642943.9
S.E. of regression	528963.6	Akaike info criterion	29.24823
Sum squared resid	1.45E+13	Schwarz criterion	29.35772
Log likelihood	-801.3263	Hannan-Quinn criter.	29.29057
F-statistic	13.88947	Durbin-Watson stat	1.816666
Prob(F-statistic)	0.000015		

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 0.9

من خلال جدول رقم 03 نلاحظ أن نموذج إستقرارية السلسلة Y معنوي ومنه فإن:

معلمة Y: غير معنوية لأنها أكبر من مستوى المعنوية 5% حيث

Prob=0.9996>0.05 .....t-ststistic :0.7244>-3.4936

ومنه فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية الفردية **H1: يوجد اتجاه عام**

إذا المتغير Y غير مستقر وغير ثابت ومتذبذب خلال فترة الدراسة.

من خلال الملحق 2 و3 نلاحظ أن :

معلمة X1: غير معنوية لأنها أكبر من من مستوى المعنوية 5% حيث:

Prob= 0.6878<0.05 ……t-ststistic :-1.806>-3.4969

ومنه فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية الفردية **H1: يوجد اتجاه عام**

إذا المتغير X1 غير ثابت وغير مستقر ومتذبذب خلال فترة الدراسة

معلمة X2: غير معنوية لأنها أكبر من من مستوى المعنوية 5% حيث:

Prob= 0.9994<0.05 ……t-ststistic :0.6479>-3.495

ومنه فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية الفردية **H1: يوجد اتجاه عام**

إذا المتغير X1 غير ثابت وغير مستقر ومتذبذب خلال فترة الدراسة

من خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات يتبين من خلال مخرجات التقدير أن معلمة كل من الدخل الخام والصادرات والواردات ذات علاقة موجبة، وتأثير قوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومنه يتبين لنا أن الدخل الخام يتأثر إيجابيا بتأثر عمليات التجارة الخارجية والذي بدوره يؤثر في نسبة نمو الاقتصادي ومنه فإن العلاقة بين التجارة الخارجية والنو الاقتصادي علاقة طردية يزيد النمو بزيادة في المبادلات الخارجية وينقص بنقصانها.

المطلب الثاني: مراحل نمو التجارة الخارجية من الرقابة إلى الإحتكار (1963-1989)

الفرع الأول: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية 1963-1971م

عقب الاستقلال ورثت الجزائر نظاما اقتصاديا يسيطر عليه اقتصاد فرنسا فيما يخص المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، مما أدى بمتخذي القرار إلى اعتماد جملة من القوانين و المراسيم، تحاول من خلالها تنظيم التجارة الخارجية معتمدة على مبدأ الرقابة، و من أجل تحقيق هذه الرقابة عمدت الدولة إلى عدة إجراءات تمثلت

في وضع نظام للحصص والرفع من التعريفات الجمركية والرقابة على الصرف وكذلك الرقابة من خلال التجمعات المهنية للشراء[1] GPA.

تميزت هذه المرحلة بنمو مستمر للناتج الداخلي الخام والذي قدر ب 11214دج قي سنة 1963 حتى بلغ 21628.2دج في عام 1971م وهذا راجع إلى التطور في حجم التجارة الخارجية في تلك المرحلة كما هو موضح في الجداول التالي:

الجدول رقم 04: حجم الصادرات والواردات والناتج الداخلي الخام (1963-1971)

السنة	الواردات	الصادرات	الناتج الداخلي الخام
1963	4291.9	3185	11214
1964	3682.6	3486.5	12064
1965	3528.7	3387.9	13160
1966	3320.4	3655,4	12490
1967	3225.6	3775.6	13818
1968	4112.7	4247	16189
1969	5852.3	4980.7	18474.3
1970	6972.3	5323.3	21210.2
1971	6871.9	4578.2	21628.2

ons **المصدر**: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول نستعرض مسار التجارة الخارجية خلال الفترة الأول وهي فترة الرقابة 1963-1971م، حيث نلاحظ أن حجم الواردات كان أكبر من حجم الصادرات خلال هذه الفترة مما يعني وجود عجز في الميزان التجاري كما أن تطورات كل من الصادرات والواردات كانت متذبذبة مما يعني عدم وجود تنوع في الصادرات والواردات حيث كان قطاع المحروقات هو المهيمن على نسبة الصادرات بحيث أن قيمة الصادرات في سنة 1963م فكانت تقدر بـ 3185 دج مقابل 3486.5 دج في عام 1964م وانخفضت في العام الموالي لتقدر بـ 3387.9 دج ثم ارتفعت قيمتهاإلى 3655,4 دج في سنة 1966م، لتصل في نهاية العام 1970م إلى 5323.3 دج ثم عاودت الإنخفاض في عام الموالي إلى القيمة 4578.2 دج،في حيث كانت قيمة الواردات سنة 1963م تقدر بـ 4291.9دج وانخفظت حتى عام 1967م لتصل إلى 3225.6 دج ومن ثم عرفت

[1] تومي صالح، و شقبقب عيسى ، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002) جامعة ورقلة :مجلة الباحث، العدد 4، ديسمبر 2006 ، ص31.

ارتفاعا مستمرا حيث وفي العام الموالي ارتفعت إلى ما قيمته 4112.7 دج حتى وصلت إلى 6871.9 دج سنة 1971م،كما نلاحظ تطور مستمر لنمو الناتج الداخلي الخام والذي قدر في سنة 1963م بـ 11214دج حتى بلغ 21628.2دج خلال سنة 1971م، وهو ما يعني تضاعف قيمته بنسبة 100% تقريبا (أي ضعف القيمة)، لكن تعثر نمو الناتج الداخلي الخام في سنة1966م بحيث كانت قيمته في 1965م تقدر ب13160دج وانخفضت إلى 12490دج سنة 1966م، وهذا راجع إلى تعثر العلاقات الفرسنية التي قاطعت بعض المنتجات الجزائرية بعد قيام الجزائر ببعض عمليات التأميم.

- إختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

لاختبار الإستقرارية يجب أولا أن نقوم بتتبع تطور السلسلة المدروسة وتحليل مركبتها وذلك برسم منحنى السلسلة لمتغيرات الدراسة

1. دراسة منحنى السلسة

الشكل التالي يوضح مسار تطور التجارة الخارجية والناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1963-1971م

الشكل رقم 06: منحنى سلسلة تطور التجارة الخارجية 1963-1971م

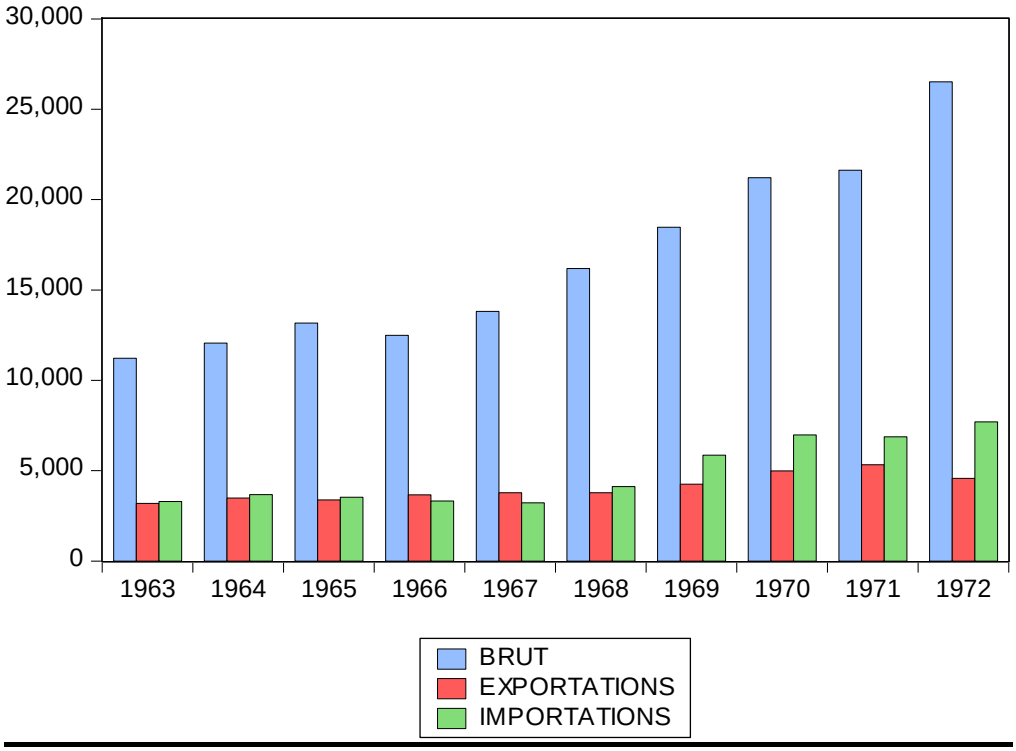

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 0.9

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن التجارة الخارجية عرفت تزايد مستمر و لكن بوتيرة بطيئة خلال الفترة المدروسة (1963-1971) ما يصاحبه أيضا ارتفاع كبير في حجم الناتج الداخلي الخام ، وعليه فإن هذا التحليل يوحي لنا بوجود مركبة الاتجاه العام ضمن السلسلة وهذ ما يدل الى عدم استقريتها . و للتأكيد من أن سلسلة الدراسة تحتوي على مركبة الاتجاه العام نستعين باختبارات الإستقرارية (اختبار ديكي فولار)، حيث يتم الكشف عن مركبة الاتجاه العام واستبعادها في نفس الوقت، وذلك حتى لا يكون لدينا تقدير زائف نستعين باختبار ديكيفولار.

2. اختبار الإحصائي لديكيفولار:(اختبار معنوية المعلمات الفردية)

تقدير النموذج لاختبار "ADF" للسلسلة: ويكون كالتالي:

HO: لا يوجد اتجاه عام

H1: يوجد اتجاه عام

جدول رقم 05: اختبار ديكيفولار ل y (1963-1971)

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.892683	0.9991
Test critical values:	1% level	-2.847250	
	5% level	-1.988198	
	10% level	-1.600140	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 9

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(Y)
Method: Least Squares
Date: 08/20/20 Time: 13:08
Sample (adjusted): 2 10
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y(-1)	0.114827	0.029498	3.892683	0.0046

R-squared	0.216717	Mean dependent var	1700.867
Adjusted R-squared	0.216717	S.D. dependent var	1602.775
S.E. of regression	1418.508	Akaike info criterion	17.45704
Sum squared resid	16097325	Schwarz criterion	17.47895
Log likelihood	-77.55667	Hannan-Quinn criter.	17.40975
Durbin-Watson stat	2.198775		

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 0.9

من خلال جدول رقم 05 نلاحظ أن نموذج إستقرارية السلسلة Y معنوي ومنه فإن:

- معلمة Y: غير معنوية لأنها أكبر من مستوى المعنوية 5% حيث

Prob=0.9991>0.05 ..... t-ststistic :3.8926>-1.9881

ومنه لا يمكننا ان نرفض الفرضية الفردية وهي **H1: يوجد اتجاه عام**

ومنه فإن المتغير Y غير مستقر وغير ثابت ومتذبذب خلال فترة الدراسة

من خلال الملحق 4 و 5 نلاحظ أن :

- معلمة X1: معنوية لأنها أصغر من مستوى المعنوية 5% حيث:

Prob= 0.0042<0.05 .....t-ststistic :-3.5935>-2.0211

ومنه فإننا نقبل الفرضية العدمية **HO: لا يوجد اتجاه عام**

فإن المتغير X1 مستقر وغير متذبذب خلال فترة الدراسة

- نموذج X2 غير معنوي لأنه اكبر من مستوى المعنوية 5% حيث: Prob= 0.0635>0.05

ومنه فإن النموذج غير مقبول لذلك لا يمكن ان نرفض الفرضية الفردية وهي **H1: يوجد اتجاه عام**

إذا المتغير X1 غير ثابت وغير مستقر ومتذبذب خلال فترة الدراسة.

ومن خلال مخرجات تقدير النماذج نستنتج أن كل من متغيرات الدراسة Y-X2 خلال هذه المرحلة غير مستقرة وغير ثابتة اما X1 فهي مستقرة عند مستوى المعنوية 5%، إذا العلاقة بين النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج الداخلي الخام يتأثر إيجابيا بتأثر التجارة الخارجية المعبر عنها بالمبادلات الخارجية (الصادرات والواردات)، بحيث كلما يزيد النمو بزيادة المبادلات الخارجية وينقص بنقصانها. إذ في هذه المرحلة لم تتطور التجارة الخارجية بشكل كبير.

الفرع الثاني: مرحلة إحتكار التجارة الخارجية 1972-1989م

بعد مرحلة الستينات، جاء المخطط الرباعي الأول (1970-1973) ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية ، حيث وابتداءا من جويلية 1971 تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتوج المتخصص فيه . كان الهدف من هذا الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي وكنتيجة لذلك كانت أكثر من 80 % من الواردات تحت رقابة الدولة[1].

وفيما يخص تطور الناتج الداخلي الخام وحجم الصادرات والواردات ، فإن الجدول يوضح ذلك.

الجدول رقم 06 : حجم الصادرات والواردات و الناتج الداخلي الخام 1972-1989

السنة	الواردات	الصادرات	الناتج الداخلي الخام
72	7703	6166.8	26521.8
73	10857.3	8750	30532.6
74	19500.7	21403.1	55560.9
75	26361.8	20714.1	61573.9
76	27322.2	24362.8	74075.1
77	36298.9	26553.5	87240.5

[1] سهير كعبور، دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي 1990-2014، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي سنة 2015-2016، ص58.

78	41874.8	26689.4	104831.6
79	41981.6	39908.3	128222.6
80	49299.3	55802.2	162507.2
81	59032.9	66181.8	191468.5
82	60185.4	64223.3	207551.9
83	60205.8	65343.9	233752.1
84	61558.2	67688.1	263855.9
85	59462.2	68629.8	291597.2
86	30832.5	38714.2	296551.4
87	39961.8	45834	312706.1
88	79453.4	49897.5	347716.9
89	121065.9	78057.9	422043

ons**المصدر**: الديوان الوطني للإحصائيات

يتبين لنا من خلال الجدول أن نمو الناتج المحلي في تزايد مستمر دون تسجيل أي إنخفاض خلال هذه الفترة حيث سجلت قيمة الدخل المحلي بـ 26521.8 دج في سنة 1972م لتبلغ 422043 دج في سنة 1989م كما ومن الملاحظ أيضا تطور حجم التجارة الخارجية بشكل مستمرا رغم من تذبذب في حجم المبادلات الخارجية (الصادرات والواردات) حيث يظهر أن قيمة الصادرات في سنة 1972 كانت6166.8 دج لتشهدت ارتفاعا كبيرا حتى عام 1981 ليبلغ 66181.8دج ثم انخفض إلى 64223.3دج سنة 1982م ثم عاود الإرتفاع ليصل إلى 68629.8دج، وبسبب أزمة النفط التي أثر على الإقتصاد الوطني إنخفظت قيمة الصادرات لتصل إلى 38714.2دج عام 1986م حيث قامت الجزائر بعدة اصلاحات اقتصادية لكنها لم ترقى للمستوى المرغوب، ثم عاودت الارتفاع لتسجل أعلى قيمة في هذه الفترة والتي قدرت بـ 78057.9دج سنة 1989م، ومن الملاحظ أيضا أن قطاع المحروقات يسيطر على نسبة الصادرات بنسبة 98%الأمر الذي أثر على الإقتصاد الجزائريبشكل سلبي بإنخفاض في حجم التجارة الخارجية الجزائرية (الصادرات والواردات) بسبب أزمة النفط الخانقة ومع ارتفاع قيمة البترول في السنوات الموالية عاود انتعاش النمو الإقتصادي بارتفاع في حجم التجارة الخارجية (الصادرات والواردات).

من خلال تحليل تطور الناتج المحلي وحجم التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) يتضح لنا أن النمو الإقتصادي مرهون بتقلبات المناخية والضروف الدولية المتحكمة في سوق النفط بسبب الإعتماد الشبه كلي للاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات.

- **اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:**

الشكل التالي يوضح تطور حجم لصادرات والواردات والناتج الداخلي الخام 1972-1989م:

الشكل رقم 07: تطور حجم لصادرات والواردات والناتج الداخلي الخام 1972-1989

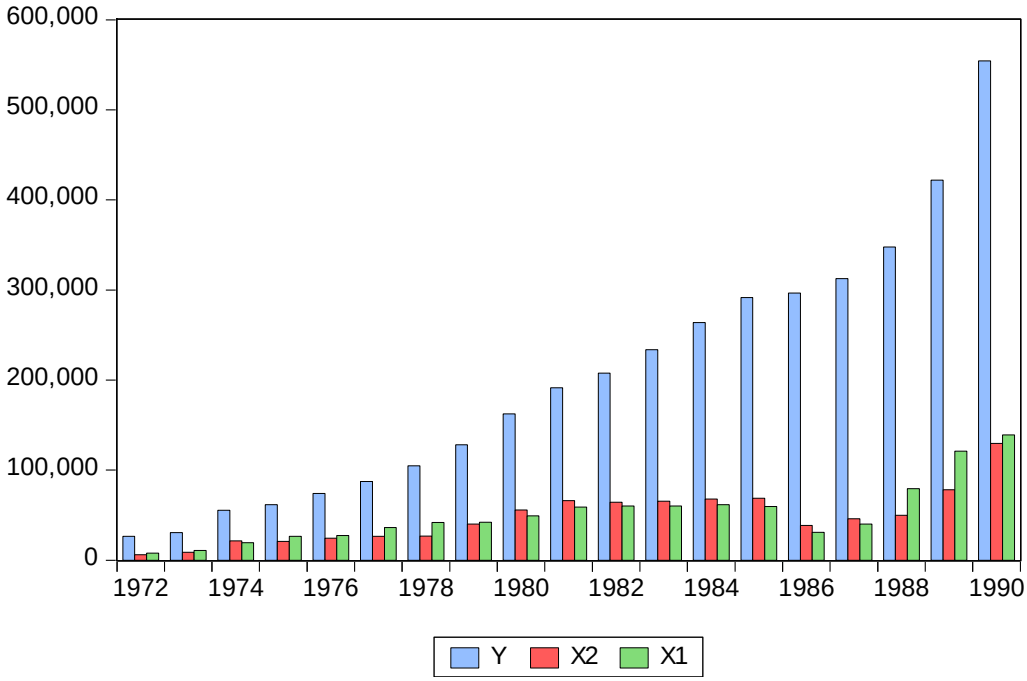

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 0.9

من خلال الرسم البياني نلاحظ أأن التجارة الخارجية عرفت تذبذب في تطورها حيث كان في تزايد مستمر وبوتيرة بطيئة منذ بداية المرحلة وفي سنة 1986م عرفت تدهورا كبيرا وذلك راجع إلى أزمة النفط العالمية وتدهور سعر البترول في حين لم يتأثر الناتج الداخلي الخام بشكل كبير ومنه نلاحظ أن السلسلة الزمنية للمتغيرات تتبع للاتجاه العام أي عدم إستقرارية السلسة . وهذ ما يدل الى عدم استقريتها . و للتأكيد من أن سلسلة الدراسة تحتوي على مركبة الاتجاه العام نستعين باختبارات الإستقرارية (اختبار ديكي فولار)، حيث يتم الكشف عن مركبة الاتجاه العام واستبعادها في نفس الوقت، وذلك حتى لا يكون لدينا تقدير زائف نستعين باختبار ديكيفولار.

- **اختبار الإحصائي لديكيفولار:(اختبار معنوية المعلمات الفردية)**

تقدير النماذج لاختبار "ADF" للسلسلة: ويكون كالتالي:

HO: لا يوجد اتجاه عام

H1: يوجد اتجاه عام

الجدول رقم 07 : اختبار دي كيفولار ل Y 1972-198

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.785275	0.8733
Test critical values:	1% level	-2.708094	
	5% level	-1.962813	
	10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(Y)
Method: Least Squares
Date: 08/20/20 Time: 13:57
Sample (adjusted): 1974 1990
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y(-1)	0.034595	0.044054	0.785275	0.4445
D(Y(-1))	1.134680	0.348804	3.253060	0.0053

R-squared	0.657770	Mean dependent var	30815.03
Adjusted R-squared	0.634955	S.D. dependent var	30508.35
S.E. of regression	18432.82	Akaike info criterion	22.59178
Sum squared resid	5.10E+09	Schwarz criterion	22.68981
Log likelihood	-190.0302	Hannan-Quinn criter.	22.60153
Durbin-Watson stat	1.202589		

المصدر:من إعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 0.9

من خلال جدول رقم 07 نلاحظ أن نموذج إستقرارية السلسلة Y معنوي ومنه فإن:

- معلمة Y: غير معنوية لأنها أكبر من مستوى المعنوية 5% حيث

Prob=0.8733>0.05 ..... t-ststistic :0.785>-1.968

ومنه فإن المتغير Y غير مستقر وغير ثابت ومتذبذب خلال فترة الدراسة.

من خلال الملحق 6 و7 نلاحظ أن :

- معلمة X1: معنوية لأنها أصغر من مستوى المعنوية 5% حيث:

Prob= 0.035<0.05 .....t-ststistic :-3.9125<-3.7104

ومنه فإننا نرفض الفرية الفردية ونقبل الفرضية العدمية **HO: لا يوجد اتجاه عام**

إذا المتغير X1 ثابت مستقر وغير متذبذب خلال فترة الدراسة

- معلمة X2 غير معنوي لأنه أكبر من مستوى المعنوية 5% حيث:

Prob= 0.9768<0.05 .....t-ststistic :1.7740>-1.964

ومنه فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية الفردية **H1: يوجد اتجاه عام**

إذا المتغير X2 غير ثابت وغير مستقر ومتذبذب خلال فترة الدراسة.

ومن خلال مخرجات تقدير النماذج نستنتج أن كل من متغيرات الدراسة Y-X2 خلال هذه المرحلة غير مستقرة وغير ثابتة اما X1 فهي مستقرة عند مستوى المعنوية 5%، إذا العلاقة بين النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج الداخلي الخام يتأثر إيجابيا بتأثر التجارة الخارجية المعبر عنها بالمبادلات الخارجية (الصادرات والواردات)، بحيث يتأثر الدخل الخام بتطور الصادرات في هذه المرحلة إذ كلا المتغيرين غير ثابتين حسب اختبار ديكيفولار عكس الواردات التي هي في تزايد مستمر وثابتة ومستقرة.

المطلب الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر ابتداءا من 1990م

في مطلع التسعينات سعت الجزائر إلى تنظيم تجارتها الخارجية وذلك من خلال انفتاحها الخارجي وتوجهها نحو اقتصاد السوق، بحيث سعت إلى تحرير تجارتها الخارجية والتي مرت بمرحلتين: مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية الممتدة من 1990 إلى 1993، والمرحلة الثانية مرحلة التحرير الكلي في 1994.

الفرع الأول: مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية في الجزائر 1989 – 1993

وتبرز من خلال اتخاذ اجراء رسمي تمثل في اصدار قانون النقد والقرض أكتوبر 1990 –قانون 90/10 – والذي يشمل تحرير الاستثمار الأجنبي في الجزائر، تلاه في نفس السنة اصدار قانون 92/16 المؤرخ في 1990/08/07 المتضمن لقانون المالية التكميلي 1990 ، حيث في المادة الواحد والأربعون منه يقرر ولأول

مرة و منذ إقامة وتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية أنه أصبح استيراد السلع لإعادة بيعها أمرا مسموح به للمتعاملين التجاريين، إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي جزئي[1].

الجدول رقم 08: تطور قيمة الصادرات والواردات والناتج الداخلي الخام 1990-1993م

السنة	الواردات	الصادرات	الناتج الداخلي الخام
90	139110.1	129593	554388.1
91	198354.3	246532.5	862132.8
92	244491.7	266289.9	1074695.8
93	269125.7	252299.4	1189724.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ons

يتضح لنا من خلال الجدول والشكل السابقين أن الناتج الداخلي الخام في تزايد مستمر ولكن في حالة تباطؤ،كما لوحظ تذبذب في تطور الصادرات حيث كانت في سنة 1990م تقدر بـ129593دج مقابل 266289.9 عام 1992م ثم انخفضت في العام الموالي إلى 252299.4دج أما الواردات فعرفت ارتفاعا مستمرا لتصل إلى 269125.7دج خلال نهاية هذه الفترة .

- **اختبار الاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:**

الشكل التالي يوضح تطور حجم الصادرات والواردات والناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1990-1993

الشكل رقم 08: تطور حجم الصادرات والواردات والناتج الداخلي الخام 1990-1993

[1] عبد الغفار غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2011،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج-الجزائر، مجلة الباحث-عدد 2015/15، ص 285.

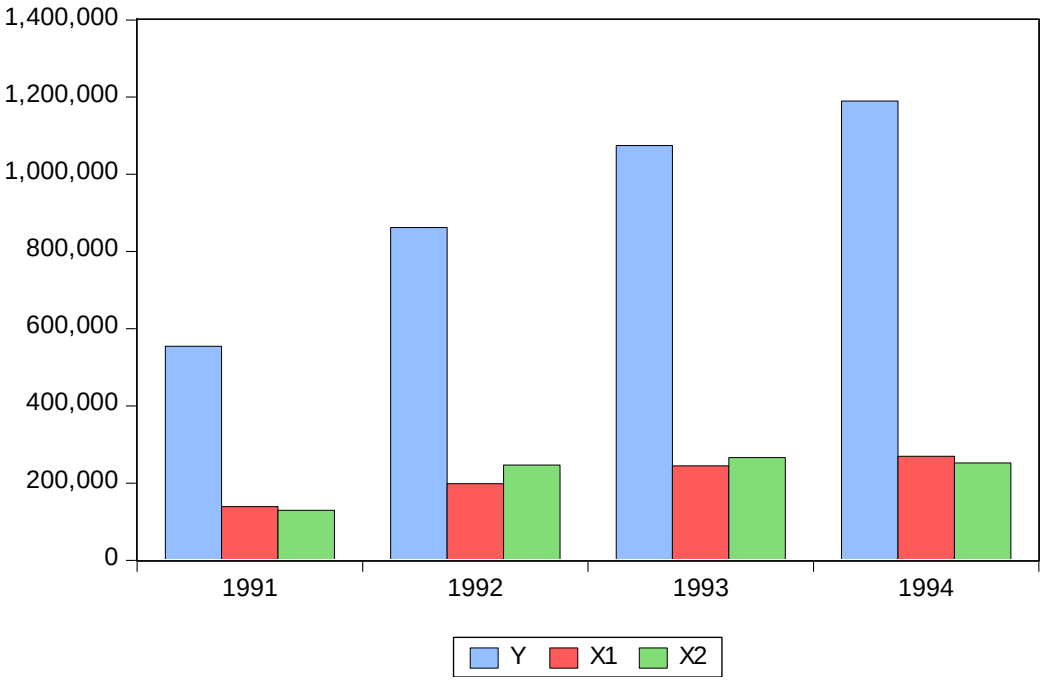

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 0.9

من خلال الشكل نلاحظ أن حجم التجارة الخارجية والناتج الداخلي الخام في تزايد مستمر وبوتيرة بطيئة في هذه المرحلة بعد الخروج من أزمة النفط مما يوحي لنا بوجود مركبة الاتجاه العام وهذ ما يدل الى عدم استقريتها . و للتأكيد من أن سلسلة الدراسة تحتوي على مركبة الاتجاه العام نستعين باختبارات الإستقرارية (اختبار ديكي فولار)، حيث يتم الكشف عن مركبة الاتجاه العام واستبعادها في نفس الوقت، وذلك حتى لا يكون لدينا تقدير زائف نستعين باختبار ديكيفولار

- **اختبار الإحصائي لديكيفولار:(اختبار معنوية المعلمات الفردية)**

تقدير النماذج لاختبار "ADF" للسلسلة: ويكون كالتالي:

HO: لا يوجد اتجاه عام

H1: يوجد اتجاه عام

الجدول رقم 09: إختبار ديكيفولار ل Y 1990-1993

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.869377	0.0074
Test critical values:	1% level	-8.033476	
	5% level	-4.541245	
	10% level	-3.380555	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 3

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(Y)
Method: Least Squares
Date: 08/20/20 Time: 14:20
Sample (adjusted): 1992 1994
Included observations: 3 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y(-1)	-0.366029	0.041269	-8.869377	0.0715
C	515731.5	35385.41	14.57469	0.0436

R-squared	0.987448	Mean dependent var	211778.9
Adjusted R-squared	0.974895	S.D. dependent var	96360.19
S.E. of regression	15267.80	Akaike info criterion	22.33960
Sum squared resid	2.33E+08	Schwarz criterion	21.73868
Log likelihood	-31.50940	Hannan-Quinn criter.	21.13166
F-statistic	78.66585	Durbin-Watson stat	2.977936
Prob(F-statistic)	0.071475		

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 0.9

من خلال جدول رقم 08 نلاحظ أن نموذج إستقرارية السلسلة Y معنوي ومنه فإن:

- معلمة Y: معنوية لأنها أقل من مستوى المعنوية 5% حيث

Prob=0.0074<0.05 ..... t-ststistic :-8.8693<-4.5412

ومنه فإننا نرفض الفرية الفردية ونقبل الفرضية العدمية **HO: لا يوجد اتجاه عام**

إذا فإن المتغير Y مستقر وثابت وغير متذبذب خلال فترة الدراسة.

من خلال الملحق 10 و11 نلاحظ أن :

- معلمة X1: معنوية لأنها أصغر من مستوى المعنوية 5% حيث:

Prob= 0.0465<0.05 .....t-ststistic :-4.6722<-4.5412

ومنه فإننا نرفض الفرية الفردية ونقبل الفرضية العدمية **HO: لا يوجد اتجاه عام**

إذا المتغير X1 ثابت مستقر وغير متذبذب خلال فترة الدراسة

نموذج السلسلة X2 غير معنوي لأنه أكبر من مستوى المعنوية 5% حيث:0.05<0.6458 =Prob

ومنه فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية الفردية **H1: يوجد اتجاه عام**

إذا المتغير X2 غير ثابت وغير مستقر ومتذبذب خلال فترة الدراسة.

ومن خلال مخرجات تقدير النماذج نستنتج أن كل من متغيرات الدراسة Y-X1 خلال هذه المرحلة مستقرة و ثابتة اما X1 فهي غير مستقرة، إذا العلاقة بين النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج الداخلي الخام يتأثر إيجابيا بتأثر التجارة الخارجية المعبر عنها بالمبادلات الخارجية (الصادرات والواردات)، بحيث يتأثر الدخل الخام في هذه المرحلة بتطور الواردات إذ كلا المتغيرين ثابتين حسب اختبار ديكيفولار عكس الصادرات التي شهدت تذبذبا في نموها.

الفرع الثاني: مرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية في الجزائر 1994 -2018

بدأت هذه المرحلة سنة 1994 وهي السنة التي كانت فيها الجزائر تهيء للتعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات للاتفاقية المبرمة بينهما " اتفاقية Stand by "التي كانت في أفريل 1994 وتم خلالها إعادة جدولة الديون، وفيه كانت تحرير التجارة من بين الشروط في الاتفاقية، إضافة إلى سعي الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما يشكل دافعا للمضي قدماً إلى إزالة العقبات وتسريع عملية الانفتاح التجاري، من خلال القيام بالعديد من الاصلاحات المتضمنة تحرير نظام الصرف الأجنبي، ترشيد وتقليص الرسوم الجمركية على الواردات، بالإضافة إلى إنشاء عديد المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية (CAGEX, SAFAX, CASI, PROMEX).[1]

الجدول رقم 10: تطور التجارة الخارجية والناتج الداخلي الخام 1994-2018م

السنة	الواردات	الصادرات	الناتج الداخلي الخام
94	424503.2	342567.2	1487403.6
95	616099.4	533047.1	2004994.7
96	596709.6	781687.8	2570028.9
97	594683.4	837217.3	2780168
98	665079.5	652257.3	2830490.7
99	737629	911556.4	3238197.5

[1] عبد الغفار غطاس، مرجع سبق ذكره، ص 286.

2000	857221.9	1734750.7	4123513.9
2001	930677.5	1550898.4	4227113.1
2002	1159170.2	1605786.6	4522773.3
2003	1254041.2	2008951.3	5252321.1
2004	1577137.7	2462919.6	6149116.7
2005	1820427.1	3569649.3	7561635.3
2006	1863501.3	4149706.9	8501635.8
2007	2326059.4	4402231.9	9352886.4
2008	3170777.2	5298034	11043703.5
2009	3583772	3525855.1	9968025.3
2010	3768002.9	4610102.5	11991563.9
2011	4184893	5651617.1	14588970
2012	4622074.7	5979809.5	16209598
2013	5061121.5	5528756.9	16647919
2014	5500515.7	5206330.2	17228597.8
2015	6104032.9	3872626.5	16712675.4
2016	6139437	3655739.6	17514634.9
2017	6170465.4	4209544	18575761.1
2018	6551988.9	5191130.2	20259044.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ons

من خلال معطيات الجدول نلاحظ ارتفاع مستمر في حجم التجارة الخارجية معبرا عنها بالصادرات والواردات وترافقها بالإرتفاع المستمر لحجم الناتج الداخلي الخام إذ عرف ارتفاعا مستمرا منذ بداية مرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، بالرغم من تسجيل تراجع في عام 2009 وذلك راجع إلى تدني أسعار البترول بسبب الأزمة المالية، وعام 2015 حيث تراجع إلى 16712675.4دج ثم واصل في الارتفاع ليصل إلى 20259044.3دج سنة 2018م.

في هذه الفترة عرف تطور التجارة الخارجية الجزائرية تحسنا وهذا راجع إلى إرتفاع الصادرات بالأخص صادرات المحروقات حيث بلغ حجم الصادرات 837217.3دج في سنة1997م ثم انخفض إلى 652257.3دج في سنة 1998م. في سنة 1999م ارتفع حجم الصادرات إلى 911556.4دج حتى بلغ 5298034دج ليعاود

الانخفاض إلى 3525855.1دج سنة2009 بسبب انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية وذلك راجع إلى الأزمة المالية. في الفترة 2010-2012 ارتفع حجم الصادرات إلى 5979809.5دج سنة 2012م ثم إنخفض ليصل إلى 3655739.6دج سنة 2016، ارتفع حجم الصادرات في السنوات 2017-2018م إلى 5191130.2دج.عرف حجم الواردات في بداية مرحلة التحرير الكلي تذبذبا في النمو حيث كانت في بداية المرحلة 424503.2دج مقابل 616099.4دج سنة 1995م، وفي العامين 1996-1997 انخفضت لتقدر بـ 596709.6-594683.4دج على التواليوهدا راجع إلى ارتفاع المديونية الخرجية والتدهور الخطير في الوضعية الأمنية، في عام 1998م ارتفع حجم الواردات إلى 665079.5دج ليواصل الإرتفاع بشكل مستمر ليبلغ 6551988.9دج في سنة 2018مودذا راجع إلى تعدد الحاجات وكذا خلق نشاطات التي تحتاج للمواد الأولية من الخارجوكذا زيادة في النمو السكاني.

- **اختبار الاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:**

الشكل التالي يوضح تطور حجم الصادرات والواردات والناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1994-2018

الشكل رقم 08: تطور حجم الصادرات والواردات والناتج الداخلي الخام 1994-2018

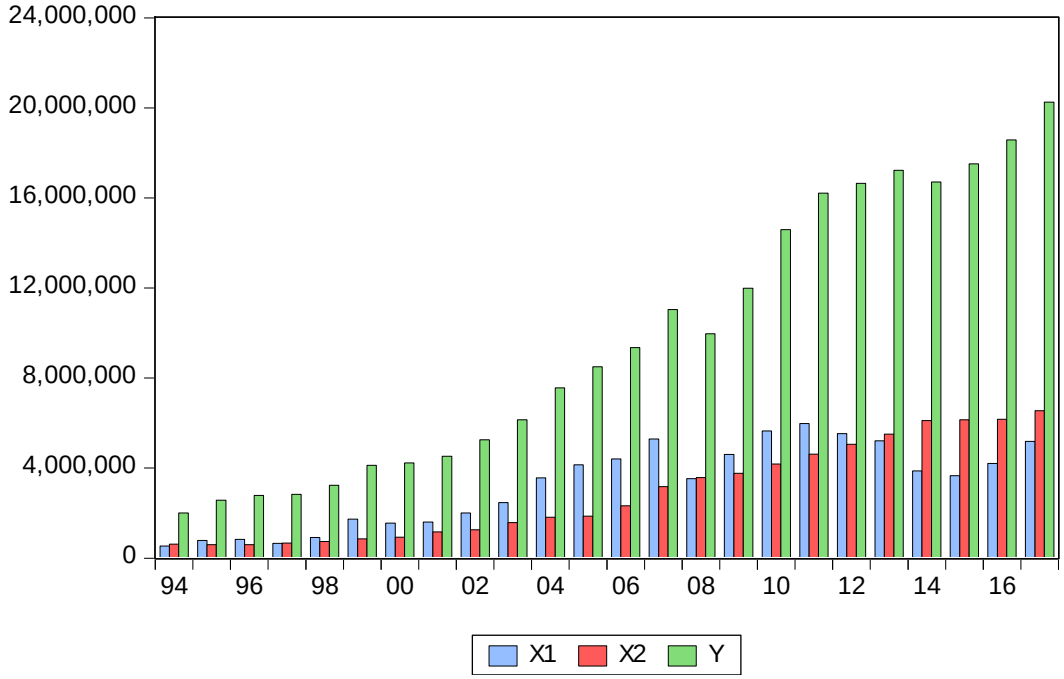

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 0.9

من خلال الرسم البياني يتبين لنا أن حجم التجارة الخارجية يتطور بشكل مستمر إذ بدأ بالأرتفاع بوتيرة بطيئة يصحبه التطور في حجم الدخل الخام، كما يلاحظ بالنسبة للمبادلات الخارجية ان الواردات تزيد بشكل مستمر عكس الصادرات التي لها تطور متذبذب إذ سجلت تطورا كبيرا منذ بداية الألفية لتشهد انخفاظا هائلا بسبب الازمة العالمية سنة 2009 وكذالك في سنة 2015.

وهذا يوحي لنا بوجود مركبة الاتجاه العام وهذ ما يدل الى عدم استقريتها . و للتأكيد من أن سلسلة الدراسة تحتوي على مركبة الاتجاه العام نستعين باختبارات الإستقرارية (اختبار ديكي فولار)، حيث يتم الكشف عن مركبة الاتجاه العام واستبعادها في نفس الوقت، وذلك حتى لا يكون لدينا تقدير زائف نستعين باختبار ديكيفولار

-اختبار الإحصائي لديكيفولار:(اختبار معنوية المعلمات الفردية)

تقدير النماذج لاختبار "ADF" للسلسلة: ويكون كالتالي:

HO: لا يوجد اتجاه عام

H1: يوجد اتجاه عام

الجدول رقم 11: إختبار ديكيفولار ل Y 1994-2018

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		4.218555	0.9999
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(Y)
Method: Least Squares
Date: 08/20/20 Time: 14:08
Sample (adjusted): 1995 2017
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y(-1)	0.069325	0.016433	4.218555	0.0004

R-squared	-0.095854	Mean dependent var	793654.3
Adjusted R-squared	-0.095854	S.D. dependent var	818765.5
S.E. of regression	857108.7	Akaike info criterion	30.20302
Sum squared resid	1.62E+13	Schwarz criterion	30.25239
Log likelihood	-346.3348	Hannan-Quinn criter.	30.21544
Durbin-Watson stat	1.712494		

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 0.9

من خلال جدول رقم 10 نلاحظ أن نموذج إستقرارية السلسلة Y معنوي ومنه ندرس معلمة Y حيث:

- معلمة Y: غير معنوية لأنها أكبر من مستوى المعنوية 5% حيث

Prob=0.9999<0.05 ..... t-ststistic 4.2185>-1.9564

ومنه فإننا نرفض الفرية العدمية ونقبل الفرضية الفردية **H1: يوجد اتجاه عام**

إذا فإن المتغير Y غير مستقر وغير ثابت ومتذبذب خلال فترة الدراسة.

من خلال الملحق 11 و3 نلاحظ أن :

- معلمة X1: معنوية لأنها أصغر من مستوى المعنوية 5% حيث:

Prob= 0.0003<0.05 .....t-ststistic :-4.1083<-1.9572

ومنه فإننا نرفض الفرية الفردية ونقبل الفرضية العدمية **HO: لا يوجد اتجاه عام**

إذا المتغير X1 ثابت مستقر وغير متذبذب خلال فترة الدراسة

- معلمة X2: غير معنوية لأنها أكبر من مستوى المعنوية 5% حيث:

Prob= 0.9831<0.05 ……t-ststistic : 1.9072>-1.9572

ومنه فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية الفردية **H1: يوجد اتجاه عام**

إذا المتغير X2 غير ثابت وغير مستقر ومتذبذب خلال فترة الدراسة.

ومن خلال مخرجات تقدير النماذج نستنتج أن كل من متغيرات الدراسة Y-X2 خلال هذه المرحلة غير مستقرة وغير ثابتة اما X1 فهي مستقرة عند مستوى المعنوية 5%، إذا العلاقة بين النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج الداخلي الخام يتأثر إيجابيا بتأثر التجارة الخارجية المعبر عنها بالمبادلات الخارجية (الصادرات والواردات)، بحيث يتأثر الدخل الخام بتطور الصادرات في هذه المرحلة إذ كلا المتغيرين غير ثابتين حسب اختبار ديكيفولار عكس الواردات التي هي في تزايد مستمر وثابتة ومستقرة.

المطلب الرابع: نتائج الدراسة

من خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسية منذ استقلال إلى 2018 و خلال المراحل الثلاث لتطور التجارة الخارجية توصلنا إلى النتائج التالية:

- زيادة حجم كل من الناتج الداخلي الخام والمبادلات التجارية بشكل مستمر رغم انخفاض نسبهم في الأزمات العالمية التي أثرت على النمو الإقتصادي الجزائري.
- يتأثر الناتج الداخلي الخام بالصادرات والواردات تأثيرا إيجابيا.
- البرامج التنموية التي قام ت بها الجزائر كان لها أثر إيجابيي على تطور التجارة الخارجية مما أثر بشكل إيجابي على النمو الإقتصادي.
- هيمنة قطاع المحروقات على نسبة الصادرات الجزائرية وكذا الواردات باستيراد التحويلات البترولية وهذا ملاحظ من خلال تأثر كل من الصادرات والواردات بأزمات النفط العالمية.
- عرفت التجا رة الخارجية الجزائرية منذ الإستقلال إلى اليوم تزايدا مستمرا وذلك بتزايد حجم المبادلات الخارجية.
- تؤثر التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي بشكل إيجابي إذ أنها شهدت تطورا كبيرا منذ الإستقلال

خلاصة الفصل:

جاء هذا الفصل الأخير لدراسة أثر التحرر التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر من خلال رصد أهم التحولات التي ميزت السياسة التجارية الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال، بدءا من مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية الى مرحلة الاحتكار ثم مرحلة تحرير التجارة الخارجية وصولا الى تحرير كلي منذ سنة1994 ،كما تم من خلال هذا الفصل دراسة قياسية لكل من تطور الناتج الداخلي الخام والصادرات والواردات لمعرفة أثر التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي وبالرغم من ترابط هذه المتغيرات نظريا إلا أن الدراسة التطبيقية لم توضح ذلك وذلك لأسباب نعرف منها قدرا وجهلنا منها قدرا آخر.

يمكن القول أن التجارة الخارجية في الجزائر شهدت منذ الإستقلال تطورا كبيرا وذلك راجع الى السياسات التي انتهجتها الدولة أدى إلى ارتفاع كل من الصادرات والواردات بنسب كبيرة رغم مرورهم بأزمات عالمية أدت إلى إنخفاضهم وذلك راجع إلى إعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بشكل شبه كلي مما أدى إلى انخفاض حجم المبادلات الخارجية بنسب كبيرة.

سجلت المبادلات الخارجية نتائج إيجابية منذ الإستقلال مما يفسر لنا تطور الكبير في الناتج الداخلي الخام، إذ أن الطلب المستمر على الصادرات ينعكس على النمو الإقتصادي أما الإستهلاك المتزايد للواردات يحرك الآلية الإنتاجية مما يزيد في نسبة النمو، ومنه فإن التجارة الخارجية أثرت بشكل إيجابي على النمو الإقتصادي.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

في ختام هذا البحث يمكن القول بأن الاهتمام الواضح الذي أبدته مختلف المدارس الاقتصادية وجل السياسات الاقتصادية لدول العالم حول موضوع تحرير التجارة الخارجية يعكس حقيقة مفادها أن تحرير التجارة الخارجية هو ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة و التفسير.

استهدفت هذه الدراسة تحليل أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في الجزائر، حيث تطرقنا في الفصل الأول منها على مفهوم التجارة الخارجية وكذا ابراز مختلف النظريات التي التي حاولت تفسير أسباب قيامها، فقد اعتمدت النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية في تفسيرها للتجارة الخارجية على مبدأ الميزة المطلقة و الميزة النسبية ومبدأ الوفرة النسبية لعوامل الانتاج ، الا ا أنها تميزت بالسكون والثبات مما جعلها بعيدة عن الواقع، وهذا ما مهد الطريق نحو اكتشاف نظريات و توجهات حديثة تعتمد في تفسيرها للتجارة الخارجية على مجموعة من العوامل كالاعتماد على البحث و التطوير باعتباره محددا لنمط التجارة الخارجية بين الدول، اضافة الى اقتصاديات الحجم ورأس المال البشري ، والاهتمام بالاستثمارات الأجنبية، والتنوع الانتاجي ، وتكاليف النقل ...وهذا ما جعل هذه النظريات أقرب إلى الواقع. وفي الفصل الثاني قمنا بعرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الإقتصادي، كما تمكنا من إعطاء مختلف النظريات المتعلقة بالنمو الإقتصادي وكذا النماذج التي تعطي مختلف العوامل المؤثرة والمحددة للنمو الإقتصادي. وتطرقنا ايضا إلى أثر التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي وعلاقة هذا الأخير بالصادرات والواردات.

أما الفصل الثالث فقد قمنا بدراسة تحليلية لأثر التحرير التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر من خلال التطرق إلى المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية ابتداءا من مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية خلال الفترة 1963-1971م والتي تميزت باتباع سياسة مستقلة تمثلت في مجموعة من الإجراءات منها الرقابة على الصرف، والرسوم الجمركية، ونظام الحصص والتجمعات المهنية للشراء، ثم جاءت مرحلة الإحتكار إبتداءا من 1972 إلى غاية 1989م والتي تميزت باتباع مجموعة من الإجراءات التي تنص على احتكار الدولة لقطاع التجارة من طرف المؤسسات الجزائرية وهذا ما أثر على النمو الاقتصادي، وصولا إلى مرحلة التحرير التجاري التي انقسمت إلى مرحلتين حيث تمتد المرحلة الأولى من سنة 1990 إلى 1993م والتي عرفت بالتحرير التدريجي بصدور قانون القرض والنقد، والمرحلة الثانية وهي مرحلة التحرير الكلي ابتداءا من 1994م من خلال تنفيذ شروط صندوق النقد الدولي في إطار مواجهة الاختلالات التي ميزت هذه الفترة.

نتائج الدراسة:

1. تعتبر التجارة الخارجية المحرك الأساسي لنمو اقتصاد أي بلد، فهي تساهم في تسهيل وتنظيم المبادلات الاقتصادية.
2. يعود أساس قيام التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة إلا وفرة المواد الأولية في الأولى وندرتها في الثانية، بالإضافة إلى أن الدول النامية لها قطاع صناعي ضعيف مما يجعلها تستورد المنتجات المصنعة من الدول المتقدمة.
3. تعتبر التجارة كنتيجة للنمو الاقتصادي وليس العكس.
4. انقسمت أراء الباحثين والدفكرين حول موضوع النمو و التنمية في ظل تحرير التجارة العالمية إلى فريقين رئيسين ، فريق يرى ايجابية تحرير التجارة الخارجية على قضايا النمو والتنمية ،وفريق أخر يري موقفا مضادا و معارضا للموقف الايجابي يبرر موقفه بالسلبيات الناجمة عن تحرير التجارة الخارجية ،وفريق ثالث نزاول التوفيق بين الرأيين وبرز هذا الرأي مع بروز العولمة.
5. يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية التي تترجم أداء اقتصاد أي بلد ولهذا اهتم به الاقتصاديون من خلال بناء نماذج رياضية ملائمة للصيغة المنطقية للنظرية النمو الاقتصادي.
6. تعتبر التجارة الخارجية المحرك الأساسي لاقتصاد دولة ما، فهي تساهم في تسهيل المبادلات الاقتصادية و تنظيمها، وتجمع بين الأمم وتلاقي بين المتعاملين ، وتقرب المسافات بين المتبادلين.
7. تؤثر الصادرات في النمو الاقتصادي من خلال زيادة مداخيل الدولة من العملة الصعبة وتوسيع الاسواق وتنويعها، بينما تدعم الواردات النمو من خلال توفير مستلزمات الانتاج وزيادة التكنولوجيا المستعملة في الانتاج الوطني.

إقتراحات وتوصيات:

1. جلب مصادر التمويل الداخلية والخارجية قصد بعث عملية النمو الاقتصادي ، خاصة من عائدات الإستثمارات في المجالات الإنتاجية.
2. يجب على الجزائر أن تندمج في الاقتصاد العالمي بإيجابية نحو تحقيق مصالحها وتعظيم مكاسبها، والحد من الآثار السلبية مع التأكيد على أن سيادتها حد لا نقاش فيه للحفاظ على اقتصادها الوطني.
3. التفاعل مع الأحداث بكفاءة ومرونة ومواكبة التحولات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية الدولية، وتعزيز المشاركة الفعالة والكاملة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل تسهيل اندماج ها في الاقتصاد العالمي.

4. مقاومة ظاهرة الفساد والرشوة على جميع المستويات خاصة ببرامج تحرير التجارة الخارجية، وبما يرتبط بالتبادلات التجارية.
5. التطبيق التدريجي لأسس التحرير التجاري مع التخفيض الجزئي للحواجز الجمركية لكي تؤدي إلى نتيجة أفضل من الإلغاء الكلي وتحقيق تقدم في التبادل التجاري ، تماشيا والقدرة الشرائية للمواطنين وواقع معيشتهم

افاق البحث:

لا يمكن لأي بحث مهما كان أن يخلو من النقص، كما لا يمكن له أن يغطي جميع الجوانب المرغوب معالجتها، و هو شأن هذه الدراسة التي حاولنا فيها قدر الامكان استعراض أهم المحطات التي مر بها قطاع التجارة الخارجية الجزائرية، و ما كان له من آثار على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1963-2018 ، وقد لفت انتباهنا أثناءها مجموعة من المواضيع يمكن أن تكون محل دراسة وبحث في المستقبل، و التي نعتبرها من أهم الجوانب التي وجب التطرق إليها و تفعيلها قصد خروج الجزائر من أزمة الإرتهان للقطاع النفطي، و التي نذكر منها أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة وانعكاسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، إضافة إلى أثر تنويع الصادرات على تطوير النمو الاقتصادي.

و في نهاية البحث، نسأل المولى عزوجل أن نكون ممن عمل فأجاد، و سعى فأصاب الهدف و الأجر و صلاة ربي و سلامه على خير خلقه النبي الأعظم محمد ابن عبد الله و على صحابته الاخيار و آل بيته الاطهار و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع

الكتب: باللغة العربية

1) أحمد فريد مصطفى ،سهير محمد السيد حسن "، تطور الفكر و الوقائع الاقتصادية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2000.
2) أسامة المجدوب – الجات: مصر والبلدان العربية – الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية 1997.
3) أسامة المجدوب،"الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،1996 ،ص 39
4) إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية ، " دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1997.
5) إسماعيل محمد قانة، اقتصاد التنمية –نظريات، نماذج، استراتيجيات– دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
6) أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرؤية، للطباعة والنشر، المعمورة، مصر ، 2006.
7) أشواق بن قدور، "تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي"،دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2013.
8) أشواق بن قدور، "تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي"،دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2013.
9) جمال الدين لعويسات ، العقات ا–قتصادية الدولية والتنمية ، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر،2000.
10) حازم البيلاوي، نظرية التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار النشر منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1968.
11) خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
12) رشاء العصار، وآخرون، التجارة الخارجية، طبعة 2000.
13) رنان المختار، التجارة الدولية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الطبعة 1 ،الجزائر
14) ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،2004،.
15) زينب حسين عوض الله، العقات ا–قتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ا لإسكندرية، مصر 2008.
16) سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار الكتاب للطباعة، العراق،1988.
17) سالم توفيق،" أساسيات علم الاقتصاد"، الدار الدولية، القاهرة، 2000.

18) سامي خليل، الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2001.

19) السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية ،مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى الإسكندرية، مصر،2008.

20) صلاح الدين نامق،"نظريات النمو الاقتصادي"، دار المعارف، الإسكندرية، 1966.

21) عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية ، مصر.

22) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " اتجاهات حديثة في التنمية"، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003.

23) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

24) على عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصا د الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان، 2007.

25) فليج حسن خلف " ، التنمية و التخطيط الاقتصادي"، دار الكتاب العالمي للنشر و التوزيع،2006.

26) كمال بكري، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت،1986.

27) محمد جاسم، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ، 2006.

28) محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، المعمورة، مصر 1999.

29) محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، اثراء للنشر والتوزيع، الاردن ط1، 2010.

30) محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية2000.

31) محمد عبد العزيز عجيمة ، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها– نظريا ته ا– سياساتها،الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001.

32) محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف،"التنمية الاقتصادية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004.

33) محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، "التنمية الاقتصادية" ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

34) محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، جامعة قار يونس، ليبيا، 2002.

35) محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الطاهر احمد، "النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية " ، مكتبة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، 1999.

36) محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

37) محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية ،الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.

38) موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

39) ميشيل تودارو "، التنمية الاقتصادية"،ترجمة و تعريب(محمود حسن حسين، محمود حامد حمود)، دار المريخ للنشر، جدة، 2006.

40) نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

41) هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، اثراء للنشر والتوزيع، العراق، 2010.

42) هوشيار معروف ،تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ط2، 2005.

رسائل ومنشورات جامعية

43) بن البار امحمد، دراسة العلاقة بين الواردات والصادرات حالة الجزائر الفترة الممتدة بين 1970_2009، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011_2012.

44) بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي: دراسة تحليلية وقياسية 1970_2006، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2009.

45) خريرب عباس، تقرير تربص السنة الثالثة المتعلق بإجراءات جمركة البضائع، المدرسة الوطنية للإدارة، تخصص اقتصاد ومالية، فرع إدارة الجمارك، الدفعة الأربعون،2006.

46) سامي عفيفي حاتم، محاضرات في إدارة التجارة الخارجية، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، 1986.

47) سامية سرحان، أثر السياسات البيئية على القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية: دراسة الاثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010_2011.

48) سعيد النجار، الجات و آثارها على البلاد العربية، صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، الكويت، 17-18 جانفي 1995.

49) سلوى صبري، سياسة احلال الواردات الفلسطينية مشاكل وصعوبات التطبيق وسبل التطوير، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الاقتصادي جامعة القدس المفتوحة، 2012.

50) سهير كعبور، دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي 1990-2014، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي سنة 2015-2016.

51) صدر الدين صوايلي،"النمو و التجارة الدولية في الدول النامية"، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجائر،2006.

52) صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، الجات و آثارها على البلاد العربية، تحرير:سعيد النجار، الكويت، 18-17 جانفي1995.

53) عابد بن عابد العابدلي، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة العدد 27، 2005.

54) عبد الغفار غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1980-2011،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج-الجزائر، مجلة الباحث-عدد 2015/15

55) عبد الله موساوي، مكانة التجارة الخارجية في استراتيجيات التنمية، عرض حالة الجزائر خلال الفترة،1989_1999، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الجزائر،2001.

56) فايز إبراهيم الحبيب،" نظريات التنمية و النمو الاقتصادي"، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985.

57) مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز،أسس العلاقات الاقتصادية الدولية ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.

58) محمد الطنطاوي الباز، دراسات في الإقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر العربية،1994.

59) مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطيةعلى النمو الإقتصادي بالجزائر، مذكرةماجستير، مركز الجامعي بغرداية،2010_2011.

60) ناصر السعدي، "التكامل الاقتصادي العربي يقضة لإزالة الحواجز المعيقة للازدهار"، صندوق النقد العربي، 2008

61) وصاف السعيدي، أثر التنمية الصادرات على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

62) ولاس بيترسون (ترجمة: صلاح دباغ، مراجعة: برهان دجاني ،) الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، 1968.

مجلات:

63) تومي صالح، و شقبقب عيسى ، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002) جامعة ورقلة :مجلة الباحث، العدد 4، ديسمبر 2006

مراجع باللغة الاجنبية

64) A .Cazorla et A Dari, sous développement et tiers monde, Vuibert, 1992.

65) ANDREW HARISON et autres, « Business international et mondialisation » traduit par SIMEON FONGANE1 ère édition, édition de boeck, paris, France, 2004

66) Belmokadem Mustapha ,efficience de l'appareil productif algérien, Tlemcen , Algérie, 1994.

67) G. Cazes et Domingo, tiers monde le temps, des facteurs Breal,1994_

68) Gilbert Abraham, Frios, Dynamique économique, 7 édition, paris, édition Dalloz,1991.

69) jaque brasseul , dictionnaire d'analyse économique, troisième édition, reirie et augmen paris, la découverte, 2002.

70) MICHEL RAINELLI « le commerce international », 8 ème édition, édition la DECOUVERTE, PARIS, FRANCE, 2002,

71) PATRICK A. Messerlin, commerce international, 1ère édition, THEMIS Economie, 1998.

72) Robertj.barro et Xavier sala-i- Martin, La croissance économique , traduit par Fabrice Magroll, édition Ediscience

الانترنيت

73) http://www.ons.dz/ الديوان الوطني للإحصائيات

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 01

السنة	الواردات	الصادرات	الناتج الداخلي الخام
63	4291.9	3185	11214
64	3682.6	3486.5	12064
65	3528.7	3387.9	13160
66	3320.4	3655,4	12490
67	3225.6	3775.6	13818
68	4112.7	4247	16189
69	5852.3	4980.7	18474.3
70	6972.3	5323.3	21210.2
71	6871.9	4578.2	21628.2
72	7703	6166.8	26521.8
73	10857.3	8750	30532.6
74	19500.7	21403.1	55560.9
75	26361.8	20714.1	61573.9
76	27322.2	24362.8	74075.1
77	36298.9	26553.5	87240.5
78	41874.8	26689.4	104831.6
79	41981.6	39908.3	128222.6
80	49299.3	55802.2	162507.2
81	59032.9	66181.8	191468.5
82	60185.4	64223.3	207551.9
83	60205.8	65343.9	233752.1

263855.9	67688.1	61558.2	84
291597.2	68629.8	59462.2	85
296551.4	38714.2	30832.5	86
312706.1	45834	39961.8	87
347716.9	49897.5	79453.4	88
422043	78057.9	121065.9	89
554388.1	129593	139110.1	90
862132.8	246532.5	198354.3	91
1074695.8	266289.9	244491.7	92
1189724.9	252299.4	269125.7	93
1487403.6	342567.2	424503.2	94
2004994.7	533047.1	616099.4	95
2570028.9	781687.8	596709.6	96
2780168	837217.3	594683.4	97
2830490.7	652257.3	665079.5	98
3238197.5	911556.4	737629	99
4123513.9	1734750.7	857221.9	2000
4227113.1	1550898.4	930677.5	2001
4522773.3	1605786.6	1159170.2	2002
5252321.1	2008951.3	1254041.2	2003
6149116.7	2462919.6	1577137.7	2004
7561635.3	3569649.3	1820427.1	2005
8501635.8	4149706.9	1863501.3	2006
9352886.4	4402231.9	2326059.4	2007
11043703.5	5298034	3170777.2	2008
9968025.3	3525855.1	3583772	2009

11991563.9	4610102.5	3768002.9	2010
14588970	5651617.1	4184893	2011
16209598	5979809.5	4622074.7	2012
16647919	5528756.9	5061121.5	2013
17228597.8	5206330.2	5500515.7	2014
16712675.4	3872626.5	6104032.9	2015
17514634.9	3655739.6	6139437	2016
18575761.1	4209544	6170465.4	2017
20259044.3	5191130.2	6551988.9	2018

الملحق رقم 02

X1 الكلي 1963-2018

Null Hypothesis: EXPORTATIONS_X2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.806195	0.6878
Test critical values:	1% level	-4.140858	
	5% level	-3.496960	
	10% level	-3.177579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXPORTATIONS_X2)
Method: Least Squares
Date: 08/20/20 Time: 12:44
Sample (adjusted): 1964 2018
Included observations: 53 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXPORTATIONS_X2(-1)	-0.110874	0.061385	-1.806195	0.0769
C	-221828.8	170160.4	-1.303645	0.1983
@TREND(1963)	16461.65	7697.783	2.138493	0.0374

R-squared	0.083810	Mean dependent var	97878.44
Adjusted R-squared	0.047162	S.D. dependent var	483281.6
S.E. of regression	471747.7	Akaike info criterion	29.02121
Sum squared resid	1.11E+13	Schwarz criterion	29.13274
Log likelihood	-766.0622	Hannan-Quinn criter.	29.06410
F-statistic	2.286911	Durbin-Watson stat	1.854892
Prob(F-statistic)	0.112109		

الملحق رقم 03 : 2X الكلي 1963-2018

Null Hypothesis: IMPORTATIONS_X1 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.647939	0.9994
Test critical values:	1% level	-4.137279	
	5% level	-3.495295	
	10% level	-3.176618	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IMPORTATIONS_X1)
Method: Least Squares
Date: 08/20/20 Time: 12:49
Sample (adjusted): 1965 2018
Included observations: 54 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMPORTATIONS_X1(-1)	0.011433	0.017645	0.647939	0.5200
D(IMPORTATIONS_X1(-1))	0.341911	0.138083	2.476125	0.0167
C	-57896.10	46112.05	-1.255553	0.2151
@TREND(1963)	4429.275	2053.797	2.156628	0.0359

R-squared	0.541932	Mean dependent var	121264.9
Adjusted R-squared	0.514448	S.D. dependent var	190810.8
S.E. of regression	132959.9	Akaike info criterion	26.50467
Sum squared resid	8.84E+11	Schwarz criterion	26.65200
Log likelihood	-711.6261	Hannan-Quinn criter.	26.56149
F-statistic	19.71805	Durbin-Watson stat	1.811005
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم 04

المرحلة1: 1963-1971 2x

Null Hypothesis: X2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.152949	0.9841
Test critical values:	1% level	-2.847250	
	5% level	-1.988198	
	10% level	-1.600140	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 9

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X2)
Method: Least Squares
Date: 08/20/20 Time: 13:19
Sample (adjusted): 2 10
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X2(-1)	0.103524	0.048085	2.152949	0.0635

R-squared	0.009917	Mean dependent var	490.1222
Adjusted R-squared	0.009917	S.D. dependent var	692.3774
S.E. of regression	688.9356	Akaike info criterion	16.01261
Sum squared resid	3797058.	Schwarz criterion	16.03453
Log likelihood	-71.05675	Hannan-Quinn criter.	15.96532
Durbin-Watson stat	1.379120		

الملحق رقم 05: 1963-1971 1X

Null Hypothesis: D(X2,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.593502	0.0042
Test critical values:	1% level	-3.007406	
	5% level	-2.021193	
	10% level	-1.597291	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 6

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X2,3)
Method: Least Squares
Date: 08/20/20 Time: 13:24
Sample (adjusted): 5 10
Included observations: 6 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X2(-1),2)	-1.746098	0.485904	-3.593502	0.0229
D(X2(-1),3)	1.136313	0.486763	2.334429	0.0799

R-squared	0.758673	Mean dependent var	164.3167
Adjusted R-squared	0.698342	S.D. dependent var	1248.661
S.E. of regression	685.8073	Akaike info criterion	16.16027
Sum squared resid	1881326.	Schwarz criterion	16.09086
Log likelihood	-46.48082	Hannan-Quinn criter.	15.88240
Durbin-Watson stat	1.411061		

الملحق رقم 06

المرحلة 2 : 1972-1989 x1

Null Hypothesis: X1 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.912538	0.0352
Test critical values:	1% level	-4.616209	
	5% level	-3.710482	
	10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X1)
Method: Least Squares
Date: 08/20/20 Time: 13:59
Sample (adjusted): 1974 1990
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1(-1)	-0.829980	0.212133	-3.912538	0.0018
D(X1(-1))	1.106624	0.236462	4.679922	0.0004
C	7313.598	5950.735	1.229024	0.2408
@TREND(1972)	3314.215	866.9692	3.822760	0.0021

R-squared	0.668931	Mean dependent var	7544.282
Adjusted R-squared	0.592530	S.D. dependent var	15697.21
S.E. of regression	10020.06	Akaike info criterion	21.46489
Sum squared resid	1.31E+09	Schwarz criterion	21.66094
Log likelihood	-178.4516	Hannan-Quinn criter.	21.48438
F-statistic	8.755567	Durbin-Watson stat	2.241572
Prob(F-statistic)	0.001944		

الملحق رقم 07: X2 1972–1989

Null Hypothesis: X2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.774072	0.9768
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X2)
Method: Least Squares
Date: 08/20/20 Time: 14:01
Sample (adjusted): 1973 1990
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X2(-1)	0.138360	0.077990	1.774072	0.0940

R-squared	-0.009990	Mean dependent var	6857.011
Adjusted R-squared	-0.009990	S.D. dependent var	15897.89
S.E. of regression	15977.10	Akaike info criterion	22.24965
Sum squared resid	4.34E+09	Schwarz criterion	22.29912
Log likelihood	-199.2469	Hannan-Quinn criter.	22.25647
Durbin-Watson stat	1.012165		

الملحق رقم 08

المرحلة 3: 1994-2018 Y

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		4.662822	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(Y)
Method: Least Squares
Date: 08/20/20 Time: 13:39
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y(-1)	0.069764	0.014962	4.662822	0.0001

R-squared	-0.037702	Mean dependent var	703737.7
Adjusted R-squared	-0.037702	S.D. dependent var	766870.1
S.E. of regression	781192.6	Akaike info criterion	30.01009
Sum squared resid	1.65E+13	Schwarz criterion	30.05767
Log likelihood	-419.1413	Hannan-Quinn criter.	30.02464
Durbin-Watson stat	1.686325		

الملحق رقم 09: 1 x 1994-2018

Null Hypothesis: D(X1) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.108387	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X1,2)
Method: Least Squares
Date: 08/20/20 Time: 14:10
Sample (adjusted): 1996 2017
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X1(-1))	-0.928427	0.225983	-4.108387	0.0005

R-squared	0.444998	Mean dependent var	33315.70
Adjusted R-squared	0.444998	S.D. dependent var	1034276.
S.E. of regression	770519.7	Akaike info criterion	29.99191
Sum squared resid	1.25E+13	Schwarz criterion	30.04150
Log likelihood	-328.9110	Hannan-Quinn criter.	30.00359
Durbin-Watson stat	1.923689		

الملحق رقم 10 : X2 1994-2018

Null Hypothesis: X2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.907226	0.9831
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X2)
Method: Least Squares
Date: 08/20/20 Time: 14:13
Sample (adjusted): 1996 2017
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X2(-1)	0.040584	0.021279	1.907226	0.0710
D(X2(-1))	0.456442	0.219127	2.083004	0.0503

R-squared	0.088994	Mean dependent var	270694.5
Adjusted R-squared	0.043444	S.D. dependent var	222462.8
S.E. of regression	217576.8	Akaike info criterion	27.50500
Sum squared resid	9.47E+11	Schwarz criterion	27.60419
Log likelihood	-300.5550	Hannan-Quinn criter.	27.52836
Durbin-Watson stat	1.810835		

الملحق رقم 11: X1

Null Hypothesis: X1 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.672278	0.0465
Test critical values:	1% level	-8.033476	
	5% level	-4.541245	
	10% level	-3.380555	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 3

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X1)
Method: Least Squares
Date: 08/20/20 Time: 14:22
Sample (adjusted): 1992 1994
Included observations: 3 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1(-1)	-0.323456	0.069229	-4.672278	0.1342
C	106084.3	13757.34	7.711106	0.0821

R-squared	0.956198	Mean dependent var	43338.53
Adjusted R-squared	0.912397	S.D. dependent var	17474.03
S.E. of regression	5171.939	Akaike info criterion	20.17460
Sum squared resid	26748954	Schwarz criterion	19.57368
Log likelihood	-28.26191	Hannan-Quinn criter.	18.96667
F-statistic	21.83018	Durbin-Watson stat	2.989740
Prob(F-statistic)	0.134230		

الملحق رقم 12: X2 1990-1994

Null Hypothesis: X2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.535672	0.7639
Test critical values:	1% level	-3.563915	
	5% level	-2.157408	
	10% level	-1.610463	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 3

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X2)
Method: Least Squares
Date: 08/20/20 Time: 14:24
Sample (adjusted): 1992 1994
Included observations: 3 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X2(-1)	0.109776	0.204931	0.535672	0.6458

R-squared	-0.349451	Mean dependent var	40902.13
Adjusted R-squared	-0.349451	S.D. dependent var	67977.87
S.E. of regression	78967.09	Akaike info criterion	25.65265
Sum squared resid	1.25E+10	Schwarz criterion	25.35219
Log likelihood	-37.47898	Hannan-Quinn criter.	25.04868
Durbin-Watson stat	1.073980		